

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK



الصناعة الدوائية في الأردن - قصة نجاح وتميز

التقرير السنوي
ANNUAL REPORT

2012

الصناعة الدوائية في الأردن قصة نجاح وتميز

ويسعدنا بالبنك الأردني الكويتي، إدارة وموظفين، أن نوضح التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٢ بوضع كلمات وصور عن قطاع الصناعة الدوائية وشركة أدوية الحكمة، آمليين أن تعبر عن مدى تقديرنا وإعجابنا بقصة نجاح هذا القطاع بكافة شركاته ومنتمسيه، متمنين للجميع المزيد من التقدم والريادة واستمرار التميز والإنجازات الرفيعة.

انسجاماً مع شعاره المؤسسي " أكثر من بنك "، يهتم البنك الأردني الكويتي بأن يقدم لتقريره السنوي في كل عام فكرة جديدة، يستعرض من خلالها نماذج إبداعية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتراثية، تغني التقرير بمضمونها ورسالتها وأهدافها.

وقد ارتأت إدارة البنك أن تكون فكرة التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ تجسيدا لقصة النجاح الفريدة والتميزة التي يسجلها قطاع الصناعة الدوائية في الأردن ممثلا بالشركة النموذج شركة أدوية الحكمة ورئيسها ومؤسسها معالي الدكتور سميح دروزة.

يمثل قطاع الصناعة الدوائية في الأردن أحد أهم روافع الإقتصاد الوطني وعلامة مشرقة على طريق تطور وازدهار بلدنا، إذ يحتل مكانة مرموقة ويتمتع بسمعة رفيعة على الصعيد المحلي والخارجي ويسهم بنسبة عالية في الناتج المحلي وبحصصة مؤثرة من إجمالي الصادرات الوطنية.

ونحن إذ نلقي الضوء على قطاع الصناعة الدوائية في الأردن، لا بد أن نسلط جانبا منه على إحدى أكبر وأهم الشركات في هذا القطاع وهي شركة أدوية الحكمة التي تمكنت على مر السنين ومنذ تأسيسها في عام ١٩٧٨، من تثبيت موقعها المتقدم بين كبرى شركات صناعة الأدوية العالمية، وتعزيز تواجدها في مختلف الأسواق الخارجية من خلال مستحضراتها الدوائية المتنوعة والتميزة. ولا يفوتنا أن نعبر عن التقدير البالغ والثناء المستحق للإدارة الناجحة والقيادة المبدعة التي تتمثل بشخص، رئيس ومؤسس الشركة معالي الدكتور سميح دروزة أحد أبناء الأردن المخلصين المتفوقين بإنجازاتهم والتميزين بعزيمتهم وبإسهاماتهم في تطوير وازدهار بلدنا ونهضته الصناعية، والمشهود لهم بطيب الخصال وسمو الأخلاق وصدق الإنتماء للوطن.





الصناعة الدوائية في الأردن

الامتيازات الحكومية

حظي قطاع الأدوية في الأردن بامتيازات من الحكومة، من حيث التشجيع على عقد الإتفاقيات (حقوق الترخيص للتصنيع والتسويق) بين شركات الأدوية متعددة الجنسيات والشركات المحلية. فتأتي معظم الواردات الدوائية من أوروبا، تلك التي لا يغطيها الإنتاج المحلي. وتعود ٩٠٪ من الإيرادات تقريباً من الأدوية الجينية ذات العلامة التجارية، بينما تمثل المستحضرات المرخصة الجزء الأكبر من باقي الإيرادات.

أنصاف المنتجات

يزوّد القطاع نوعين رئيسيين من المستحضرات الدوائية وهما: الأدوية التي تصرف بوصفة طبية وتلك المتاحة للصرف بلا وصفة. وتشمل الأدوية الأساسية الزمر التالية: المضادات الحيوية، مضادات التقرح، أدوية الهرمونات، مضادات السرطان وأشكال الجرعات المختلفة (اللاصقات والحقن). بالإضافة الى محاولات التطرق لمجال التكنولوجيا الحيوية. وتعمل شركات الأدوية المحلية بشكل رئيسي على إنتاج أشكال صيدلانية مختلفة منها الصلبة وشبه الصلبة والسائلة والبخاخات.

الميزة التنافسية

تتمثل أهم الميزات التنافسية التي تتمتع بها شركات الأدوية الأردنية بما يلي:

- تأسس ما يزيد عن نصف شركات الأدوية خلال العقدين الماضيين، وأغلبها مصانع متقدمة للغاية مزودة بالأجهزة المتطورة وأحدث التقنيات المتوفرة لزيادة قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي مكن شركات الأدوية الأردنية من الدخول في شراكات لغايات التصنيع مع شركات عالمية.
- أصبح لدى قطاع الأدوية في الأردن خبرة صناعية وتقنية واسعة، ممّا أدى إلى تصدير الخدمات والخبرات في قطاع الأدوية إلى العديد من البلدان العربية الشقيقة والدول الأجنبية.
- سرعة نمو قطاع الرعاية الصحية: يعتبر الأردن مركزاً طبياً أساسياً لدول مجلس التعاون الخليجي ويوفر فرصاً للاستثمار في الخدمات والأجهزة الطبية.
- حماية مميزة لحقوق الملكية الفكرية.
- الهيئات المساندة: تشكل جهات التفتيش والرقابة العديدة (المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية ووزارة الصحة والمختبرات الخاصة) لضمان جودة الأدوية.

سبعة الصناعة وتطورها على مر السنوات

يعتبر الأردن من البلدان الرائدة في العالم العربي في قطاع الأدوية. فقد نما القطاع نمواً كبيراً منذ أن تأسس أول مصنع أدوية أردني في عام ١٩٦٢، وكان هذا النمو ملحوظاً خلال الأعوام الثماني والأربعين الماضية بديل وجود ١٧ شركة مصنعة للأدوية في الوقت الحالي.

يحتل قطاع الأدوية في الأردن المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات على مستوى البلاد؛ حيث مثلت المنتجات الدوائية المصدرة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ - والتي تشكل الأدوية البشرية ٨٤٪ منها - ٨٪ من إجمالي صادرات البلاد، وبذلك فهي تساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري في الأردن. أصبح القطاع قائماً على تصدير منتجاته (٧٥٪ من المنتجات الدوائية المحلية لغايات التصدير) الى أكثر من ٦٠ دولة في جميع أرجاء العالم، منها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك بفضل جودتها العالية وسمعتها الممتازة وأسعارها المعقولة. تستورد الدول العربية ما يزيد عن ٨٠٪ من صادرات المنتجات الدوائية، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية والجزائر والعراق. على الرغم من ذلك فإن الشركات تركز الآن على التوسع الجغرافي لمناطق في أوروبا الشرقية (من ضمنها الاتحاد السوفييتي السابق) وإفريقيا وغيرها لدفع عجلة النمو.

استفاد قطاع الأدوية من النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط (وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي) في السنوات الأخيرة. فقد نتج عن هذا النمو الاقتصادي زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الرعاية الصحية، حيث أسفرت عن تطوره بشكل كبير، بينما ساهمت الخصخصة المتزايدة في تطوير الصناعة ككل. بالإضافة إلى ذلك، قام عددٌ من الدول بتطبيق برامج التأمين الصحي الإلزامي. وتُتوقع أن تُقضي التوجهات الديموغرافية الإقليمية كارتفاع معدلات الحياة وتراجع نسبة الأمية إلى زيادة الوعي الصحي وبالتالي زيادة الطلب على المستحضرات الدوائية.

يشترى الأطباء والمستشفيات والصيدليات الأدوية إما مباشرة من مصنع الشركة الدوائية أو من خلال الموزعين. ولا يمكن استخدام سعر الدواء كوسيلة للمنافسة والحصول على حصة أكبر من السوق؛ فالأسعار محددة من قبل المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية. بل تحاول شركات الأدوية زيادة حصتها في السوق عبر التركيز على ترسيخ العلامة التجارية وبناء العلاقات المثمرة مع الأطباء والصيدال. وغالبا ما تحظى الشركة الأولى التي تقوم بطرح الدواء الجينيس في السوق بالحصة الأكبر من المبيعات.

يعمل في قطاع الصناعة الدوائية قرابة ٥,٠٩٨ موظف؛ تشكل نسبة الإناث ٣٧٪ منهم. ويشير هذا إلى أن قطاع الأدوية في الأردن من الأوائل الذين يدعمون حق مساهمة الإناث في الاقتصاد. إضافة إلى أن حملة الشهادات الجامعية والعليا (الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراة) يمثلون أكثر من ٦٧٪ من عدد الموظفين الكلي؛ ما يشير إلى أن القطاع تأسس على الموارد البشرية والكفاءات المناسبة.

المراجع

1. Jordan Investment Board-pharmaceutical
2. (Pharmaceutical Industry Data Bank, 2010 (JAPM publication
3. Global Investment House KSCC - June 2007: <http://www.globalinv.net>

" شركة أدوية الحكمة " : شريك الثقة لتوفير صحة أفضل

تأسست شركة أدوية الحكمة، الشركة المساهمة العامة، في الأردن عام ١٩٧٨ من قبل رئيس مجلس إدارتها الحالي، الدكتور سميح دروزة، وهي مجموعة شركات دوائية متعددة الجنسيات وتشهد نمواً سريعاً. تركز أعمال شركة الحكمة على تطوير وتصنيع وتسويق مجموعة متنوعة من المستحضرات الصيدلانية، الجينية منها والمرخصة.

تتواجد عمليات وأعمال المجموعة من خلال ثلاثة قطاعات هي الأدوية الجينية ذات العلامات التجارية المسجلة، الأدوية التي تؤخذ عن طريق الحقن والأدوية الجينية، موزعة بمناطق جغرافية متعددة هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أنها الشركة الرائدة في السوق، والولايات المتحدة وأوروبا. استطاعت شركة أدوية الحكمة الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال سعيها الدائم والحديث لأنتاج مستحضرات صيدلانية ذات كفاءة وجودة عالية تتوافق مع المعايير العالمية، حيث تم إدراج الشركة في سوق لندن المالي عام ٢٠٠٥ وفي سوق دبي المالي وناسداك في دبي عام ٢٠٠٦. وتمتلك الشركة ٢٧ منشأة تصنيع دوائية من الطراز الحديث والعالمي في ١١ دولة، معظمها حاصل على ترخيص من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية و/أو وكالة تنظيم الأدوية ومنتجات الرعاية الصحية البريطانية. وقد حققت المجموعة ١١٠٨,٧ مليون دولار إيرادات في عام ٢٠١٢. وبلغ عدد موظفي الشركة أكثر من ٦٥٠٠ موظفاً في شهر كانون الأول عام ٢٠١٢.

وقد ساعد فريق الشركة المؤلف مما يزيد عن ١٦٠٠ مندوب تسويق ومبيعات على بناء علاقات متينة مع الأطباء والمستشفيات والصيدليات ومجموعات الشراء للمستشفيات في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن السمعة المتميزة التي تتمتع بها الشركة ومكانتها القوية في السوق يجعلان منها

الشريك المفضل لشركات الأدوية متعددة الجنسيات التي تسعى لدخول أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبموجب هذه الشراكات، إن للحكمة حقوق ترخيص لأكثر من ١٠٠ مستحضر صيدلاني. ومن أبرز الشركاء العالميين؛ شركة "سل تريون" و"تاكيذا" و"استيلاس".

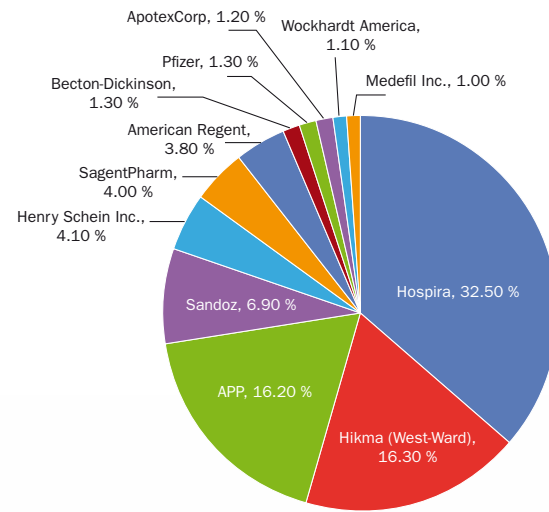
تتلخص رؤية الشركة بأن تكون رائدة، على مستوى الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، وأن تشكل مثلاً يحتذى به في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بنجاح وتحقيق تفاعل مستمر مع البيئات الطبيعية والاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها في آن واحد. كما أن الشركة عضو في الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعزز المواطنة من خلال الدعوة لحقوق الإنسان ومعايير العمل الكريم والبيئة المستدامة ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى كون الشركة من الأعضاء المؤسسين لمبادرة الشراكة ضد الفساد؛ المنبثقة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وعضو في الشراكة العالمية لأماكن خالية من التدخين.

المستحضرات الدوائية لشركة الحكمة

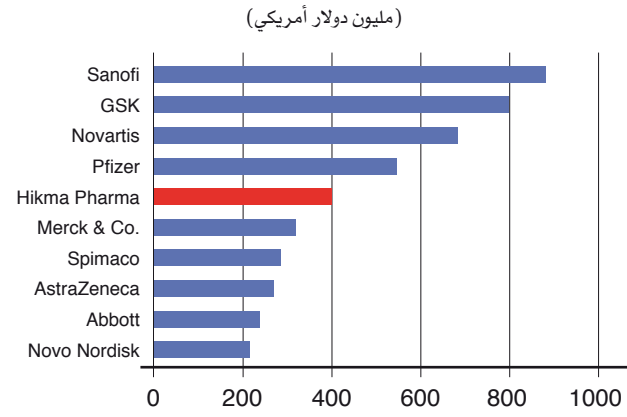
تغطي مجموعة أدويتنا المتنوعة المجالات العلاجية الرئيسية وهي تركز في المقام الأول على المريض، مما يعكس التزامنا لتوفير صحة أفضل للجميع.

وتشمل مجموعة المستحضرات ما يلي: أدوية التخدير، مضادات الهمستامين، المضادات الحيوية، أدوية أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري، أدوية الجهاز العصبي المركزي، أدوية الجهاز الهضمي والأبيض، أدوية الجهاز العضلي الهيكلي، أدوية الأمراض الجلدية، أدوية الجهاز البولي التناسلي، الهرمونات، أدوية علاج الأورام، أدوية الجهاز التنفسي، أدوية لزراعة الأعضاء، الفيتامينات والمكملات الغذائية، بالإضافة إلى مستحضرات أخرى.

الحصة السوقية لشركة أدوية الحكمة في الولايات المتحدة للأدوية التي تؤخذ عن طريق الحقن



ترتيب شركة أدوية الحكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الجوائز خلال ٢٠١١ و ٢٠١٢

الجوائز التي منحت لشركة أدوية الحكمة:

تشرين الثاني ٢٠١٢: جائزة "أفضل شركة للرعاية الصحية لعام ٢٠١٢" في حفل جوائز إنجازات الأعمال العربية احتفاءً بنجاحات الشركة وإنجازاتها.

تشرين الأول ٢٠١٢: "جائزة الشركة القيادية لعام ٢٠١٢" من مؤسسة التمويل الدولية احتفاءً بمبادرات التنمية المستدامة وامتياز حوكمة الشركة والالتزام تجاه البيئة و تنمية المجتمعات المحلية.

تشرين الثاني ٢٠١١: "جائزة هيرميس لشفاافية الحوكمة" لأفضل كشف عن نتائج التدقيق في تقرير الشركة السنوي ضمن شركات FTSE 250.

التشريحات:

خانن الأول ٢٠١٢: وصول الشركة إلى قائمة المرشحين النهائيين لجائزة "ifs ProShare award" من بروشاير التابعة لمؤسسة الخدمات المالية، لتمييزها في مجال تملك الموظفين للأسهم.

تشرين الثاني ٢٠١٢: رشحت الشركة للحصول على جائزة "بناء الثقة العامة" من قبل بي دبليو سي لتمييزها في تقديم التقارير عن الدخل المالي للإداريين ضمن شركات FTSE 250.

شباط ٢٠١٢: رشحت الشركة لجائزة "أفضل شركة لاتصالات المستثمرين" نظراً لشمولية تقريرها السنوي و تقرير ال HTML ووضوحهما.

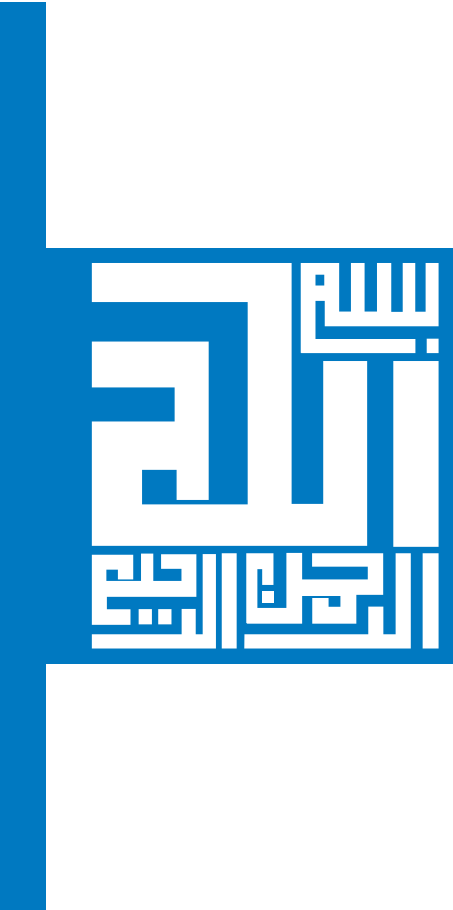
تشرين الأول ٢٠١١: اختيار الشركة للمرحلة النهائية لجائزة "M&A Advisor Award" من قبل مؤسسة إم أند أي أدفايزر لعمليات الدمج والاستحواذ التي قامت بها الشركة.



الدكتور سميح دروزة، هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة أدوية الحكمة، شركة مساهمة عامة، مدرجة في سوق لندن المالي منذ عام ٢٠٠٥. قبل تأسيس شركة أدوية الحكمة في الأردن، عمل لدى "إلي ليلي" من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٧٦. وشغل دروزة منصب وزير الطاقة والثروة المعدنية في الأردن ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٦، وقد أسس أيضاً جمعية المصدرين الأردنية وكان عضواً في المجلس الاقتصادي الاستشاري لجلالة الملك الراحل حسين بن طلال، طيب الله ثراه.

تلقى الدكتور سميح منحة من مؤسسة فُلبرايت وحصل على درجة الماجستير في الصيدلة الصناعية من جامعة سانت لويس في ولاية ميزوري عام ١٩٦٤. أما شهادة البكالوريوس في الصيدلة فقد حصل عليها عام ١٩٥٤ من الجامعة الأمريكية في بيروت.

اختارته شركة إرنست آند يانغ ليكون "رجل الأعمال الريادي في الشرق الأوسط" لعام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩ انتُخب رئيساً لمجلس إدارة كابيتال بنك في الأردن، وكان عضواً في مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية. كما منحته جامعة سانت لويس درجة الدكتوراة الفخرية في الصيدلة في أيار عام ٢٠١٠. في كانون الثاني عام ٢٠١١ تم تأسيس "مركز سميح دروزة لإدارة الابتكار وريادة الأعمال" في كلية عليان لإدارة الأعمال بالجامعة الأميركية في بيروت. كما منحته الجامعة اللبنانية الأمريكية الدكتوراة الفخرية عام ٢٠١٢ وحصل على جائزة "الخريج المتميز" لعام ٢٠١٢ من الجمعية العالمية لخريجي الجامعة الأمريكية في بيروت.





شركة مساهمة عامة محدودة
تأسست بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥
سجل تجاري رقم ١٠٨
رأس المال المدفوع : ١٠٠ مليون دينار أردني

عضو مجموعة بنك برقان - الكويت

رؤيانا ...

أن نكون أحد البنوك العربية الرائدة في تقديم الخدمة المصرفية الشاملة والتميزية بما يواكب آخر مستجدات الصناعة المصرفية والتجارة الإلكترونية في العالم.

رسالتنا ...

نحن مؤسسة مصرفية أردنية، نقدم خدماتها الشاملة بجودة ومهنية عالية وتسخر قدرات جهازها الوظيفي وإمكاناتها التكنولوجية المتطورة بكفاءة عالية لتحسين مستوى الخدمة المقدمة لجمهور المتعاملين معها، وتوسيع وتنويع قاعدة العملاء من مختلف القطاعات الإقتصادية الأردنية والعربية، بما يحقق عائداً مجزياً للمساهمين ويعمل في الوقت نفسه على تنمية الإقتصاد الوطني ورفاه أبناء المجتمع المحلي.

المحتويات

١١	مجلس الإدارة
١٢	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٥	تقرير مجلس الإدارة حول الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال
٢٠	مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام ٢٠١٢
٢١	أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٢
٢٩	أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١١
٣٠	الإدارة التنفيذية
٣١	خطة العمل لعام ٢٠١٣
٣٤	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٣٦	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٢
٤١	الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٣	الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو الأمير
حسين بن عبدالله الثاني
ولي العهد المعظم

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل حمد مبارك العيار

ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضاء

السيد عماد جمال أحمد القضاة
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

السيد مسعود محمود جوهر حيات
ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

السيد فاروق عارف شحادة العارف

الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس
ممثل بنك برقان - الكويت

السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي
ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

السيد بيجان خسرو شاهي
ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين - الولايات المتحدة

المدير العام / أمين سر مجلس الإدارة
السيد «محمد ياسر» مصباح الأسمر

مدققو الحسابات

السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) - الأردن



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

مع بالغ التقدير وصادق المودة، يسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة لسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

أربع سنوات ونيف مضت منذ تفجر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومازال الاقتصاد العالمي يعاني من تداعياتها ومن المشاكل التي نتجت عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى الرغم من أن الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٢ أعطت بعض الإشارات الإيجابية لبدء تحول ولو طفيف في مسار الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه الإشارات لم تتبلور بشكل واضح نتيجة تعمق تداعيات الوضع المالي في منطقة اليورو وبقاء الأزمة في أوروبا بمثابة التهديد الأكبر للاقتصاد العالمي، إضافة لحالة القلق الشديد التي أشاعها ما عرف بأزمة حافة الهاوية في الولايات المتحدة، مما زاد الشكوك والتساؤلات حول ما إذا كان الاقتصاد العالمي يمر بمنطقة اضطرابات مؤقتة أم أن هذه الحالة ستطول وتدفع الاقتصاد العالمي نحو مزيد من الانكماش وتعمق حالة عدم اليقين والتي هي العدو الأول لعملية إعادة بناء الثقة في الأداء الاقتصادي العالمي.

وكما أفرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية العديد من المشاكل والتداعيات، فقد قدمت الكثير من الدروس والعبر، ووضعت رجال السياسة وخبراء الاقتصاد والمال والمستثمرين حول العالم أمام تحديات وخيارات صعبة شكلت حافزاً للجميع لطرح أفكار وبرامج وخطط وسياسات وربما نظريات اقتصادية جديدة، نجح بعضها وأخفق البعض الآخر. وبغض النظر عن نتائج الحلول وتطبيقاتها فإن محصلة الدروس كانت الخروج بقواعد عمل ومعايير سلوك وضوابط مالية ورقابية وقانونية جديدة ربما تكون الخطوة الأولى والهامة في رحلة التعافي الاقتصادي ومعاودة النمو.

على الصعيد المحلي، ظل الوضع الاقتصادي مرهوناً بحالة الترقب وعدم اليقين بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة وتواصل التحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي على الساحة المحلية، والتي أخذت في الفترة الأخيرة منحى أكثر واقعية ومنطقية في حجم الحراك وسقف المطالب، ربما لقناعة بدأت تتشكل بأن برامج الإصلاح بكل محاورها حقيقية وصادقة، أو تعاضلاً بمآلات الأوضاع والتطورات الدراماتيكية في الدول التي شهدت ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي»، أو للسببين معاً.

بمنظور الأداء الكلي، حافظ الاقتصاد الأردني على توازن نسبي ولم يخلُ من المؤشرات الإيجابية تمثلت في تحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٨،٢٪ بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع ٦،٢٪ في عام ٢٠١١، وثبات سعر صرف الدينار، وقوة وسلامة الجهاز المصرفي، وارتقاء مقبوضات السياحة الواردة، ونمو حوالات المغتربين الأردنيين. وفي القطاع الخاص حققت معظم القطاعات نمواً إيجابياً ولكن بنسب متواضعة، كما حقق العديد من الشركات

تحسناً في أرباحها عما كانت عليه في العام السابق. وما يهم في الاقتصاد، في ظل الأوضاع الراهنة، هو اتجاه النمو وليس أرقامه المطلقة.

في الجانب السلبي، سيطر على المشهد إتساع عجز الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وارتقاع المديونية، وانخفاض احتياطي البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية. ومع أن هذه التحديات والصعوبات كانت معروفة ولم تستجد في عام ٢٠١٢، إلا أنها أصبحت أكبر من قدرة الحكومة على مواجهتها. وبعد الوصول إلى قناعة كافية بأنه لم يعد من الممكن الاستمرار بتحويل المشاكل أو معالجتها بحلول مؤقتة، أنجزت الحكومة، وبعد التشاور مع البنك المركزي الأردني ومع صندوق النقد الدولي، برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي والمالي، يربحها الصندوق ويدعمه من خلال تقديم قرض بقيمة ٢ مليار دولار يسحب خلال ٣٦ شهراً، وفقاً لتطبيق خطوات البرنامج. وتعددت الحكومة باتخاذ حزمة من الإجراءات التي تهدف لتقليل العجز ومعالجة الاختلالات المالية، وباشرت بتنفيذ بعضها بدءاً برفع الدعم عن المحروقات وتعميم أسعارها. ولتجنب الإنعكاسات السلبية لهذا القرار بادرت الحكومة إلى إطلاق برنامج تعويض نقدي للمستحقين مما ساعد، بدرجة أو أخرى، في تخفيف آثار زيادة الأسعار على هذه الشريحة من المواطنين.

حقق القطاع المصرفي في عام ٢٠١٢ نتائج جيدة في حجم النشاط ونسب النمو، ولكنها ظلت دون الطموحات، حيث بقي القطاع تحت تأثير تباطؤ وضعف الدورة الاقتصادية وتراجع حماس المستثمرين لطرح مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، وانخفاض التدفقات النقدية وتدني أسعار الأسهم في السوق المالي. وكان من أهم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي انخفاض قيمة الضمانات القائمة كأسهم أو عقارات مع صعوبة تسيلها من قبل المقترضين لسداد ديونهم أو دفع الفوائد. ومن التحديات أيضاً تنامي توجهات لدى البعض، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات بالتخلي عن التزاماتهم ومسؤولياتهم المالية، تاركين مواجهتها للبنوك على المدى المتوسط والطويل. وإذ تعزى أسباب هذه الظاهرة لحالة عدم اليقين السائدة وضعف الثقة، إلا أننا لا نستثنى أسباباً أخرى تتمثل في تدني مستوى القيم التي تحكم العلاقات التجارية إضافة إلى بطء الجهاز القضائي في معالجة القضايا بشكل ناجز. وقد أدى كل ذلك إلى تصاعد أرقام المديونيات المصنفة والخاضعة للإجراءات القانونية، ودفع البنوك إلى التحوط ببناء مزيد من المخصصات.

من جهة أخرى، واصل البنك المركزي الأردني سياسته الهادفة إلى تعزيز الاستقرار النقدي في المملكة والذي تتمثل أركانه في ضبط معدلات التضخم، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، من خلال المحافظة على هيكل أسعار فائدة يتواءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والإحتفاظ بمستوى مريح من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، والسعي للمواءمة بين هذه الأهداف وأهداف النمو الاقتصادي. وكان للسياسة الحصيفة التي اتبعها البنك المركزي الأردني والإجراءات المدروسة التي اتخذها خلال العام، وتميزت بالحيوية

الشركات ولمساعدتها على الإستمرار ومعاودة العمل والنشاط. وجاءت الإتفاقية الجديدة بين البنك وشركة التعمير الأردنية مالكة مشروع الأندلسية لتمثل إحدى قصص نجاح سياسة البنك في هذا المجال. ولا بد من الإشارة هنا إلى حرص البنك دائماً على تعزيز الضمانات ووضع الشروط والآليات التي تسمح له باستمرار المتابعة والمراجعة لأوضاع هذه الشركات وفق ما تحدده السياسات الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية.

مع بداية الربع الثاني من عام ٢٠١٢ باشرت الأجهزة المختصة بالبنك تنفيذ مشروع استبدال النظام البنكي الآلي الحالي بنظام جديد سيوفر للبنك قدرات وتسهيلات تكنولوجية متطورة ويساعد في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة. وحسب خطة التنفيذ المعتمدة، سيتم الإنتهاء من تطبيق النظام الجديد وتشغيله مع نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

أفاق عام ٢٠١٣

من المتوقع أن يكون الاقتصاد الوطني في السنة الجديدة ٢٠١٣ أفضل مما كان عليه في السنة السابقة، وأن يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٣٪ مقارنة بمعدل ٨,٢٪ في عام ٢٠١٢، مع بقاء التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قائمة. لقد حاولت موازنة الدولة لعام ٢٠١٣ أن تتدارك العيوب ونقاط الضعف التي برزت في العام الماضي فاستهدفت زيادة الإيرادات المحلية، وضبط النفقات الجارية، وتحسين مستوى الاعتماد الذاتي، ولم تخل من سخاء في مجال الإنفاق الرأسمالي مما يسمح بتوقع ارتفاع نسبة النمو، والاقتراب خطوات تجاه إعادة التوازن إلى الموازين المالية والاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها، فلا بد من التطبيق السليم للبرنامج الوطني للإصلاح والذي يستدعي بالضرورة إتخاذ إجراءات غير مرغوبة تتطلب الكثير من الوعي والصبر، ويحتاج إلى إرادة قوية وإدارة قادرة لتلتزم بالشفافية والمصداقية، فالمشكلة ليست في الحقائق ولكن في الثقة وفي توقعات الناس.

وبالنسبة لنا بالبنك الأردني الكويتي، فقد حرصنا خلال الفترة الماضية على تعزيز قاعدة رأسمال البنك بالتركيز على تنمية حقوق المساهمين التي تمثل العنصر الأهم في رأس المال التنظيمي، وتم تحقيق ذلك من خلال انتهاز سياسة التخصيص المتوازن للأرباح والتنوع بين التوزيع النقدي والتدوير. ونؤكد لمساهميننا الكرام استمرار المسيرة على نفس النهج وبالزيد من الجهد ليظل استثمارهم في هذه المؤسسة استثماراً آمناً ومنتامياً. كما نؤكد لعملائنا الأعضاء أننا سنعمل دائماً وبكل إخلاص لننظر عند أفضل توقعاتهم وسنكون المبادرين، كما كنا دائماً، في طرح الحلول والأفكار التي تدعم أعمالهم وتلبي احتياجاتهم وتساعد في تطوير مشاريعهم الاستثمارية والتجارية، وبما يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وإنجاح خطط الإصلاح والتنمية المستدامة.

وفي الختام، أقدم ببالغ التقدير وعظيم الامتنان لكافة مساهميننا وعملائنا الكرام على ثقتهن ومؤازرتهم، كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لشركائنا الإستراتيجيين شركة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو) ومجموعة بنك برقان لدعمهم وتعاونهم، مؤكداً حرصنا على استثمار العلاقات الاستراتيجية والعملية معهم وبما يتيح المزيد من تبادل الأعمال والفرص بيننا وبين أعضاء المجموعة. وأقدم أجزل الشكر وأوفاه للبنك المركزي الأردني ممثلاً بمعالي المحافظ ونائبه وكافة الإدارات والأجهزة الفنية فيه لجهودهم ومهنتهم العالية وحرصهم على الارتقاء بأداء ومكانة الجهاز المصرفي الأردني. والشكر موصول لهيئة الأوراق المالية، رئيساً وأعضاء وعاملين، على جهودهم ودورهم المقدر في تعزيز الثقة بالإستثمار وحماية المستثمرين. ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع إخواني وأبنائي العاملين بالبنك، من مسؤولين وموظفين على أدائهم وحرصهم على نجاح هذه المؤسسة وإزدهارها.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

والسرعة والمرونة، أثر واضح على تحسن وضع العملة المحلية واستقرار سعر الصرف وبيت روح الطمأنينة في نفوس المواطنين والمستثمرين.

كما واصل البنك المركزي الأردني تطبيق الإجراءات الهادفة لتعزيز الأطر الرقابية لدى البنوك من خلال مراجعاته الرقابية للتقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال للبنوك للتأكد من متانة أوضاعها المالية ولضمان وجود إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر لديها. وبناء على هذه المراجعات، سيتمكن البنك المركزي الأردني من وضع معايير لكفاية رأس المال تتناسب مع وضع كل بنك، مما سيجعل البنوك أكثر استعداداً وقدرة على مواجهة الصدمات التي قد تحملها أزمات مالية واقتصادية جديدة.

نتائج البنك في عام ٢٠١٢

إعتمدت إدارة البنك في عام ٢٠١٢ خطة إستراتيجية مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) إستندت في بنائها إلى معطيات الوضع الراهن للاقتصاد المحلي والعالمي واحتمالات استمراريته للفترة القادمة. إن هذا التغيير بالانتقال من التخطيط طويل المدى إلى متوسط المدى يعكس رؤية الإدارة بالتروي والتعامل بحكمة مع ظروف الحالة الراهنة، إلا أن الإدارة، وفي نفس الوقت، تضمن توفير الطاقات المناسبة للإستجابة فوراً لأي تطورات إيجابية واعدة.

تمكن البنك الأردني الكويتي في عام ٢٠١٢ من تحقيق نتائج وإنجازات ممتازة ويعود الفضل في ذلك لكفاءة سياسات الإدارة، وواقعتها وقدرتها على التعامل مع التحديات والظروف التي سادت خلال الفترة الماضية. لقد تواصلت جهود إدارة البنك خلال عام ٢٠١٢ لتحقيق التوازن بين النمو والربحية مع الإلتزام بالقواعد والسياسات المعتمدة لإدارة المخاطر ولضمان جودة الأصول وسلامة الإستثمارات.

شهد نشاط البنك في الجانب الائتماني توسعاً كبيراً ونوعياً شمل عمليات إقراض مباشر ومشارك لعدد من الشركات والمؤسسات الكبرى الخاصة والحكومية، كما شهد هذا النشاط نمواً جيداً في جانب عمليات التجزئة. وفي كل الحالات، إنتهجتنا سياسة أئتمانية حصيفة ومتزنة، واعتمدنا معايير محددة وواضحة تحكم القرار الائتماني لكل حالة، بالإضافة إلى التشدد في إجراءات المراقبة والمتابعة والتحصي والتوثيق.

أظهرت النتائج المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ إرتفاع إجمالي موجودات البنك في نهاية العام إلى ٢٤٠٩,٦ مليون دينار مقابل ٢٢٧٤,٥ مليون في عام ٢٠١١ بنمو قدره ٦,٦٪، كما زادت التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي وبلغت ١٤١٦,٢ مليون دينار مقابل ١٢٤٨,٧ مليون في العام الماضي وبنسبة نمو ١٣,٤٢٪. فيما بلغ رصيد ودائع العملاء والتأمينات النقدية ١٥١٦,٤ مليون دينار في نهاية العام. كما أظهرت النتائج تحقيق أرباح بلغت ٤٦,٦ مليون دينار بعد الضريبة مقابل ٣٩,٧ مليون في عام ٢٠١١ وبنسبة نمو قدرها ١٧,٤٪. أما مجموع حقوق الملكية فقد ارتفع بنسبة ٧,٧٪ وبلغ ٢٧٩,١٣ مليون دينار. وكمحصلة لهذه النتائج، ارتفعت معدلات العوائد ومؤشرات الأداء بالمقارنة مع عام ٢٠١١، حيث بلغ العائد على معدل الموجودات ٩٩,٩٩٪ مقابل ٨٢,١٪ وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية ١٢,٧٥٪ مقابل ١١,٦٣٪. أما معدل كفاية رأس المال فقد بلغ ١٦,٣١٪. وكل هذه المعدلات تقع ضمن المستويات العليا للنسب المعيارية الدولية.

يمكن النظر للبنك الأردني الكويتي بأنه مرآة الوضع الاقتصادي الأردني والقطاع الخاص تحديداً، حيث تشكل الشركات والمؤسسات الكبرى نسبة عالية من قاعدة العملاء، وبالتالي فإن كل تحسن يظهره أداء تلك الشركات يعكس تحسناً في نتائج البنك والعكس صحيح. ولتأكيد صحة هذه النظرة عملياً، واصل البنك خلال عام ٢٠١٢ تنفيذ سياسته التي تم اعتمادها بالالتزام مع بدء انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني، والتي يشكل إلتزام البنك بالوقوف إلى جانب عملائه وخاصة الذين تراجع نشاطهم نتيجة للظروف الراهنة المحور الأساسي لهذه السياسة. وعليه، فقد عملت إدارة البنك، ومن خلال التواصل والمتابعة، على إعادة دراسة الحسابات التي يشوبها الضعف وعرضت الحلول الموضوعية المناسبة بما فيها الدعم اللازم لتنشيط أعمال

تقرير الحاكمية المؤسسية الخاص بالتقرير السنوي ٢٠١٢

تنظيم وإدارة البنك

يعتمد البنك الأردني الكويتي دليل الحاكمية المؤسسية والذي تم إعداده في أواخر عام ٢٠٠٧، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني. ويهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات. ولزيد من الإفصاح والشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية، بعد مراجعته في عام ٢٠١٢ وتعديله بما ينسجم مع الهيكل التنظيمي المعدل للبنك، كملحق مع هذا التقرير.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات .
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

مجلس الإدارة:

يحكم تكوين مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك. ويتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في ١٥ آذار ٢٠٠٩ وانتخب دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس. يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة. واعتماد هذه السياسات. تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية التقارير المالية للبنك وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

إجتماعات المجلس

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التسعة المذكورة أسماؤهم أدناه وقد عقد مجلس الإدارة سبعة إجتماعات خلال العام ٢٠١٢ في تاريخ ١/١٦ و ١/٣١ و ٣/٢٧ (٢) و ٧/٨ و ١٠/١٠ و ١٢/٢٠ و ٢٠١٢. وقد حضر جميع أعضاء المجلس كافة الاجتماعات كما حضروا إجتماع الهيئة العامة لساهمي البنك المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧.

ويبين الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفة التمثيل واللجان الفرعية للمجلس التي يشارك فيها كل منهم:

الاسم	صفة التمثيل	العضوية في المجلس واللجان
السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي	نفسه	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار رئيس لجنة التحكم المؤسسي رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد فيصل حمد العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد عماد جمال القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة مراقب لجنة التدقيق والمخاطر
السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التحكم المؤسسي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد طارق محمد عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق والمخاطر
السيد فاروق عارف العارف	نفسه	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار عضو لجنة التدقيق والمخاطر
الدكتور يوسف موسى القسوس	ممثل بنك برقان	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق والمخاطر
السيد منصور أحمد اللوزي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار عضو لجنة التحكم المؤسسي عضو لجنة التدقيق والمخاطر
السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين	عضو مجلس الإدارة



ويبين الجدول التالي إجمالي المكافآت وبدلات التي صرفت لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠١٢:

المبلغ د.أ.	عضو مجلس الإدارة
٨٨,٩٥٩	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
١٩,٨٨٩	السيد فيصل حمد مبارك العيار
١٠,٧٠٠	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٢٠,١٨٩	السيد مسعود محمود جوهر حيات
٢١,٣٨٩	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
١٥,٧٠٠	السيد فاروق عارف شحادة العارف
١٠,٧٠٠	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس
١٦,٠٠٠	السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي
١٩,٨٨٩	السيد بيجان خسرو شاهي
٢٢٣,٤١٥	المجموع

مكافآت الإدارة التنفيذية

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمصاريف الأخرى التي تقاضاها أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك في عام ٢٠١٢، وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك حيث تبني البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة لضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

لجان مجلس الإدارة

لجنة التحكم المؤسسي

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠١٢: اجتماع واحد

أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيساً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد مسعود محمود جوهر حيات، عضواً

أمين سر اللجنة: السيد شاهر عيد سليمان، رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.

لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠١٢: ٥٠ اجتماعاً

أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيساً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد فاروق عارف العارف، عضواً

أمين سر اللجنة: السيد «محمد ياسر» مصباح الأسمر / المدير العام

ويشارك في اجتماعات اللجنة وتقديم المواضيع المعروضة السيد توفيق عبد القادر مكحل، نائب المدير العام / المجموعة المصرفية.

لجنة التدقيق والمخاطر

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠١٢: ٥٠ اجتماعات

أعضاء اللجنة:

السيد طارق محمد عبد السلام، رئيساً

السيد فاروق عارف العارف، عضواً

الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد عماد جمال القضاء، مراقباً

أمين سر اللجنة: السيد «محمد ياسر» مصباح الأسمر / المدير العام

ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة السيد شاهر عيد سليمان، رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال والسيد سائد محمود طعمة / المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ ٥,٠٠٠ دينار سنوياً كبديل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور اللجان الفرعية المنتبذة عن المجلس.

- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موثمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال مقابل أنواع ومستويات المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك (ICAAP)، وبهذا الخصوص يقوم البنك بوضع أهداف وسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وتطبيقها ورفع نتائج عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة التدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

مراقبة الامتثال

- تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال بالبنك، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه.
- تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لرئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- يندرج تحت مخاطر عدم الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.
- يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.
- تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك

التدقيق الداخلي

- تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.
- تتبع الدائرة إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تم إعداد كتاب تكليف (Charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف:-
- تتمتع الدائرة بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- تقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية و Data Integrity and Reliability.
- كفاءة العمليات التشغيلية.
- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعها الخارجية والشركات التابعة له، وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالمهام التالية:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن إستراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات (Consulting) المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.
- وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

- تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:
- التعرف والقياس والمراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف (Mitigate) المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.

المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ ١٣,٩٠٠ مساهماً كما في ٢٠١٢/١٢/٣١، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية غير المدققة وقائمة الدخل وتقرير رئيس مجلس الإدارة.

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك www.jkb.com على شبكة المعلومات العنكبوتية، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

في إدارة «مخاطر عدم الامتثال» التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.

- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي الأردني عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

ميثاق أخلاقيات العمل

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

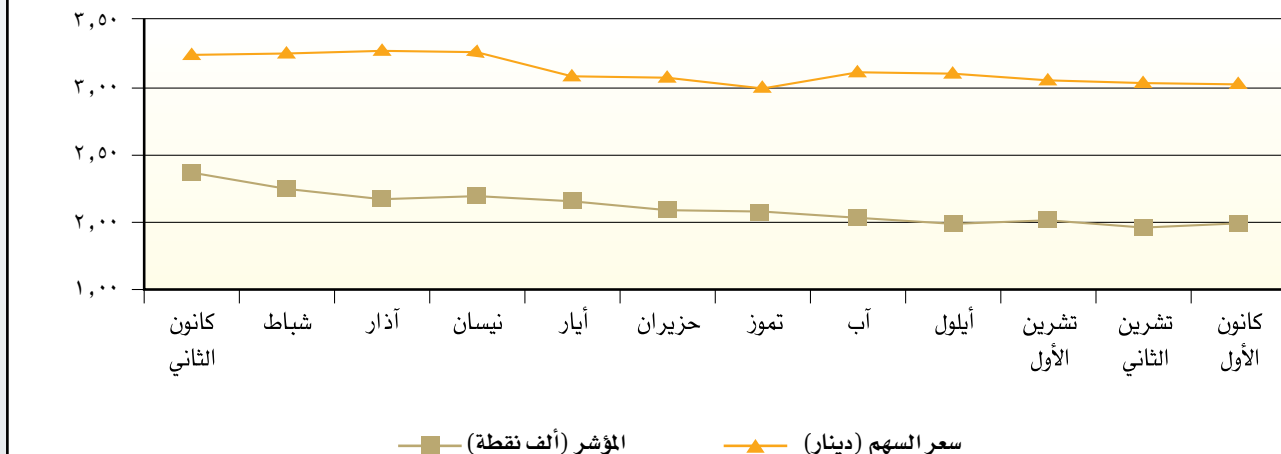
سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistle Blowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضيح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا

نسب توزيع مساهمي البنك كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

الأشخاص		الأسهام		عدد الأسهم المملوكة
العدد	%	العدد	%	
١٠,٥٢٥	٧٥,٧٢%	٢,١٢٣,٠٧٣	٢,١٢%	إلى ٥٠٠
١,٧٩٣	١٢,٩٠%	١,٢٧٢,١٥٤	١,٢٧%	١٠٠٠ إلى ٥٠١
١,٢٠٦	٨,٦٨%	٢,٤٦٠,٣٠٧	٢,٤٦%	١٠٠١ إلى ٥٠٠٠
١٧٠	١,٢٢%	١,٢٢١,٠٨٩	١,٢٢%	١٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠١
١٧٢	١,٢٤%	٥,٠٨٠,٣٥٣	٥,٠٨%	١٠٠,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠١
٢٤	٠,١٧%	٤,٩٨٧,٦٩١	٤,٩٩%	٥٠٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠١
١٠	٠,٠٧%	٨٢,٨٥٥,٣٣٣	٨٢,٨٦%	٥٠٠,٠٠١ فأكثر
١٣,٩٠٠	١٠٠%	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%	الإجمالي

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام ٢٠١٢





مناقشات وتحليلات الإدارة

المختلفة. وقد نجحت سياسات البنك المركزي الأردني الرقابية والسياسات الحصيفة للبنوك في المحافظة على جهاز مصرفي متين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية.

وقام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٢ بتحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لديه من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة تمثلت بإتفاقية إعادة الشراء للتأثير في حجم التمويل في سوق إقراض ما بين البنوك والحد من تذبذب أسعار الفائدة وإعادة توزيع السيولة، إضافة لاستحداث أداة جديدة تعرف بعمليات السوق المفتوحة الدائمة يقوم البنك المركزي الأردني من خلالها بشراء وبيع السندات والأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية بهدف التحكم بمستوى السيولة في القطاع المصرفي، والتأثير في كلفة تمويل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، بما يلي متطلبات النشاط الاقتصادي، ويتلاءم مع أهداف السياسة النقدية.

كما قام البنك المركزي الأردني بتجديد مبادراته المتعلقة بتسهيلات القطاع الصناعي، وتخفيض الفائدة عليها، لتوفير السيولة الملائمة لهذا القطاع، إضافة لتقديم الحوافز لتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل مع مؤسسات دولية للحصول على تمويل لهذا القطاع بأسعار تفضيلية مدعوماً بمساعدات فنية من خلال الجهاز المصرفي.

بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة نحو ١٧٨٢٠ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ مقابل ١٥٨٥١ مليون دينار بنهاية العام الماضي ٢٠١١، بزيادة قدرها ١٩٧٩ مليون دينار بنمو قدره ١٢,٥٪. وشكلت القروض والسلف ٨,٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، بينما شكلت حسابات الجاري مدين ١٢,٧٪. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي في نهاية العام ٧,٢٦٪.

أما إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي فقد وصل في نهاية العام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢٤٩٧٠ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٢٨٤ مليون دينار في نهاية ٢٠١١ بزيادة بلغت ٥٨٦ مليون دينار ونمو شكل ما نسبته ٢,٤٪. وارتفعت ودائع القطاع الخاص إلى نحو ٢٢٢٧٢,٦ مليون دينار في نهاية ٢٠١٢ من ٢٢٨٤٤ مليون دينار في العام السابق بنسبة نمو ١,٩٪. وشكلت الودائع لأجل ٥٥,٣٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بينما شكلت ودائع تحت الطلب وودائع التوفير ٢٩,٨٪ و١٤,٩٪ على التوالي. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي في نهاية العام ٥,٢٥٪.

وفي المجمل، أظهرت مؤشرات المتانة المالية للبنوك الأردنية مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي، والسيولة، والربحية وغيرها، مستويات مريحة ومطمئنة. ونجح الجهاز المصرفي في السيطرة على حجم الديون غير العاملة، وبناء مستوى ملائم من المخصصات لتغطية هذه الديون، مع المحافظة على مستوى جيد من الأرباح. وبلغ معدل نسبة الديون غير العاملة / إجمالي الديون، على مستوى القطاع المصرفي ٨,٤٪.

الأداء المالي للبنك

تمكن البنك الأردني الكويتي، وفي ظل استمرار تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية المحلية بتداعيات الأزمة المالية والأوضاع الإقليمية، من تحقيق نتائج مالية ممتازة، وإنجازات ملموسة في كافة جوانب عمل البنك الرئيسية. وفيما يلي عرض لأهم نتائج الأداء المالي:

قائمة المركز المالي الموحد

الموجودات: بلغ مجموع الموجودات كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ حوالي ٢٤٠٩,٦ مليون دينار مقارنة مع ٢٢٧٤,٥ مليون دينار في العام السابق محققاً نمواً بنسبة ٦٪.

شهد الاقتصاد الأردني في عام ٢٠١٢ سنة صعبة، فظل معدل النمو متواضعاً، وبقي التصنيف الدولي للمشهد الاقتصادي الأردني سلبياً، وتركز الضعف في قطاع المالية العامة، فلم تصل مساعدات خارجية تذكر حتى الشهر الأخير من السنة، وأسهمت خسائر شركة الكهرباء الوطنية نتيجة للقطع المتكرر للغاز المصري باتساع عجز الموازنة، وارتفعت المديونية إلى مستويات عالية، وتدفع آلاف اللاجئين السوريين مما رتب عبئاً إضافياً على كاهل الحكومة والاقتصاد الأردني.

وعلى الرغم من الأوضاع والظروف غير المواتية، أظهر الاقتصاد الأردني خلال السنة عدة مؤشرات إيجابية، كان في مقدمتها تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وثبات سعر صرف الدينار، وقوة وسلامة الجهاز المصرفي، وارتفاع حجم الودائع والتسهيلات المصرفية، وارتفاع إيرادات السياحة وخاصة في مجال الرعاية الصحية، وحوالات المغتربين الأردنيين، إضافة لالتزام الدول الخليجية الشقيقة بتمويل المشاريع الأردنية المتفق عليها. من جهة أخرى، أظهر القطاع الخاص صموداً جيداً، وحقق في المجمل نمواً إيجابياً حتى نهاية العام وقبل أن تنعكس على نشاطه آثار رفع الدعم عن المحروقات وتعويم الأسعار.

أما المؤشرات السلبية فتمثلت باستمرار معدلات الفقر والبطالة عند مستوياتها المعتادة، وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي ٥٪، وزيادة العجز في الموازنة العامة وفي الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية، وانخفاض إحتياطي البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، كما تباطأت تدفقات الاستثمارات الخارجية، وانخفضت أسعار الأسهم في سوق عمان المالي للسنة الخامسة على التوالي. يضاف إلى ذلك حالة عدم اليقين السائدة بالنظر للأوضاع السياسية والاجتماعية المتفجرة في المنطقة، والتي أثرت على مناخ الاستثمار، فضلاً عن حدوث نشاط غير عادي في اتجاه الدولار، استدعى إجراءات احترازية من البنك المركزي الأردني.

برنامج التصحيح الاقتصادي

تجاوباً مع الظروف الصعبة ونقاط الضعف الاقتصادي، وضعت الحكومة الأردنية برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي والمالي، واستعانت بصندوق النقد الدولي للمساعدة فنياً ومالياً، حيث وافق الصندوق على تبني البرنامج ودعمه بقرض سهل يناهز ملياري دولار، يصرف على أقساط، وقام الصندوق بصرف الدفعة الأولى بحوالي ٢٨٥ مليون دولار.

يهدف البرنامج إلى استعادة التوازن على صعيد الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، والحفاظ على سعر صرف الدينار تجاه الدولار، وتميز دور القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل تتعلق بالضرائب، ضبط النفقات الجارية، تعديل أوضاع شركة الكهرباء الوطنية بحيث يمكن استرداد الكلفة، بما في ذلك زيادة التعرفة، وتنويع مصادر الطاقة، وإحداث إصلاحات هيكلية، وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتنشيط الصادرات الوطنية.

ويؤمل أن يؤدي تبني البرنامج، وحسن تطبيقه، ودعم الصندوق له، إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي والدول المانحة بأن الاقتصاد الأردني يسير بالاتجاه الصحيح ويستحق الدعم.

القطاع المصرفي الأردني

نجح البنك المركزي الأردني، في سنة تعتبر من أصعب السنوات التي مرت على الاقتصاد الأردني، بالتعامل مع الظروف الاقتصادية والمالية بكل كفاءة واقتدار، فاتخذ حزمة من الإجراءات للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ولدعم الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية

توقعات عام ٢٠١٣

بالنسبة لعام ٢٠١٣، فتشير المعطيات إلى استمرار تأثير التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية المعروفة، وسيظل تحسن الوضع الاقتصادي مرهوناً بقدرة الأردن على التحرك بسرعة، وتطبيق الإصلاح بفعالية ونجاح، كما أثبت أكثر من مرة في مواجهة الهزات والأزمات السابقة. وإذا ما تم تدارك العيوب ونقاط الضعف التي تم تشخيصها، والإلتزام بتنفيذ الحلول والمعالجات التي تم وضعها، فالمتوقع أن ينمو الاقتصاد بحوالي ٣,٥٪ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

ولا بد من الإشارة هنا، أنه ومع بداية الربع الثاني من عام ٢٠١٣، ستبدأ إنكسارات القرارات الحكومية برفع الدعم عن المحروقات وتنفيذ التعديلات المتوقعة على أسعار الكهرباء والمياه، بالظهور كعامل مؤثر في النشاط التجاري وفي قطاع تجارة التجزئة وفي سلوك المستهلكين بشكل خاص، حيث أن توالي الإرتفاعات في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والكمالية وتكاليف الخدمات سيرفع نسبة التضخم وتكلفة المعيشة، ويؤثر في مستوى الحركة التجارية والأداء الاقتصادي العام.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٢

واصلت إدارات ودوائر البنك خلال عام ٢٠١٢ جهودها لتحقيق الأهداف الموضوعية لكل منها، وأظهرت نتائج الأعمال تحقيق إنجازات ونسب نمو جيدة في مجالات عمل البنك الأساسية والمكاملة. تمارس إدارات ودوائر البنك مهامها وفق أفضل الممارسات ومعايير الجودة العالية وتتكامل أنشطتها وبرامج عملها لتحقيق التميز في مستوى الأداء الكلي للبنك من حيث النتائج المالية والحصة السوقية وصورة البنك لدى العملاء والجمهور. وفيما يلي نبذة عن إنجازات ودوائر البنك خلال عام ٢٠١٢:

التسهيلات الائتمانية

حقق نشاط التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠١٢ نسب نمو جيدة وملفته خاصة في ظل حالة الترقب التي سادت الأسواق نتيجة الأزمة الاقتصادية، حيث تمكن البنك من المحافظة على حصة جيدة من إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي الأردني. وقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي وبلغ ١٤١٦,٢ مليون دينار مقابل ١٢٤٨,٧ في عام ٢٠١١ بنسبة نمو ١٣,٤٢٪، مع استمرار إدارة التسهيلات في تطبيق السياسات الائتمانية المتوازنة واعتماد المعايير القياسية المرنة في منح الائتمان مستعدة إلى جدوى المشاريع الممولة وإلى تقييم المخاطر التي تحيط بكل عملية تمويل من حيث المنافسة وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف.

وقدواصلت إدارة التسهيلات جهودها لتمويل القطاعات المختلفة، مع الاستمرار في تطبيق السياسة الهادفة إلى توسيع قاعدة العملاء والدخول في عمليات تمويل وأسواق جديدة وتقديم منتجات وخدمات ائتمانية متكاملة لقطاع الشركات والأفراد. وتوزعت المحفظة الائتمانية بشكل متوازن ومدروس على المستوى الجغرافي والقطاعي للسوق المحلي، وبما يلبي حاجات السوق ومستويات المخاطر المقبولة.

شهد عام ٢٠١٢ توجيه جزء مهم من التمويل والإقراض إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة والشركات الكبيرة ذات التأثير في الاقتصاد الوطني وخاصة في قطاع الطاقة والكهرباء والتعدين والنقل والصناعات البلاستيكية والمطاحن والاتصالات والإعلام. كما شهد العام زيادة في نشاط تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث حققت المنتجات الائتمانية الموجهة لهذا القطاع نسب نمو جيدة بعد أن تم مراجعة وتعديل مقوماتها التنافسية، وتطوير برامج التسويق الخاصة بها. وقد حافظ البنك على نسب نمو جيدة في مجالات التسهيلات غير المباشرة وشكل نشاط إصدار الاعتمادات وتمويلها الجزء الأكبر من الزيادة المتحققة في هذا المجال.

التسهيلات الائتمانية المباشرة: بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١٤١٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ١٢٤٨,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ وبنسبة نمو قدرها ١٣,٤٢٪، حيث زاد إجمالي القروض الممنوحة للأفراد بنسبة ٣٠,٧٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١١، كما ارتفعت قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٤٤,٩٪ بينما ارتفعت تسهيلات الشركات الكبرى بنسبة ١٠,٤٪ ووصلت إلى حوالي ١٠٤٤,٢ مليون دينار. وتعكس هذه النتائج نجاح البنك في تنمية محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية والتركيز على توجيه الائتمان نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد بهدف تحسين الربحية وتوزيع المخاطر.

المطلوبات: إرتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٢ ليسجل ٢٠٢٠,٥ مليون دينار مسجلاً نسبة نمو قدرها ٥,٦٢٪ عن العام السابق.

ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية ٧٤,٧٪ من إجمالي المطلوبات. وتشتمل ودائع العملاء على حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية العام حوالي ١٥١٦,٤ مليون دينار مقابل ١٥٠٤,٢ مليون في عام ٢٠١١.

حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية وبلغ حوالي ٣٧٩,١ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ مقارنة مع ٣٥٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١١ بنسبة نمو قدرها ٧,٧٪. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي ٣٧٤,١ مليون دينار.

قائمة الدخل الموحد

نتائج التشغيل: بلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠١٢ حوالي ١١٧,٦ مليون دينار مقابل ١١١,٨ مليون دينار في عام ٢٠١١.

أرباح التشغيل: بلغت أرباح التشغيل المتحققة في عام ٢٠١٢، حوالي ٦٣,٣ مليون دينار مقابل ٥٥,٦ مليون دينار في العام السابق، وبنسبة نمو قدرها ١٣,٩٪. ويأتي هذا النمو في الأرباح ليؤكد نجاح البنك في إدارة عملياته المصرفية والاستثمارية والتمويلية والإلتزام بسياسات حصيفة ومتوازنة، تراعي ظروف الوضع الاقتصادي واحتياجات السوق المصرفي.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام حوالي ١٠٠ مليون دينار مقارنة مع ٩٤,٨ مليون دينار لعام ٢٠١١.

إيرادات أخرى: تمثل الإيرادات الأخرى الإيرادات الناتجة عن أنشطة لا تعتمد على الفوائد، مثل إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات عمليات بطاقات الائتمان وغيرها من الخدمات. وبلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن تلك الأنشطة ٩,٤ مليون دينار مقارنة مع ٧,١ مليون دينار في عام ٢٠١١ بنسبة نمو ٢٢,٨٪.

مصروفات التشغيل: سجلت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصص تدني التسهيلات) زيادة طفيفة عن العام السابق فبلغت ٣٦,٢ مليون دينار مقابل ٣٥,٤ مليون دينار في العام ٢٠١١.

مصروف مخصصات تدني التسهيلات المباشرة: واصلت إدارة البنك في عام ٢٠١٢ تنفيذ سياستها الهادفة لتعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً من التداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، ولمواجهة استمرار مظاهر الضعف في بعض الحسابات وعدم قدرتها على الإلتزام بسداد إلتزاماتها حالياً. وقد تم تحنيط مبلغ ١٨ مليون دينار من أرباح عام ٢٠١٢ كمخصص تدني مقابل مبلغ ٢٠,٨ مليون دينار تم تحنيطها لهذا الغرض في العام الماضي. وكل ما يتم أخذه كمخصص هو من باب التحوط الإضافي، وسيتم رده إلى الإيرادات في حال انتفت الحاجة إليه.



دائرة الفروع

تواصلت جهود دائرة الفروع خلال العام ٢٠١٢ للمحافظة على المستوى الرفيع لخدمات البنك، والتركيز على الجودة والدقة وسرعة تقديم الخدمة وحسن التعامل مع الجمهور، مما كان له أكبر الأثر في استقطاب المزيد من العملاء، كما ساهمت الدائرة بأعمال التوسعة والتحديث لعدد من الفروع.

شاركت دائرة الفروع بعمليات اختيار وتعيين عدد من الموظفين حديثي التخرج وتدريبهم في الفرع التشبيهي، كما تم تدريب مجموعة من مسؤولي وموظفي الفروع على أعمال النظام البنكي الجديد BANKS.

عملت الدائرة خلال العام على مراجعة وتعديل العديد من إجراءات العمل لتسهيل وتسريع خدمة العملاء ومنها إجراءات إصدار بطاقة الفيزا الكترون والبطاقات الائتمانية وتبادل البريد بين الفروع والإدارة. كما تم إعداد خطة التفرع والميزانية التقديرية لعام ٢٠١٢.

دائرة الخزينة والاستثمار

في ظل الظروف الاقتصادية والبيئة الاستثمارية الصعبة التي شهدتها عام ٢٠١٢ نتيجة للازمات المالية العالمية وما ترتب عليها من أعباء على القطاعات المالية والمصرفية دولياً ومحلياً، تمكنت دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية من تحقيق معدلات نمو وأداء جيدة بكافة أنشطتها.

ففي مجال إدارة الموجودات والمطلوبات، حققت الدائرة مستويات أداء جيدة خلال عام ٢٠١٢ حيث قامت بإتباع سياسة استثمارية متحفظة متوائمة مع توجهات الإدارة العليا وإستراتيجية البنك وتتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تهدف إلى إدارة موجودات ومطلوبات البنك من خلال مراعاة التوازن ما بين التكاليف والعائد والمخاطر وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث بشكل مستمر في الأسواق المالية العالمية والمحلية. كما قامت الدائرة أيضاً بإدارة السيولة ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني.

استطاعت دائرة الخزينة والاستثمار خلال عام ٢٠١٢ إدارة محفظتي الأسهم والسندات المحلية والأجنبية للبنك بكفاءة عالية محققة نسب نمو مرتفعة وإيرادات جيدة على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة عالمياً وتباينها محلياً وكذلك انخفاض التصنيفات الائتمانية للعديد من الدول والمؤسسات المالية. حيث تم التركيز على جودة المحافظ الاستثمارية من خلال إحلال الأسهم والسندات ذات المخاطر المقبولة والسيولة العالية والعائد الجيد بدلاً من تلك ذات المخاطر المرتفعة الأمر الذي ساهم في التخفيف من آثار التراجع في الأسواق المالية بفضل التوزيع الأمثل لتلك المحافظ جغرافياً وقطاعياً ونوعياً.

استمرت دائرة الخزينة والاستثمار بتقديم خدماتها الاستثمارية والاستشارية المختلفة لعملاء البنك، ومنها خدمة أمانة الاستثمار لصناديق الاستثمار المشترك المحلي وخدمة وكالة الدفع والتسجيل والحافظ الأمين للقطاعين العام والخاص. كما قامت بتقديم مجموعة من عروض إدارة الإصدارات الأولية لعدد من الشركات المساهمة الراغبة بالاستفادة من خبرة البنك في هذا المجال.

تابعت الدائرة خلال عام ٢٠١٢ توطيد وإدامة علاقات العمل مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والخارجية وخاصة في جانب التجارة الخارجية والحوالات المصرفية، وفتح قنوات اتصال مع مجموعة جديدة من البنوك المراسلة، منها Citibank و Deutsche Bank، لضمان تزويد عملاء البنك بخدمات ذات جودة عالية وتكلفة منافسة الأمر الذي ساهم في تعزيز إيرادات الدائرة.

كما قامت الدائرة خلال عام ٢٠١٢ بتوقيع اتفاقية مع شركة Signature Net المتخصصة بإدارة نشرات تواقع البنوك الكترونياً لاستبدال النظام الورقي لإدارة التواقيع بنظام الكتروني. وقد ساهم ذلك في تخفيض تكاليف إعداد النشرات الورقية واختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات.

من ناحية أخرى، شهد عام ٢٠١٢ عمليات تمويل خاصة للشركات الكبرى لتمويل احتياجاتهم المحلية على الصعيد المحلي والخارجي وتحقيق عوائد مجزية، وفي هذا المجال عمل البنك على ترتيب وقيادة والمشاركة في احد اكبر قروض التجمع البنكي التي شهدها القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة، إضافة للمشاركة في عدد آخر من تلك القروض.

أما الديون غير العاملة فقد حرص البنك على الاستمرار في بناء المخصصات اللازمة لبعض الحسابات التي ظهرت عليها عدم القدرة على السداد مع الاستمرار في بذل الجهود لمعالجة العديد من الديون غير العاملة، حيث تم انجاز تصويب وضع عدد من الحسابات واعادتها الى مسارها ضمن الديون العاملة.

دائرة تسهيلات الأفراد

تم خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ استكمال إعادة هيكلة دائرة تسهيلات التجزئة والأفراد والحق فروع البنك لتبعية الدائرة، ويعتبر عام ٢٠١٢ عام التحدي والنجاح بما يخص منتجات التجزئة والأفراد، حيث حقق البنك نموا ملحوظاً في المحفظة تجاوز ٢٠٪ مع المحافظة على محفظة نظيفة بنسب تعثر منخفضة، بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تحسنت حصة البنك في السوق المحلي من خلال اطلاق تعديلات جوهرية على منتجات التجزئة والأفراد مثل القروض العقارية وقروض السيارات والقروض الشخصية والبطاقات وذلك تحقيقاً للاستراتيجية الهادفة الى زيادة ونمو محفظة التجزئة والأفراد وزيادة الربحية وتوزيع للمخاطر بحيث أصبحت المنتجات منافسة لمثيلاتها في السوق.

وسيتم التركيز في عام ٢٠١٣ بشكل كبير على زيادة محفظة التجزئة والأفراد من خلال اغتنام الفرص المتاحة وإعادة النظر في المنتجات لتكون أكثر مرونة وتلبي رغبات العملاء المتزايدة خصوصاً مع وجود تعليمات الشفافية الجديدة التي سيتم تطبيقها في عام ٢٠١٣.

الوحدة البنكية الخاصة

تواصلت جهود الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بتوفير الخدمات المصرفية المميزة لعملائها في جو يتسم بالراحة والخصوصية، وقامت بفتح العديد من قنوات التعاون لأسواق مالية جديدة. كما شهد عام ٢٠١٢ مزيداً من الإنجازات والنجاحات من خلال تعزيز وتوسيع قاعدة العملاء نتيجة توفير المزيد من الفرص والمنتجات الاستثمارية التي تتناسب مع توقعات وأهداف العملاء وينسب مخاطر مقبولة وعوائد مجزية مع توفير كافة سبل الأمان والحماية. وتكفل العام ٢٠١٢ بفوز الوحدة البنكية الخاصة بجائزة افضل بنك لإدارة الثروات للعام ٢٠١٢ في الأردن والتي كانت رشحت لها من قبل (Global Banking & Finance Review).

دائرة التسويق

تم خلال العام ٢٠١٢ إعادة هيكلة دائرة التسويق وتطوير المنتجات وفصلها عن دائرة المبيعات، كما تم ردها بالكوادر المؤهلة لدراسة المنتجات الحالية والمستقبلية من حيث خصائصها التنافسية ومدى ملائمتها للسوق المحلية، واعداد الخطط التسويقية الملائمة لكل منتج لدعم حجم المبيعات لدى الفروع. كما تم توقيع اتفاقيات مع شركة ماسترد كارد العالمية لإطلاق مجموعة متكاملة من بطاقات الماستركارد، لتكتمل مجموعة البطاقات المتاحة لعملاء البنك من ماستركارد، فيزا واميريكان اكسبرس. كما تم التركيز من إدارة الجودة على تطوير كفاءة وجودة الخدمة لدى كافة فروع ومكاتب البنك، مع المحافظة على مستويات عالية من رضى العملاء.



استمرت الدائرة خلال العام تقديم خدمات استثمارية للأفراد والشركات مثل عقود التعامل بالعملة الأجنبية والسلع (Commodities)، التعامل بالهامش، العقود الآنية (Spot)، والعقود الآجلة (Forward)، وعقود المقايضة بالعملة الأجنبية (Currency swap) والتي توفر حلولاً مناسبة للتحوط إزاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع.

دائرة أنظمة المعلومات

تميز عام ٢٠١٢ بانجاز عدة مشاريع منها ما هو استكمال مشاريع تم البدء بتنفيذها سابقاً ومنها ما هو جديد، وسوف تستمر عملية إنجازها خلال هذا العام.

فقد تم في نهاية الربع الأول من العام توقيع اتفاقية توريد النظام البنكي الجديد مع شركة ICSFS (مشروع نظام BANKS) والبدء بأعمال الإعداد للتطبيق ونقل البيانات. وتم تجهيز الموقع والبيئة المناسبين لتجارب التطبيق كما تم إعداد التصميم الجديد للبنية التحتية. ولضمان التطبيق الأمثل للنظام، تم توقيع اتفاقية مع شركة استشارية متخصصة للإشراف على أعمال التطبيق. ومن المتوقع وحسب خطة التنفيذ المعتمدة إنجاز المشروع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٢، على أن يتم بعد ذلك مباشرة تطبيق النظام في فروع البنك بفلسطين وفرع قبرص.

قامت فرق العمل المشكلة من موظفي البنك والشركة الموردة للنظام بدراسة جميع الفجوات بين النظامين الحالي والجديد ومتطلبات البنك الإضافية وتم توثيق المواصفات الفنية لربط الأنظمة الفرعية مع النظام البنكي الجديد.

وبالتزامن مع العمليات الفنية واللوجستية، كانت عمليات تدريب الموظفين على النظام الجديد تسيير حسب البرنامج المعد فتم الانتهاء من تدريب الفوج الأول والثاني من موظفي الفروع والعمل جارٍ على استكمال التدريب لبقية موظفي الفروع.

وفيما يتعلق بعمليات الأنظمة واستكمالاً لعمليات التحديث والتطوير المستمرة، فقد تم اعتماد نسخة جديدة من نظام إدارة الصرافات الآلية لتشمل بطاقات الماستر كارد (MasterCard Debit Cards and ATM Acquiring)، والربط المباشر مع شركة MEPS. وتم العمل على تحديث نظام إصدار البطاقات الذكية للتوافق مع متطلبات فيزا العالمية PCI DSS. كما عملت فرق التطوير والدعم الفني بالدائرة على تنفيذ عدد من المشاريع الهامة، حيث تم تحديث نظام SWIFT حسب المتطلبات الجديدة. كما تطوير نظام بديل لاسترجاع بيانات وصور الشيكات المؤرشفة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

قامت الدائرة بالتعاون مع دائرة إدارة المخاطر وبإشراف شركة متخصصة بمتابعة انجاز مشروع تطبيق متطلبات PCI-DSS للتوافق مع المعايير الأمنية للحفاظ على سرية بيانات العملاء الخاصة بالبطاقات.

وبالنسبة لفروع فلسطين، فقد تم اعتماد عدة مشاريع أهمها تطوير شبكة الاتصالات بما يحقق استمرارية العمل بشكل أفضل بالإضافة إلى تخفيض الكلفة الشهرية. كما تم، بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية تفعيل ارسال SMS بالحوركات الدائنة والمدينة للعملاء واعتماد البرمجيات الخاصة بتطبيق نظام ال IBAN.

الدائرة المالية

واصلت الدائرة مهامها في تنفيذ عمليات الرقابة المالية على مختلف أنشطة البنك من خلال المتابعات اليومية ومقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعية ضمن الموازنة التقديرية واستراتيجية البنك ككل. وانطلاقاً من دور الدائرة وحرصها على توفير المعلومات اللازمة لتخذي القرار في البنك وإصدار التقارير المالية للجهات الخارجية ضمن المواعيد المحددة، فقد تم مراعاة أعلى درجات المهنية في العمل لضمان دقة وجودة تلك المعلومات.

تم خلال العام وضع شجرة الحسابات للنظام البنكي الجديد المنوى تطبيقه خلال العام ٢٠١٢، بالإضافة للاشتراك في متابعة عمليات نقل المعلومات ومراجعة الاجراءات وسياسات العمل المتبعة لضمان توافقتها مع النظام البنكي الجديد.

بالإضافة الى انجاز الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٢ لتعكس رؤية الإدارة للوضع الاقتصادي والمالي وانعكاسه على القطاع المصرفي عامة والبنك خاصة.

التدقيق الداخلي

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي أحد أهم ركائز منظومة الحوكمة المؤسسية في البنك، وتعمل الدائرة بمهنية واستقلالية وموضوعية لمساعدة الإدارة في رسم سياساتها وتحقيق أهدافها وإضافة قيمة إلى عملياتها، وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي. ومن خلال تقديم تحليلاتها ودراساتها واقتراحاتها للإدارة لاتخاذ القرار المناسب.

قامت الدائرة خلال العام ٢٠١٢ بتنفيذ العمليات الموكلة إليها ضمن المحاور التالية :

- إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية استناداً إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمده من قبل رئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر المنتبقة عن مجلس الإدارة إضافة لتنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو اللجنة.

- تقديم الاستشارات والتوصيات المناسبة التي تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتوافق مع المتطلبات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة. وقد شمل هذا الجانب العديد من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة، منها على سبيل المثال التعليمات الخاصة بالتعامل مع العملاء بشفافية وعدالة والإجراءات المرتبطة بقانون الإلتزام الضريبي للحسابات الأجنبية الصادرة عن مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية (FATCA) إضافة إلى مواكبة آخر المستجدات فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وذلك وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.

- العمل على رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من خلال استخدام وسائل وأدوات التدقيق الآلية واتباع المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الجانب.

- تطوير كادر التدقيق الداخلي من الناحية المهنية وذلك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية اللازمة لضمان مواكبة آخر التطورات في مجال مهنة التدقيق الداخلي.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ كافة أعمال الدائرة وفقاً لمعايير مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات المهنية، إضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

- التنسيق والتعاون مع كل من مجموعة كيبكو ومجموعة بنك برقان وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الدورية لمدراء التدقيق الداخلي لكلا المجموعتين وذلك لضمان التواصل المستمر وتبادل الخبرات في مجال التدقيق الداخلي.

والتحسين عليها. كما قامت الدائرة وتوأمًا مع الطرق المتقدمة في ادارة المخاطر ضمن توصيات بازل ٢، بالانتهاء من بناء واختبار نموذج VAR لبعض الأدوات المالية واستكمال بناء نماذج أدوات أخرى خلال العام القادم.

بازل

قامت الدائرة خلال عام ٢٠١٢، بدراسة التوصيات الصادرة عن لجنة بازل والتوأم مع متطلباتها وبما يتناسب وطبيعة البنك والبيئة التي يعمل بها. وفي إطار إدارة رأس المال للبنك كجزء من التخطيط له، وبما يضمن التأكد من متانة الوضع المالي للبنك، قامت الدائرة بالعديد من الدراسات الخاصة ومنها قياس اثر تطبيق مقررات بازل III على البنك ضمن التعليمات المحددة من البنك المركزي ووضع التوصيات الملائمة لضمان هذا التوأم مستقبلاً. كما قامت بإعداد التقييم الداخلي لمدى كفاية راس المال (ICAAP) وحسبما تتطلب مقررات بازل II وتحديد الركن الثاني منها، وكذلك اعداد تقارير بنتائج اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) سواءً على بيانات البنك أو لفروع فلسطين وكذلك البنك الأم. وقامت الدائرة باحتساب نسبة كفاية راس المال حسب متطلبات البنك المركزي الاردني والبنك المركزي الكويتي.

أنجزت الدائرة العديد من التحليلات المالية المختلفة ومنها إعداد الدراسات التحليلية المقارنة حول أبرز المؤشرات الرئيسية لأداء البنك مقارنة مع البنوك الأردنية، وقامت الدائرة أيضاً ببناء سياسة القدرة على تحمل المخاطر (Risk Appetite Policy) وبما يساهم بإدارة أكثر كفاءة وفعالية للمخاطر لدى البنك.

المخاطر الائتمانية

إنسجماً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك في زيادة حصة البنك من محفظة التجزئة، قامت الدائرة وبالتعاون مع دائرة تسهيلات الأفراد، بتطبيق نظام تصنيف ائتماني خاص لعملاء التجزئة (Retail Scorecards) وقد تم البدء باستخدام النظام بشكل يدوي لحين استكمال ربطه بنظام التدفق الآلي للعمليات الخاصة بالتجزئة (Work Flow)، ضمن مشروع BANKS.

تشارك دائرة المخاطر في عضوية اللجان الائتمانية الخاصة بائتمان الشركات وائتمان التجزئة، حيث تقوم بدراسة المعاملات الائتمانية التي ترد الى هذه اللجان وبيان الرأي بخصوص أية امور ائتمانية أخرى، كما تقوم الدائرة وضمن نظام الإنذار المبكر بإعداد التقارير الرقابية والتحليلية عن عملاء الائتمان وإضافة التحسينات عليها إذا لزم الأمر. وقد شاركت الدائرة في عدد من جوانب ومسارات أعمال تطبيق النظام البنكي الجديد BANKS فيما يخص ادارة العملية الائتمانية.

دائرة إدارة ورقابة الائتمان

ضمن إطار التوأم مع المقررات المختلفة للجنة بازل، تم فصل عمليات مراقبة الائتمان وتنفيذه عن عمليات بيع وتسويق الائتمان، وعليه تقوم دائرة إدارة ورقابة الائتمان باحتساب مخصصات التسهيلات لمواجهة أي انخفاض بقيمتها، وكذلك التركزات الائتمانية، اضافة لمهام رقابية ائتمانية أخرى.

وقد تم خلال العام العمل على تطوير نظام إدارة عمليات الدائرة، حيث تم العمل على اتمة عملياتها وارشفة ملفات العملاء وكذلك تدعيم متطلبات الأمان والسرية واستمرارية العمل ضمن افضل المعايير وبما يضمن جودة وسرعة تقديم الخدمة للعملاء الداخليين منهم والخارجيين والتعامل مع زيادة حجم ائتمان التجزئة. وشاركت الدائرة في عدد من جوانب ومسارات أعمال تطبيق النظام البنكي الجديد BANKS فيما يخص ادارة العملية الائتمانية.

استمرت دائرة ادارة المخاطر خلال العام في نشر التوعية بأهمية ادارة المخاطر بجميع أنواعها على كافة المستويات الادارية في البنك، وكان للدائرة العديد من المشاركات في اللجان المختلفة لدى جمعية البنوك في الاردن، إضافة للتعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بوضع ما يخص قطاع البنوك بالاستراتيجية الوطنية للإبداع.

دائرة إدارة المخاطر

تمارس الدائرة مهامها وفق افضل الممارسات الدولية في ادارة المخاطر وما يصدر من توصيات عن لجنة بازل وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية في البلدان التي تتواجد فيها فروع لبنك، وذلك ضمن برامج عمل تترجم الأهداف المحددة ضمن استراتيجية ادارة المخاطر المنبثقة عن استراتيجية البنك. وتمثلت إنجازات الدائرة خلال عام ٢٠١٢ بما يلي :

إدارة استمرارية العمل وامن أنظمة المعلومات

قامت الدائرة بالتعاون مع دائرة انظمة المعلومات وباشراف شركة متخصصة بمتابعة انجاز مشروع تطبيق متطلبات PCI-DSS للتوافق مع المعايير الأمنية للحفاظ على سرية بيانات عملاء البنك الخاصة بالبطاقات وبما يتواءم أيضاً مع تعليمات البنك المركزي الأردني حول العدالة والشفافية.

كما تم اجراء فحوصات على مواقع البنك على الانترنت باستعمال برنامج متخصص لهذه الغاية وتم عمل الفحوصات على موقع البنك الالكتروني الجديد ونظام بنك الانترنت الجديد، ومتابعة تصحيح الثغرات.

وتابعت الدائرة تطبيق متطلبات معيار ISO27001 الخاص بأمن وحماية المعلومات، وما ترتب على ذلك من مهام مستحدثه، ففي هذا الإطار تم تطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) ومن ذلك القيام بعملية تقييم المخاطر لعدد من المشاريع قبل البدء بها. وشاركت الدائرة في عدد من جوانب ومسارات أعمال تطبيق النظام البنكي الجديد BANKS.

المخاطر التشغيلية

قامت الدائرة بالتعرف والتقييم والسيطرة على المخاطر التشغيلية الكامنة في عمليات البنك من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (Control and Risk Self Assessment) وذلك بالتعاون مع المراكز التنظيمية المعنية بالبنك وباستعمال النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE) مع استمرارية عملية تقييم المخاطر لهذه المراكز بهدف معرفة أية مخاطر جديدة والتأكد من كفاءة عمل الضوابط الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث مصفوفة المخاطر أولاً بأول لتعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل التي تتغير بشكل مستمر وحسب التطورات الحاصلة في البنك والبيئة المحيطة. كما استمرت الدائرة في استحداث وتحديد ومراقبة المؤشرات الرئيسية للمخاطر Key Risk Indicators على مستوى البنك.

قامت الدائرة بإعداد ومتابعة تحسين قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادرها وتبويبها وفقاً لأنواع المخاطر، واعداد التقارير التي تعكس البيئة الرقابية لمختلف المراكز التنظيمية ورفعها للإدارة العليا ولجنة مجلس الادارة للتدقيق والمخاطر.

وقامت الدائرة خلال العام بإبداء الرأي حول سياسات واجراءات عمل البنك المعروضة على الدائرة وبيان المخاطر الواردة فيها ومقدار كفاية الضوابط الموجودة أو اللازم إضافتها. وشاركت الدائرة في عدد من جوانب ومسارات أعمال تطبيق النظام البنكي الجديد BANKS.

المخاطر السوقية

تقوم الدائرة بالتعرف والقياس والسيطرة على المخاطر السوقية المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأوراق المالية بالتعاون مع دائرة الخزينة والدائرة المالية، معتمدة على السياسات الموضوعية والتي تم مراجعتها وتعديلها بما يتواءم مع تطورات الاسواق المالية العالمية والظروف الاقتصادية. ومن هذه السياسات السياسة الاستثمارية، سياسة ادارة الموجودات والمطلوبات، سياسة ادارة مخاطر السيولة وخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، سياسة ادارة مخاطر اسعار الفائدة، سياسة المخاطر السوقية، حيث تم إعداد التقارير الرقابية والتحليلية الدورية اليومية والشهرية وربيع السنوية بما فيها افصاحات IFR7



دائرة مراقبة الامتثال

واصلت دائرة مراقبة الامتثال أداء مهامها الهادفة الى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما يحقق حماية البنك من مخاطر عدم الامتثال والتمثلة بمخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقواعد والأنظمة.

واستمرت الدائرة خلال العام ٢٠١٢ وضمن مسؤوليتها لتعزيز بيئة الامتثال، بمتابعة القوانين والتعليمات ذات العلاقة بالعمل المصرفي ووضع الإدارة بصورة هذه القوانين أولاً بأول مع اطلاع موظفي البنك على التعديلات التي تتم على القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وفي مقدمتها تعليمات البنك المركزي الأردني ذات الصلة، وبما يساعد في تحقيق الامتثال لها.

حيث قامت الدائرة بتنفيذ المهام الموكلة اليها ضمن المحاور التالية :

- متابعة تعديل سياسة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الاموال بما يتفق مع التعديلات التي تمت سواء على مستوى التعليمات المحلية او متطلبات الجهات الدولية وفي مقدمتها التوصيات الصادرة عن مجموعة قوة العمل المالي FATF.
- مراقبة مخاطر الامتثال التي يمكن ان يتعرض لها البنك وتحليلها لتحديد مخاطر الامتثال ووضع وسائل السيطرة اللازمة بهدف التقليل أو تجنب أو الحد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن هذه المخاطر.
- العمل على زيادة الوعي المصرفي وتنقيف الموظفين في المواضيع المتعلقة بالامتثال بإصدار النشرات التثقيفية بهذا الخصوص بالإضافة الى التنسيق مع دائرة التدريب لتنقيف موظفي البنك حول جوانب الامتثال وزيادة إدراكهم للجوانب المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الاموال واطلاعهم على اخر التطورات في هذه المجالات.
- مواصلة تنفيذ الإجراءات التي تقتضيها سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة لدى البنك لضمان عدم دخول البنك في أي علاقة مع أشخاص قد يكونون مدرجين ضمن قوائم الأشخاص المشتبه بهم واتخاذ الإجراءات لحماية البنك من تعرضه لأية عمليات غسل الأموال معتمدين في ذلك على النظام الاتي AML System المتوفر لدى البنك، بالإضافة للتنسيق مع الجهات الرقابية وإدامة الاتصالات معها بما يساعد البنك في الوفاء بمتطلبات الامتثال لتعليمات تلك الجهات.
- وفي مجال الالتزام بمتطلبات قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) قام البنك بالاستعانة بمستشار خارجي ليكون الجهة الاستشارية لمساعدة البنك على الالتزام بمتطلبات القانون المذكور.

الدائرة القانونية

واصلت الدائرة القيام بدورها الرئيسي المتمثل في حماية مصالح البنك ومساهمته، من خلال مهامها الاستشارية وكذلك المهام التنفيذية والقضائية، وقد تمكنت الدائرة خلال عام ٢٠١٢ من تحصيل حوالي (٨٢١) ألف دينار من الديون المدومة، عدا ما تم تحصيله من الديون القائمة والمتخذ بحقها اجراء، وذلك من خلال عمليات المتابعة الدقيقة والصارمة من قبل الدائرة. كما قامت باعداد برنامج لمتابعة تسديدات عملاء الديون المدومة. هذا وتعمل الدائرة بشكل متواصل على متابعة القوانين والتشريعات والمستجدات وإحاطة الإدارة بها.

ولزيادة الوعي القانوني لدى موظف البنك فقد نظمت الدائرة عدة دورات تتعلق بالجوانب القانونية وما يستجد من قوانين تهم العمل المصرفي والعاملين فيه، كما وشاركت الدائرة بتنظيم دورة مصرفية للقضاء في المعهد القضائي.

دائرة الموارد البشرية

واصلت إدارة الموارد البشرية تنفيذ استراتيجياتها التي تعمل على فهم البيئة الداخلية للبنك والمتطلبات والمتغيرات الاساسية لتنفيذ توجهات وسياسات البنك لتحقيق الاهداف الاستراتيجية ومواءمة نشاطاتها مع المتغيرات والتحديات وذلك من خلال تعزيز قدرات ومهارات موظفي البنك من خلال التدريب العملي والتأهيل الإداري والفني لكافة المستويات الادارية والوظيفية.

وتم خلال عام ٢٠١٢ عقد العديد من الدورات التدريبية الداخلية والمشاركة بدورات متخصصة من خلال مؤسسات ومراكز تدريب محلية وخارجية، في نواحي مختلفة، مصرفية وإدارية ومالية ومعلوماتية واللغة انجليزية، وتم التركيز على برامج مهارات التعامل والعناية بالعملاء والتسويق المصرفي وتنمية وتطوير السلوك الذاتي وبرامج إدارة المخاطر والتدقيق ومكافحة غسل الأموال. وشارك جميع الموظفين الجدد في برنامج التدريب العملي والنظري من خلال الفرع التشبيهي الذي يوفر بيئة تدريب تحاكي واقع العمل بالفروع.

المسؤولية المجتمعية

تمثل المسؤولية المجتمعية إحدى ركيزات رسالة البنك الأردني الكويتي، وقد قام البنك خلال عام ٢٠١٢ بمواصلة مساهماته في دعم الفعاليات والأنشطة المتصلة بدعم المجتمع والصحة وحماية البيئة والثقافة والتعليم وما يسهم في تطوير الإقتصاد الوطني.

في مجال خدمة المجتمع وتمكين المرأة والطفل وتأهيل المجتمعات الأقل حظاً، يقدم البنك مساهمة سنوية لدعم حملة البر والإحسان التي ينفذها الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لمساعدة الأسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة، كما يقدم البنك دعماً سنوياً لمبرة أم الحسين للأيتام ولقوى SOS.

في مجال الصحة يقوم موظفو البنك الأردني الكويتي بالمساهمة بحملتين سنوياً للتبرع بالدم، كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه. وقام البنك خلال العام بتقديم الرعاية البلاغية لحفل الخير الذي نظمه مركز الحسين للسرطان بهدف جمع التبرعات لصالح المبنى الجديد الذي تسعى المؤسسة إلى إنشائه لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى. كما قام البنك خلال العام بمساعدة المركز في توزيع منشورات توعوية صحية يرافقها مع كشوف الحسابات ومن خلال الفروع.

قام البنك وللعام الرابع على التوالي بتقديم الدعم لجمعية البيئة الأردنية حيث استضاف على مسرح البنك مسابقة مهرجان المسرح المدرسي البيئي الرابع عشر وفعاليات الجمعية بمناسبة يوم التدوير العالمي.

واصل البنك في عام ٢٠١٢ رعايته لبرنامج «درب» الوطني لتدريب طلاب الجامعات والذي يقوم على تنفيذ صندوق الملك عبد الله الثاني بالتعاون مع مؤسسة لويك (الأردن)، والذي يهدف إلى تأهيل الشباب من الجنسين لتمكينهم ومنحهم فرصاً أفضل في سوق العمل. كما استمر البنك بتقديم الدعم السنوي لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام وتحمل تكاليف الدراسة الجامعية لعدد من الطلاب والطالبات الأيتام. وقام البنك خلال العام بتقديم الدعم للنشاطات الثقافية والرياضية والمؤتمرات للعديد من الجامعات الحكومية والخاصة والمدارس.

شارك البنك خلال العام في رعاية ودعم مؤتمر يورومني-الأردن إضافة إلى رعاية الإصدار السنوي العاشر من «التقرير: الأردن ٢٠١٢»، والذي تصدره مجموعة أكسفورد بزنس جروب (OBG). كما وقدم البنك الدعم لمؤسسة الأميرة عالية والتي تعمل على مساعدة مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية على تعزيز الاداء وتحسينه وتطويره من خلال تسهيل تبادل الخبرات والدعم الفني واللوجستي.

وتشجيعاً للحركة الثقافية والفنية في المملكة، قام البنك الأردني الكويتي في عام ٢٠١٢ بدعم تكاليف الترجمة والطباعة لإصدار كتاب "القدس مدينة السماء على الأرض" باللغة الانجليزية. كما قام بدعم الكتاب والأدباء الأردنيين من خلال اقتناء أعداد من مؤلفاتهم وانتاجاتهم الفكرية.



01
NOV
2005





PROCOUNT

APPROX. 100

Activity: 10

Background	Count Rate	
0.0	0.0	

Time/Date	Time/Date	Time/Date
0	00	00

ON Stop Program Run Program

12/18/11

PROCOUNT

POWER ON

ALARM

MODE

STOP

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١١

(بآلاف الديناري)		
٢٠١١	٢٠١٢	
أهم بنود الدخل		
٩٤,٨٣٢	١٠٠,٠٥٠	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
١١١,٨٤٤	١١٧,٥٧٤	إجمالي الدخل
٥٥,٦٢٢	٦٣,٣٤٥	صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٣٩,٩٣٠	٤٦,٣٥٦	صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٠,٣٩٩	٠,٤٦٤	حصة السهم من صافي الربح / فلس
أهم بنود المركز المالي		
٢,٢٧٤,٤٨٩	٢,٤٠٩,٦٣٧	مجموع الموجودات
١,٢٤٨,٧٠٠	١,٤١٦,٢٦٠	التسهيلات الائتمانية بالصافي
١,٥٠٤,٣٠١	١,٥١٦,٤٢٨	ودائع العملاء والتأمينات النقدية
٣٤٦,٦٤٣	٣٧٤,٠٨٥	حقوق الملكية - مساهمي البنك
٣٦٧,٤٥٨	٣٨٤,١٥٧	بنود خارج المركز المالي
أهم النسب المالية		
%١,٨٢	%١,٩٩	العائد على معدل الموجودات
%١١,٦٣	%١٢,٧٥	العائد على معدل حقوق الملكية
%١٦,٣٣	%١٦,٣١	نسبة كفاية رأس المال
%١٥,٤٨	%١٥,٧٣	نسبة الرفع المالي
مؤشرات الكفاءة		
%٣٤,٣٨	%٣٦,٠٤	المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات
%٢٩,١٥	%٣٠,٦٧	المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الإيرادات
مؤشرات نوعية الموجودات		
%١٠,٢٩	%٩,٨٢	إجمالي الديون غير العاملة / إجمالي التسهيلات
%٤٤,٧٥	%٤٨,١٨	نسبة تغطية الديون غير العاملة



أعضاء الإدارة التنفيذية

□ السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر
المدير العام

□ السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل
نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

□ السيد شاهر عبيد عبد الحليم سليمان
رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

□ السيد وليم جميل عواد دبابنه
مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار

□ السيدة هيام سليم يوسف حبش
مساعد المدير العام / المالية

□ السيد إسماعيل أحمد محمد أبو عادي
مساعد المدير العام / التسهيلات

السيد عبد الحميد محمود الأحول
مساعد المدير العام / العمليات المركزية

□ السيد هيثم سميح « بدر الدين » البطيحي
مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

□ السيد كمال أنطون موسى حزيون
مساعد المدير العام / أنظمة المعلومات

□ السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش
مدير تنفيذي / الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين

□ السيد داود عادل داود عيسى
مدير تنفيذي / دائرة الموارد البشرية

□ السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

□ السيد عبدالله إبراهيم مسمار
مدير تنفيذي / الشؤون الإدارية

*بالإضافة إلى السيد سائد محمود خضر طعمه مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي الذي يتبع للجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولرئيس مجلس الإدارة.

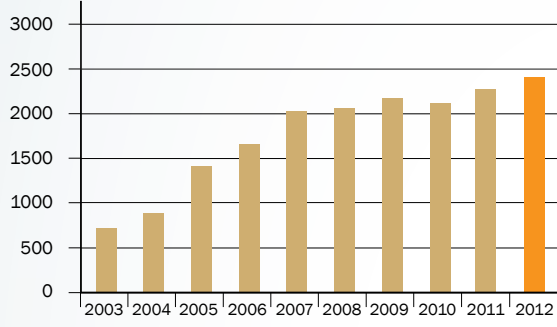
خطة العمل لعام ٢٠١٣

في ضوء استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي والمحلي والأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة، وبناء على الإستراتيجية المعتمدة للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤، فإن خطة عمل البنك لعام ٢٠١٣ ستركز على مايلي:

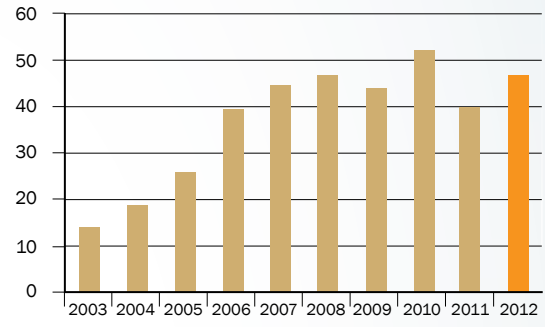
١. إجراء التعديلات اللازمة لتطبيق توجيهات البنك المركزي الأردني في شأن التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ضمن المهلة المحددة.
٢. تفعيل سياسة البنك الهادفة إلى تطوير سبل التواصل مع العملاء وخاصة الذين يشوب حساباتهم بعض الضعف والمبادرة إلى عرض الحلول المبتكرة وتقديم المشورة المالية والإدارية لمساعدتهم على تنظيم حساباتهم وتنشيط أعمالهم وبما يحقق المصالح المشتركة.
٣. العمل على تحقيق النمو المدروس في حجم الموجودات مع الحفاظ على جودتها واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق منهجية عمل محددة.
٤. استثمار العلاقات الاستراتيجية والعملية مع شركة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو) ومجموعة بنك برقان والبنوك التابعة مما يتيح المزيد من تبادل الأعمال والفرص في العمل المصرفي الإقليمي والدولي.
٥. تعزيز التفرع الداخلي في مناطق جديدة في المملكة، واستكمال انشاء شبكة فروع في مناطق السلطة الفلسطينية، بحيث يتمكن البنك من تقديم خدماته بشكل منافس والتوسع في منح القروض للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة.
٦. المباشرة بتطبيق خطة تطوير وتحديث نظام إدارة الموارد البشرية وذلك لتعزيز جو العمل الإيجابي والإرتقاء بمستوى الولاء والرضا الوظيفي لتحقيق النمو المستدام لأعمال البنك.
٧. العمل على تطوير وطرح مبادرات بناءة في مجال المسؤولية المجتمعية وتوفير مزيد من فرص العمل والتدريب والتأهيل للشباب من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات.
٨. العمل على إنجاز مشروع استبدال النظام البنكي الآلي الحالي بالنظام الجديد (BANKS) في موعده المحدد بنهاية الربع الثالث من العام مع الإستفادة من الخبرات الفنية والمصرفية المتوفرة لدى البنك لتعزيز مزايا النظام الجديد بما يضمن المحافظة على تفوق البنك في مجال تكنولوجيا المعلومات والإرتقاء بوسائل إدارة العمل والتعاملات المصرفية، مع التركيز على تدريب وتأهيل الموظفين لاستخدام والتعامل مع النظام البنكي الجديد.

تطور أهم بنود البيانات المالية ٢٠١٢ - ٢٠٠٣

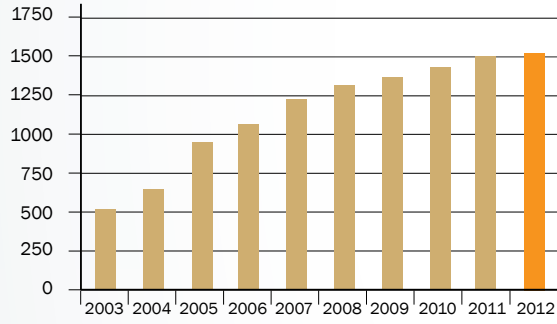
بملايين الدنانير



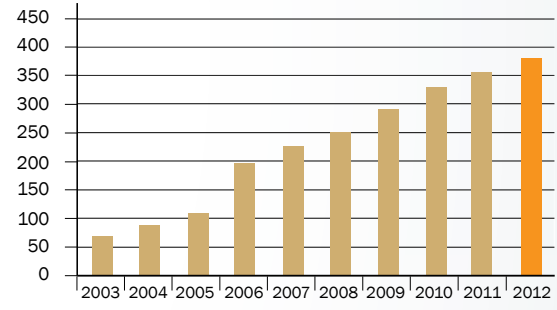
مجموع الموجودات



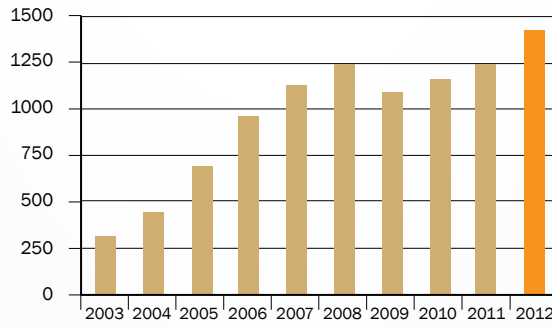
ربح السنة العائد لمساهمي البنك بعد الضريبة



ودائع العملاء والتأمينات النقدية



مجموع حقوق الملكية



التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي

تقرير مدقق الحسابات المستقل
والقوائم المالية الموحدة و الإيضاحات



تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte

ديلويتة ك.م.ع. (الشركة الأوسمة) - الأردن
 جبل عمان - البراز الخامس
 ١٩٠ شارع زهران
 عمان ٢١١٩٨
 هاتف : ٩٦٥ (٠١) ٤٤٠٣٣٠٠
 فاكس : ٩٦٥ (٠١) ٤٤٠٣٣٠١
 www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٨٧٠٢

إلى السادة مساهمي
 البنك الأردني الكويتي
 (شركة مساهمة عامة محدودة)
 عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

نطاق التدقيق

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي الأردني والترتيبات معه فيما يتعلق باحتمال مخصص التتالي لعدد من صلاء التسهيلات الائتمانية المباشرة . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

Deloitte.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على ببيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة . تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد ان ببيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وأداءه المالي ، وتدقيقه التدقيق الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة الواردة في الإيضاح رقم (٢) وفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بمخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والواردة في الإيضاح رقم (٧) حول القوائم المالية الموحدة .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقرود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٧ آذار ٢٠١٣

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

شفيق بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن



قائمة (أ)

قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	
الموجودات :			
٢٦٠,٨٤٧,٧٦٥	٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	٦	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٢٤٨,٦٩٩,٧٩٩	١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	٧	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١١٢,٠٢٨,٩٠٢	١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢١,٦٦٢,٩٨٣	٢٣,٣٢٥,١٦٦	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٣١٧,٥٧١,٥٢٨	٢١١,٥٥٥,٦٠٦	١٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	١١	موجودات مالية مرهونة
١١,٩١٧,٣٥٤	١٢,٠٦٢,١٣١	١٢	ممتلكات ومعدات بالصافي
١,٠٩٧,٠٥٢	٢,٢٢٧,١٥٣	١٣	موجودات غير الملموسة بالصافي
٣,٣٠٢,٩٧١	٣,٦١٨,٣٨١	٢٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٤٨,٤٢٧,١٩٩	٨٧,٨٩٩,٧٨٦	١٤	موجودات أخرى
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
٣٥١,٦٠٦,٥٣٦	٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	١٥	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٧,١٦١,٦٤٧	١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	١٦	ودائع عملاء
٨٧,١٣٩,٠٢٧	١٤٩,١٤٦,٦٠١	١٧	تأمينات نقدية
-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	١٨	أموال مقترضة
٧,٧٣٨,٦٩١	٨,٧٢٧,٥٨٤	١٩	مخصصات متنوعة
١٢,٨١٩,٨٦٦	١٣,٤٩٣,٨٥٤	٢٠	مخصص ضريبة الدخل
١,٥٤٤,٨٣٥	١,٧٨٧,٠٥٩	٢٠	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٤٤,٤٦٠,٤٣٢	٣٦,٢٠٤,٤٠١	٢١	مطلوبات أخرى
١,٩٢٢,٤٧١,٠٤٤	٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية :			
حقوق مساهمي البنك :			
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٥٢,٧٠٢,٠٤٦	٥٩,٠١١,٣٥٠	أ/٢٢	الإحتياطي القانوني
٩٣,٨٥٧,٥٨٥	١٠٦,٤٧٦,١٩٣	ب/٢٢	الإحتياطي الإختياري
-	٧٧,٥٦٠	ج/٢٢	إحتياطي تقلبات دورية
١٠,٥٥٣,٧٣٤	١٢,١١٥,٧٣٢	د/٢٢	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
٥٠٣,٠٧٥	١,٥٩٩,٥٢٩	٢٤	صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	٢٥	الأرباح المدورة
٣٤٦,٦٤٣,١٢٧	٣٧٤,٠٨٥,١٤٢		مجموع حقوق مساهمي البنك
٥,٣٧٤,٩٥٩	٥,٠٤٣,٤٥١		حقوق غير المسيطرين
٣٥٢,٠١٨,٠٨٦	٣٧٩,١٢٨,٥٩٣		مجموع حقوق الملكية
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة (ب)

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	
١١٩,٧٧٣,٦٥١	١٢٧,٨٧٣,١٢٣	٢٧	الفوائد الدائنة
٣٤,٠٣٢,٣٨٢	٣٨,٤٧٧,٩٨٥	٢٨	ينزل : الفوائد المدينة
٨٥,٧٤١,٢٦٩	٨٩,٣٩٥,١٣٨		صافي إيرادات الفوائد
٩,٠٩٠,٣٥١	١٠,٦٥٥,٠٥٠	٢٩	صافي إيرادات العمولات
٩٤,٨٣١,٦٢٠	١٠٠,٠٥٠,١٨٨		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
٢,٦٣٠,٨٢٨	٢,٦٥٧,١٥١	٣٠	أرباح عملات أجنبية
٧٥٠,٣٢٣	-	١٠	المسترد من خسائر تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٥,٠٦٠,٤٨١	٤,٠٢٥,٥٠٤	٣١	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١,٤٨٧,٧٦٤	١,٤٣٤,٤٧٧	٩	توزيعات أرباح نقدية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٧,٠٨٣,٤٧٩	٩,٤٠٦,٧٢٦	٣٢	إيرادات أخرى
١١١,٨٤٤,٤٩٥	١١٧,٥٧٤,٠٤٦		إجمالي الدخل
١٨,٣٩٣,٩٤٢	٢١,١٤٧,٠٦٩	٣٣	نفقات الموظفين
٢,٦٧٦,٢٧٣	٢,٢٠٣,٩٤٤	١٣ و ١٢	استهلاكات وإطفاءات
١٣,١٨٠,٩٩٨	١١,٥٥٩,٩٤١	٣٤	مصاريف أخرى
٢٠,٨١٦,٥٦٩	١٨,٠٥٠,٨٠٥	٧	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة
١,١٥٤,٦٤٥	١,٢٦٦,٩٥٠	١٩	مخصصات متنوعة
٥٦,٢٢٢,٤٢٧	٥٤,٢٢٨,٧٠٩		إجمالي المصروفات
٥٥,٦٢٢,٠٦٨	٦٣,٣٤٥,٣٣٧		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)
١٥,٩٢٥,٣٦٢	١٦,٧٣٧,٤٢٩	٢٠ / ب	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
٣٩,٦٩٦,٧٠٦	٤٦,٦٠٧,٩٠٨		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
			يعود إلى :
٣٩,٩٣٠,١٥٠	٤٦,٣٥٥,٦١٥		مساهمي البنك
(٢٣٣,٤٤٤)	٢٥٢,٢٩٣		حقوق غير المسيطرين
			حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
-/٣٩٩	-/٤٦٤	٣٥	أساسي ومخفض

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١ قائمة (ج)

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٣٩,٦٩٦,٧٠٦	٤٦,٦٠٧,٩٠٨	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل الآخر :
(٢٥٧,٥٥٢)	٧٨١,٣٩٠	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة
٣٩,٤٣٩,١٥٤	٤٧,٣٨٩,٢٩٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
٣٩,٨٠٣,٩٩٠	٤٧,٤٤٢,٠١٥	مساهمي البنك
(٣٦٤,٨٣٦)	(٥٢,٧١٧)	حقوق غير المسيطرين
٣٩,٤٣٩,١٥٤	٤٧,٣٨٩,٢٩٨	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغييرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١ قائمة (د)

دينار

المجموع	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق مساهمي البنك	الأرباح المدورة	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	صافي التغير في التراكم في القيمة العادلة بعد الضريبة	الاحتياطيات			رأس المال المكتوب به والمدفوع	إيضاح	البيانات
						مخاطر	تقلبات دورية	القانوني			
السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢											
٣٥٢,٠١٨,٠٨٦	٥,٣٧٤,٩٥٩	٣٤٦,٦٤٣,١٢٧	٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٥٠٣,٠٧٥	-	١٠,٥٥٣,٧٣٤	-	٩٣,٨٥٧,٥٨٥	٥٢,٧٠٢,٠٤٦	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
٤٦,٦٠٧,٩٠٨	٢٥٢,٢٩٣	٤٦,٣٥٥,٦١٥	٤٦,٣٥٥,٦١٥	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة - قائمة (ب)
٧٨١,٣٩٠	(٣٠٥,٠١٠)	١,٠٨٦,٤٠٠	-	١,٠٨٦,٤٠٠	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة
-	-	-	(١٠,٠٥٤)	١٠,٠٥٤	-	-	-	-	-	-	(خسائر) منحتقة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٤٧,٣٨٩,٢٩٨	(٥٢,٧١٧)	٤٧,٤٤٢,٠١٥	٤٦,٣٤٥,٥٦١	١,٠٩٦,٤٥٤	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
-	-	-	(٢٠,٥٦٧,٤٧٠)	-	-	١,٥٦١,٩٩٨	٧٧,٥٦٠	١٢,٦١٨,٦٠٨	٦,٣٠٩,٣٠٤	-	المحول إلى الاحتياطيات
(٢٠,٢٧٨,٧٩٠)	(٢٧٨,٧٩٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	٢٦	الأرباح الموزعة
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	٥,٠٤٣,٤٥١	٣٧٤,٠٨٥,١٤٢	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	١,٥٩٩,٥٢٩	-	١٢,١١٥,٧٣٢	٧٧,٥٦٠	١٠٦,٤٧٦,١٩٣	٥٩,٠١١,٣٥٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق مساهمي البنك	الأرباح المدورة	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	صافي التغير في التراكم في القيمة العادلة بعد الضريبة	الاحتياطيات			رأس المال المكتوب به والمدفوع	إيضاح	البيانات
						مخاطر	تقلبات دورية	القانوني			
السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١											
٣٢٠,٧٢٨,٨٨٠	٦,١٧٢,٣٢٠	٣٢٤,٥٥٦,٦٠٠	٧٧,٧٠٧,٦٢٠	-	٦,٤٦٥,٧٣٠	١٠,٥٨٠,٣٢٢	-	٨٢,٦٨٦,٤٨٣	٤٧,١١٦,٤٩٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد المعلن في بداية السنة
٢,٢٥٠,٠٠٨	(٢٢,٤٧٩)	٢,٢٨٢,٤٨٧	٨,١١٨,٩٨٢	٦٢٩,٢٣٥	(٦,٤٦٥,٧٣٠)	-	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)
٣٢٢,٩٧٨,٨٨٨	٦,١٤٩,٨٤١	٣٢٦,٨٢٨,٠٢٧	٨٥,٨٢٦,٦٠٢	٦٢٩,٢٣٥	-	١٠,٥٨٠,٣٢٢	-	٨٢,٦٨٦,٤٨٣	٤٧,١١٦,٤٩٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد المعدل في بداية السنة
٣٩,٦٩٦,٧٠٦	(٣٣٢,٤٤٤)	٣٩,٣٦٤,٢٦٢	٣٩,٣٦٤,٢٦٢	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة - قائمة (ب)
(٢٥٧,٥٥٢)	(١٣١,٣٩٢)	(١٢٦,١٦٠)	-	(١٢٦,١٦٠)	-	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة
٣٩,٤٣٩,١٥٤	(٣٦٤,٨٣٦)	٣٩,٠٧٤,٣١٨	٣٩,٣٦٤,٢٦٢	(١٢٦,١٦٠)	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
-	-	-	(١٦,٧٣٠,٠٦٥)	-	-	(٢٦,٥٨٨)	-	١١,١٧١,١٠٢	٥,٥٨٥,٥٥١	-	المحول إلى الاحتياطيات
(٢٠,٢٩٩,٩٥٦)	(٣٩٩,٩٥٦)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	٢٦	الأرباح الموزعة
٣٥٢,٠١٨,٠٨٦	٥,٣٧٤,٩٥٩	٣٤٦,٦٤٣,١٢٧	٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٥٠٣,٠٧٥	-	١٠,٥٥٣,٧٣٤	-	٩٣,٨٥٧,٥٨٥	٥٢,٧٠٢,٠٤٦	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ ٣,٦١٨,٣٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (مقابل ٣,٣٠٢,٩٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥,٧٩٨,٤٠٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (مقابل ٦,١٠٠,٩٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) ، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف بإحتياطي المخاطر المصرفية العامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .
- يحظر التصرف بإحتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١

قائمة (هـ)

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	ايضاح
		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :
٥٥,٦٢٢,٠٦٨	٦٣,٣٤٥,٣٣٧	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (ب)
		تعديلات :
٢,٦٧٦,٢٧٣	٢,٢٠٣,٩٤٤	١٣ و ١٢ استهلاكات واطفاءات
٢٠,٨١٦,٥٦٩	١٨,٠٥٠,٨٠٥	٧ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٣,٧٦٦,٣٠٩)	(٥,١٨٩,٨٠٦)	صافي ايرادات الفوائد
١,٠٩٢,٦٤٢	١,٢٠٦,٩٥٠	١٩ مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦٢,٠٠٣	٦٠,٠٠٠	١٩ مخصص قضايا مقامة على البنك
(٢,٦٣٣)	-	(ارباح) بيع موجودات الت الى البنك
(٧,٥١٣)	(١,٥٠١)	(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات
(٢,٣٨٨,٩٦٠)	(١,٨٨٦,٧٩٥)	٣١ (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢,٧٩٨,١٥٨	١٢١,٩٨٧	١٤ خسائر تدني أسهم مستملكة لقاء ديون
(٧٥٠,٣٢٣)	-	١٠ (المسترد من) خسائر تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(٢٣٥,٠١٣)	(١,٨١٧,٥٥٤)	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
٧٥,٩١٦,٩٦٢	٧٦,٠٩٣,٣٦٧	المجموع
		التغير في الموجودات والمطلوبات :
٣,٤٦٢,٢٩٥	(١٠,٨٥١,٢٤٥)	(الزيادة) النقص في الارصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(٩٩,٠٤٢,٩٧٣)	(١٨٥,٦١٠,٥٢٨)	(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
٢,٣٧٤,٢٨٣	-	النقص في موجودات مالية للمتاجرة
(١١٠,٤٧٠,٣٠٧)	٩,٩٨٥,٣٩٥	النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٣,٣٢٤,٦١٧)	(٢٧,٢٨١,٢٧٨)	(الزيادة) في الموجودات الاخرى
١٤٣,٥٥٥,٧٢٠	٣١,٦٥٣,٥٧٩	الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر
١١٢,٢٤٧,١٢٤	(٤٩,٨٨٠,٥٨٠)	(النقص) الزيادة في ودائع العملاء
(٣٣,٩٠٩,٠٧٣)	٦٢,٠٠٧,٥٦٤	الزيادة (النقص) في تامينات نقدية
(٧,٤١١,٥٠٠)	(١٦,٠٤٠,٠١٥)	(النقص) في مطلوبات أخرى
٧,٤٨٠,٩٥٢	(١٨٦,٠١٧,١٠٨)	صافي التغير في الموجودات والمطلوبات
		صافي (الاستخدامات) النقدية في التدفقات من عمليات التشغيل قبل مخصص
٨٣,٣٩٧,٩١٤	(١٠٩,٩٢٣,٧٤١)	نهاية الخدمة المدفوع ومخصص قضايا مدفوع وضريبة الدخل المدفوعة
(٧٤٥,٨٨٥)	(٢٦٥,٠٤٠)	١٩ مخصص نهاية الخدمة المدفوع
(٣١,٥٠٣)	(١٣,٠١٧)	١٩ مخصص قضايا مدفوع
(١٩,٦٣٥,٠٠١)	(١٦,٥٠٦,٠٩٢)	٢٠ ضريبة الدخل المدفوعة
٦٢,٩٩٥,٥٢٥	(١٢٦,٧٠٧,٨٩٠)	صافي (الاستخدامات) النقدية في التدفقات من عمليات التشغيل
		التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :
٤٣,٩٧٣,١٧١	-	الزيادة في موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(٣١٧,٠٣٨,٢٧٣)	٦٩,٣١٥,٩٢٢	النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(١١,٦٢٤,٢٤٦)	(٢٠٦,٣١٨)	(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٣٥٧,٣٧٤,٦٥٨	-	النقص في موجودات مالية متوفرة للبيع
(٢,٤٤٢,١٠٣)	(٢,٠٠٤,٤٩١)	(الزيادة) في ممتلكات ومعدات
(٤١٦,٢٥٧)	(١,٤٧٢,٨٣٠)	(الزيادة) في الموجودات غير الملموسة
٦٩,٨٢٦,٩٥٠	٦٥,٦٣٢,٢٨٣	صافي التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار
		التدفقات النقدية من عمليات التمويل :
(٥٣١,٣٤٨)	(٥٨٣,٨٠١)	(النقص) في حقوق غير المسيطرين
(١,٣٥٤,١٣٩)	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	الزيادة (النقص) في أموال مقترضة
(١٩,٢٥٤,٢٠٢)	(١٩,٣٣٩,٥٠٦)	ارباح موزعة على المساهمين
(٢١,١٣٩,٦٨٩)	١٦,٠٤٢,٦٩٣	صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات) في عمليات التمويل
٢٣٥,٠١٣	١,٨١٧,٥٥٤	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
١١١,٩١٧,٧٩٩	(٤٣,٢١٥,٣٦٠)	صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
٢٠٦,٠٤١,٩٤٤	٣١٧,٩٥٩,٧٤٣	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣١٧,٩٥٩,٧٤٣	٢٧٤,٧٤٤,٣٨٣	٣٦ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

البنك الأردني الكويتي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

١- معلومات عامة

- ان البنك الاردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (١٠٨) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٦ بموجب قانون الشركات الأردني رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي ، شارع أمية بن عبد شمس هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ (٦) +٩٦٢ ص.ب. ٩٧٧٦ عمان - ١١١٩١ المملكة الأردنية الهاشمية .
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة والبالغ عددها ثلاثة وخمسون فرعاً وخارجها وعددها ثلاثة والشركات التابعة له وعددها شركتين.
- ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي .
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (٢٠١٣/١) المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني والترتيبات معه فيما يتعلق باحساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة ، في حين تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة . كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١١ بإستثناء أثر تطبيق ما يرد في الايضاح (٤٨ - أ) حول القوائم المالية الموحدة :

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصرفيات فيما بين البنك والشركات التابعة له .
- يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بإستثناء الترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحساب مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة. اذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة .

يملك البنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٢٢	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢
شركة إجارة للتأجير التمويلي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	تأجير تمويلي	عمان	٢٠١١

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .



معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات لأغراض المتاجرة ، وان الهدف من الاحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة .
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المحققة في قائمة الدخل الموحد .

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية لأغراض الاحتفاظ بها لتوليد الأرباح على المدى الطويل وليس لأغراض المتاجرة .
- يتم إثبات الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية ، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الاستثمارات الخاص بأدوات الملكية المباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد .
- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني .
- يتم قيد الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد في بند مستقل.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وتزِيل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي .
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

القيمة العادلة

- ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالي مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم /العلاوة ضمن ايرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحد.
- تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطلقة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصيل.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد، كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية لأدوات الدين في قائمة الدخل ولأدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني والتقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أو شركات تابعة أيهما أشد.

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي الى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المثوية التالية:

مباني	%
معدات وأجهزة وأثاث	٩-١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠
تحسينات مباني	٢٠

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة مطروحاً منه مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي .

- يتم تسجيل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها . ويتم قيد مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .



ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات و المطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

رأس المال

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد.

أسهم الخزينة

تظهر أسهم الخزينة بالتكلفة، ولا تتمتع هذه الأسهم بأي حق في الأرباح الموزعة على المساهمين، وليس لها الحق في المشاركة أو التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للبنك. لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل وإنما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم اصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استفاد رصيد علاوة اصدار أسهم خزينة.

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد. هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بإرباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

- التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح او الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل الموحد ، ويتم تسجيل الجزء الفعال في قائمة الدخل الموحد عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

- التحوط التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

مشتمات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتمات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التمتع المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائده يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- أما الموجودات المشتراة مع التمتع المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن بند الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند التسهيلات الإئتمانية حسب الحال ، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائده تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

(أ) الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركات الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ كل قوائم مالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

(ب) الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقييد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها . أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالكلفة .

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .
- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة . كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .
- يتم اطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الانتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠-٢٢٪ سنويا .

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات او الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنتزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣- استخدام التقديرات

- إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك والشركات التابعة اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل المستشار القانوني للبنك والشركات التابعة والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على اساس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اية تدني في قيمتها ويتم قيد هذا التدني في قائمة الدخل الموحد .
- مخصص ضريبة الدخل : يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب واثبات مخصص الضريبة اللازم .
- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقياس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٢) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام .

٤ - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي : دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٢٧,٤٩٨,٨٧٢	٣٣,٠٠٢,٩٤٠	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
٢٥,٣٩٧,٦٣٢	٧٠,٧٣٢,٥٦٨	حسابات جارية وتحت الطلب
١٣٥,٦٤١,٠٨٧	٣٥,٢٢٦,١٤٥	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٧٢,٣١٠,١٧٤	٧٥,٧٠٦,٥٨٥	متطلبات الاحتياطي النقدي
٢٦٠,٨٤٧,٧٦٥	٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	المجموع

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١ .

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر .

٥ - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيانات	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢		
١٨٠,٥٠٤,٣٤٨	٢١٤,٣٣٩,١٨٣	١٨٠,٠٤٤,٤٣٤	٢١٣,٩٩٦,١٤٠	٤٥٩,٩١٤	٣٤٣,٠٤٣	حسابات جارية وتحت الطلب
٦١,٣٢١,٥٠٤	٦٥,٣٠٩,٢٦٣	٤٠,٧٤٠,٣٠٤	٤٢,٣٠١,٨٣١	٢٠,٥٨١,٢٠٠	٢٣,٠٠٧,٤٣٢	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
٣,٥٤٥,٠٠٠	٣,٥٤٥,٠٠٠	٣,٥٤٥,٠٠٠	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	-	شهادات ايداع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٢٢٤,٣٢٩,٧٣٨	٢٥٩,٨٤٢,٩٧١	٢١,٠٤١,١١٤	٢٣,٣٥٠,٤٧٥	المجموع

- بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد ٩,٩٧٣,٣٣٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ مقابل ١٧,٣١٠,٤٥٤ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١١ .

- بلغت الارصدة مقيدة السحب مبلغ ١,٥٣٨,٥٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ مقابل ١,٣٢٢,٢٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

٦ - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيانات	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢		
٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	ايداعات
-	-	-	-	-	-	شهادات ايداع
٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	المجموع

- بلغت الايداعات مقيدة السحب مبلغ ١٧,٧٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ و ٢٠١١ .



٧- تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
الأفراد (التجزئة) :		
حسابات جارية مدينة *	٥,١٩٩,٧٧٣	٥,٢٧٥,٦٢٨
قروض وكمبيالات **	٤٧,٩١٥,٠٣٤	٣٥,١٧٨,٧٥٦
بطاقات الائتمان	٥,٣٧٦,٣٨٥	٤,٤٣٦,٠٥٢
القروض العقارية	١٦٧,٤١٣,٦٥٢	١٦٢,٧٤٦,٨٣١
الشركات :		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٢٣٣,٩٥٣,٧١٨	١٧٧,١١٥,٦٨٤
قروض وكمبيالات **	٨١٠,٢٦٤,٩٦٦	٧٦٨,٤٣٦,٥٠٤
صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة *	١٨,٥٥١,٤٦١	١٤,٠٢٠,٦٤٨
قروض وكمبيالات **	٤٥,٧٥٤,٩٨٨	٣٠,٣٤٧,٣٢٢
الحكومة والقطاع العام	١٥٨,٢١٨,٤٢١	١١٦,٣٧١,٩٤٠
	١,٤٩٢,٦٤٨,٣٩٨	١,٣١٣,٩٢٩,٣٦٥
ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		
الفوائد المعلقة	٦٥,٢٤٨,٢٥٤	٥٦,٦٢٢,٨٦٢
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	١,٢٤٨,٦٩٩,٧٩٩

* يتضمن هذا البند مبلغ ٦,٠٥٥,٤٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ يمثل تسهيلات ممنوحة من قبل الشركات التابعة مقابل ٥,٤٠٨,٩١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

** صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٢,٦٦٤,٠٥٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٢,٦١٥,٩٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ١٦٤,٥٦١,١٦٤ دينار أي ما نسبته (٨/٩٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ١٣٥,١٥٠,٦١٦ دينار أي ما نسبته (٣/١٠٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٥٤٢,٥٤٢,٤٢٠ دينار أي ما نسبته (١/٩٪) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٩١٢,٥٤٣,١٢٦ دينار أي ما نسبته (٧/٩٪) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها ٧٠٤,٣١٠,٥٥٥ دينار أي ما نسبته (٧/٣٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٨٢٤,٥٥٨,٧٠٤ دينار أي ما نسبته (٥/٧٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة لثلاثة عملاء بلغ رصيدها ٢٨٣,٨٥٧,٦٤ دينار بعد طرح الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ، وضماناتها المقبولة حوالي ١٦ مليون دينار بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وقد بلغ رصيد مخصص التدني مقابل هذه التسهيلات ٦,٢٧ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وذلك وفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحتساب مخصص التدني لهؤلاء العملاء على ان يتم توزيع باقي المخصص تدريجياً على مراحل ،على الا يزيد المخصص السنوي عن ١٠ مليون دينار لثلاثة عملاء ، مع مراعاة أن في حال تملك ودي للضمانات ، فإنه سوف يتم إعداد مخصص التدني على مراحل .

- بالإضافة إلى ما ورد أعلاه ، تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة ايضاً ، تسهيلات ممنوحة لعميلين آخرين ، بلغ إجمالي رصيدها ٦,٥٥ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ، مصنفة ضمن التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة كما في ذلك التاريخ ، حيث بلغت قيمة ضماناتها المقبولة حوالي ٥٤ مليون دينار بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني ، حيث تم بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ توقيع إتفاقية بين البنك وهدين العميلين لإعادة هيكلة هذين الحسابين بعد إطلاع وموافقة البنك المركزي الأردني عليها ، ويتم حالياً استكمال الضمانات الإضافية المتبقية بموجب الإتفاقية وسيتم متابعة تلك التسهيلات الائتمانية وفقاً للتطورات بشكل دوري .

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

دينامييا يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

الاجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١٢
		الاصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٥٦,٦٢٢,٨٦٢	-	٨٥٦,٣٧٠	٥٢,٩٥٨,٥٥٦	١,١٨٢,٢٦٠	١,٦٢٥,٦٧٦	الرصيد في بداية السنة
١٨,١٧٨,٥١٥	-	٢٦٧,٥٠٤	١٢,٧٤١,٤٩٦	٤,٦٨٦,٨١٦	٤٨٢,٦٩٩	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
١٢٧,٧١٠	-	٦١,١٥٩	-	٢٠,٨٧٦	٤٥,٦٧٥	الوفر في مخصص التسهيلات
٩,٤٢٥,٤١٣	-	٦٣,٦٤١	٩,٢٤٧,٠٨١	-	١١٤,٦٩١	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *
٦٥,٢٤٨,٢٥٤	-	٩٩٩,٠٧٤	٥٦,٤٥٢,٩٧١	٥,٨٤٨,٢٠٠	١,٩٤٨,٠٠٩	الرصيد في نهاية السنة
الاجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١١
٤٢,٨٨٣,٢٢١	-	٨٤٤,٢٧٢	٤٠,٨٢٤,٢٦٢	٥٦٧,٩٨٣	٦٤٦,٧٠٤	الرصيد في بداية السنة
٢٤,٩٧٩,٢٥٧	-	٤٧٤,٨٢٨	٢٢,٠٠٧,٩١٢	١,٠٨١,٦١٨	١,٤١٤,٨٩٩	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
٤,١٦٢,٦٨٨	-	٣٣٤,٤٨٩	٣,٣١٢,١٧٠	١٩٩,٧٧٩	٣١٦,٢٥٠	الوفر في مخصص التسهيلات
٧,٠٧٦,٩٢٨	-	١٢٨,٢٤١	٦,٥٦١,٤٤٨	٢٦٧,٥٦٢	١١٩,٦٧٧	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *
٥٦,٦٢٢,٨٦٢	-	٨٥٦,٣٧٠	٥٢,٩٥٨,٥٥٦	١,١٨٢,٢٦٠	١,٦٢٥,٦٧٦	الرصيد في نهاية السنة

* تم خلال العام ٢٠١٢ شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بمبلغ ٩,٤٢٥,٤١٣ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (مقابل ٧,٠٧٦,٩٢٨ دينار للعام ٢٠١١).

- تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العمل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ١٢٧,٧١٠ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٤,١٦٠,٠٥٩ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١١ .

الفوائد المعلقة

دينامييا يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

الاجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١٢
		الاصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٨,٦٠٦,٧٠٤	-	١٥٨,٧٢٩	٨,٣٥٢,٩٦٣	٦٧,٧٥٣	٢٧,٢٥٩	الرصيد في بداية السنة
٢,٦٥٧,٧١٧	-	٤٢,٥٦٤	١,٧٦٢,٨٤٩	٨١٩,٥٣٨	٣٢,٧٦٦	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
١٠١,٤٥٢	-	٢٦,٠٧٤	٣٤,١٠٢	٢١,٧٣٤	١٩,٥٤٢	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
٢٢,٣٤٧	-	٧,٢٣٢	١٠,٦٥٤	٩١٥	٣,٥٤٦	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
١١,١٤٠,٦٢٢	-	١٦٧,٩٨٧	١٠,٠٧١,٠٥٦	٨٦٤,٦٤٢	٣٦,٩٣٧	الرصيد في نهاية السنة
الاجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١١
٣,١٨٢,٢٦٦	-	١٥٠,٥٦٣	٢,٧٨٨,٧١١	٢٢٢,١٩٢	٢٠,٨٠٠	الرصيد في بداية السنة
٧,٩٤٨,٧٥٨	-	٢٠١,٩٤٠	٧,٦٨٧,٥٠٦	٢٩,١٠٢	٣٠,٢١٠	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
١٨٥,٣٤٠	-	١٣٠,٩٨٧	٤,٥١٢	٢٨,٧٦٥	٢١,٠٧٦	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
٢,٣٣٨,٩٨٠	-	٦٢,٧٨٧	٢,١١٨,٧٤٢	١٥٤,٧٧٦	٢,٦٧٥	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
٨,٦٠٦,٧٠٤	-	١٥٨,٧٢٩	٨,٣٥٢,٩٦٣	٦٧,٧٥٣	٢٧,٢٥٩	الرصيد في نهاية السنة

- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحد، حيث بلغ اجمالي الفوائد المعلقة بدون قيود ٩,١٩٤,٧٤٣ دينار للعام ٢٠١٢.



٨ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

دينار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١١	٢٠١٢	
١٤,٩٨٧,٤٣١	١٥,٤٣٩,٥٠٩	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
١٩,٨٨٨,٤٤٠	١٩,٨٨٨,٤٤٠	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
٤١,٤٩١,٥٦٠	٤٠,٩٣٧,٦٧٥	سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة
٣٥,٦٦١,٤٧١	٢٧,٦٦٤,٦٧٨	سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة
١١٢,٠٢٨,٩٠٢	١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	المجموع
		تحليل السندات المالية :
٤٤,٤٦٤,٢٨٩	٣٤,٠٩٥,٢٦١	ذات عائد ثابت
٣٢,٦٨٨,٧٤٢	٣٤,٥٠٧,٠٩٢	ذات عائد متغير
٧٧,١٥٣,٠٣١	٦٨,٦٠٢,٣٥٣	المجموع

٩ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

دينار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١١	٢٠١٢	
٦,١٨٨,٩٢٨	٦,٩٣٠,٤٥٧	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
١٥,٤٧٤,٠٥٥	١٦,٣٩٤,٧٠٩	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
٢١,٦٦٢,٩٨٣	٢٣,٣٢٥,١٦٦	المجموع

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ١٠,٠٥٤ دينار خلال العام ٢٠١٢ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الإستثمارات أعلاه مبلغ ١,٤٣٤,٤٧٧ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (١,٤٨٧,٧٦٤ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) .

١٠ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

دينار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠١١	٢٠١٢	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :
٥٧,٦٠٦,٢٢٢	٤٥,٥٣٤,٠٥٩	أسناد قروض شركات
٥٧,٦٠٦,٢٢٢	٤٥,٥٣٤,٠٥٩	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :
٢٥٦,٤٠٠,٠٨٢	١٦٢,٤٥٦,٤٣٢	سندات وأذونات خزينة
٣,٥٦٥,٢٢٤	٣,٥٦٥,١١٥	أسناد قروض شركات
٢٥٩,٩٦٥,٣٠٦	١٦٦,٠٢١,٥٤٧	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
٣١٧,٥٧١,٥٢٨	٢١١,٥٥٥,٦٠٦	المجموع
		تحليل السندات والأذونات :
٣١٠,٥٠٣,١٥١	٢٠٨,٠١٠,٦٠٦	ذات عائد ثابت
٧,٠٦٨,٣٧٧	٣,٥٤٥,٠٠٠	ذات عائد متغير
٣١٧,٥٧١,٥٢٨	٢١١,٥٥٥,٦٠٦	المجموع

- فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على مخصص التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة : دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٧٥٠,٣٢٣	-	الرصيد بداية السنة
(٧٥٠,٣٢٣)	-	المسترد خلال السنة *
-	-	الرصيد نهاية السنة

* تم إسترده نتيجة تحسن القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية خلال السنة .

II - موجودات مالية مرهونة

يمثل هذا البند سندات وأذونات خزينة اردنية بمبلغ ٣٦,٧٠٠,٠٠٠ دينار مقابل التزامات عقود اعادة شراء بمبلغ ٣٥,٩٦٦,٠٠٠ دينار، تم تنفيذها بتاريخ ٥ كانون الاول ٢٠١٢ بسعر فائدة ٢٥ ٪، تستحق بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٣ .

II - ممتلكات ومعدات - بالصادي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المجموع	تحسينات مبان	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات واجهزة واثاث	مبان	اراضي	
							العام ٢٠١٢
							الكلفة :
٣٢,٨٣٠,٩٧٨	٨,٧٩٧,٤٠١	٩,١١٠,٤٠٤	٥٧٢,٧٥٥	٧,٧٩٣,٢٣٣	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١	الرصيد في بداية السنة
١,٧٣٩,٢٠٧	٣٠٦,٥٣٧	١,٠٩٤,٣٠٤	٨,٣١٠	٣٣٠,٠٥٦	-	-	اضافات
(٢,٧٦٠)	-	(٢,٧٦٠)	-	-	-	-	استيعادات
٣٤,٥٦٧,٤٢٥	٩,١٠٣,٩٣٨	١٠,٢٠١,٩٤٨	٥٨١,٠٦٥	٨,١٢٣,٢٨٩	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم :
٢١,٧٧٥,٦٨٥	٦,٧٣٨,٦٣٨	٧,٨١٦,٣٩٣	٢٩٧,٧٢٢	٥,٤٤٨,٣٠٩	١,٤٧٤,٦٢٣	-	الرصيد في بداية السنة
١,٨٦١,٢١٥	٦١٦,٧٦٦	٥٢٨,١٤٢	٥٤,٦٧٥	٥٤٦,٢٥٠	١١٥,٣٨٢	-	استهلاك السنة
(٢,٦٦٨)	-	(٢,٦٦٨)	-	-	-	-	استيعادات
٢٣,٩١٤,٢٣٢	٧,٣٥٥,٤٠٤	٨,٢٨٨,٢٥١	٣٥٢,٣٩٧	٥,٩٩٤,٥٥٩	١,٥٩٠,٠٠٥	-	الرصيد في نهاية السنة
١٠,٩٣٣,١٩٣	١,٧٤٨,٥٣٤	١,٨٦٠,٠٨١	٢٢٨,٦٦٨	٢,١٢٨,٧٣٠	٢,٢٧٦,٣٦٩	٢,٦٩٠,٨١١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
١,١٢٨,٩٣٨	-	-	-	١,١٢٨,٩٣٨	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
١٢,٠٦٤,١٣١	١,٧٤٨,٥٣٤	١,٨٦٠,٠٨١	٢٢٨,٦٦٨	٣,٣٥٧,٦٦٨	٢,٢٧٦,٣٦٩	٢,٦٩٠,٨١١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة
							العام ٢٠١١
							الكلفة :
٣٠,٨٣٦,٢٤٥	٧,٧١٩,٧٦٥	٨,٨٠٩,٢٢٢	٥٦٢,٩١٥	٧,١٨٠,٩٥١	٣,٨٦٢,٥٨١	٢,٦٩٠,٨١١	الرصيد في بداية السنة
٢,١٦٣,٣٩٤	١,٠٧٧,٦٣٦	٣٠٣,٤٧٧	١٠٩,٥٨١	٦٦٨,٩٠٧	٣,٧٩٣	-	اضافات
(١٥٨,٦٦١)	-	(٢,٢٩٥)	(٩٩,٧٤١)	(٥٦,٦٢٥)	-	-	استيعادات
٣٢,٨٣٠,٩٧٨	٨,٧٩٧,٤٠١	٩,١١٠,٤٠٤	٥٧٢,٧٥٥	٧,٧٩٣,٢٣٣	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم :
١٩,٧١٢,٥٠٢	٥,٩١٩,٣٩٠	٧,٢٠٢,٩٨٣	٣١٨,٦٣٩	٤,٩١٢,٢٤٦	١,٣٥٩,٢٤٤	-	الرصيد في بداية السنة
٢,٢١٧,٠٨٨	٨١٩,٢٤٨	٦١٥,٦٩١	٧٤,١٠٨	٥٩٢,٦٦٢	١١٥,٣٧٩	-	استهلاك السنة
(١٥٣,٩٠٥)	-	(٢,٢٨١)	(٩٥,٠٢٥)	(٥٦,٥٩٩)	-	-	استيعادات
٢١,٧٧٥,٦٨٥	٦,٧٣٨,٦٣٨	٧,٨١٦,٣٩٣	٢٩٧,٧٢٢	٥,٤٤٨,٣٠٩	١,٤٧٤,٦٢٣	-	الرصيد في نهاية السنة
١١,٠٥٥,٢٩٣	٢,٠٥٨,٧٦٣	١,٢٩٤,٠١١	٢٧٥,٠٣٣	٢,٣٤٤,٩٢٤	٢,٣٩١,٧٥١	٢,٦٩٠,٨١١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٨٦٢,٠٦١	-	-	-	٨٦٢,٠٦١	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
١١,٩١٧,٣٥٤	٢,٠٥٨,٧٦٣	١,٢٩٤,٠١١	٢٧٥,٠٣٣	٣,٢٠٦,٩٨٥	٢,٣٩١,٧٥١	٢,٦٩٠,٨١١	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة
							نسبة الاستهلاك السنوية ٪
٢٠	٢٠	١٥	١٥ - ٩	٣	-	-	

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ ١٣,٤٢٩,١٥٦ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ (١٧٨, ١٣,٢٩١, ١٣ دينار في ٢١ كانون الأول ٢٠١١) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

١٥- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي : دينار

٢٠١١		٢٠١٢				
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
١٨٦,٩٣٦,٥٨٩	١٦٦,٥٦٨,٣١٨	٢٠,٣٦٨,٢٧١	٢٢١,٥٧٨,٧٧١	١٧٤,٨٨٨,٧٠٢	٤٦,٦٩٠,٠٦٩	حسابات جارية وتحت الطلب
١٦٤,٦٦٩,٩٤٧	١٦٤,٦٦٩,٩٤٧	-	١٩٦,٣٢٣,٥٢٦	١٩٦,٣٠٢,١٢١	٢١,٤٠٥	ودائع لأجل *
٣٥١,٦٠٦,٥٣٦	٣٣١,٢٣٨,٢٦٥	٢٠,٣٦٨,٢٧١	٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	٣٧١,١٩٠,٨٢٣	٤٦,٧١١,٤٧٤	المجموع

* تبلغ الودائع التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ١٩٦,٣٢٣,٥٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ١٦٤,٦٦٩,٩٤٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١.

١٦- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي : دينار

٢٠١٢					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		أفراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
٤٢٢,٢٧٠,٤٥٩	١٦,٤٨٥,٤٨٦	١٣٦,٩٥٠,٣١٦	٥١,١٣٨,٨٢١	٢١٧,٦٩٥,٨٣٦	حسابات جارية وتحت الطلب
١١٠,٥٨٩,٨١٩	١٢٨,٥٤٥	٢,٥٣٥,٢٠٦	٤١٩,٢٤٢	١٠٧,٥٠٦,٨٢٦	ودائع التوفير
٨٢٩,٦٢٩,٠٩٩	١١٠,٨٩٦,٠٦٧	١٨١,٧٦٧,٨٨٩	٤٧,٣٤٧,٠٧٤	٤٨٩,٦١٨,٠٦٩	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
٤,٧٩١,٦٩٠	-	-	-	٤,٧٩١,٦٩٠	شهادات ايداع
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	١٢٧,٥١٠,٠٩٨	٣٢١,٢٥٣,٤١١	٩٨,٩٠٥,١٣٧	٨١٩,٦١٢,٤٢١	المجموع

٢٠١١					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		أفراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
٤٨٦,٤٩٢,٧٠٩	١٤,٤٨١,٧٣٥	١٥٠,٨٩٧,١٣١	١١١,٦٤٠,٥٩٧	٢٠٩,٤٧٣,٢٤٦	حسابات جارية وتحت الطلب
١٠٢,٣٧٤,٥٠٤	٢٠١,٣٧٤	٢,٢١٣,٥٧٠	١,٣٤٣,١٣١	٩٨,٦١٦,٤٢٩	ودائع التوفير
٨٢٢,٨٢٣,١٤٦	٥٥,٠٢٦,٢٢٧	٢٢٢,٢٥٩,٧٦٨	٥٣,٥٦٢,٨٤٩	٤٩١,٩٧٤,٣٠٢	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
٥,٤٧١,٢٨٨	-	-	-	٥,٤٧١,٢٨٨	شهادات ايداع
١,٤١٧,١٦١,٦٤٧	٦٩,٧٠٩,٣٣٦	٣٧٥,٣٧٠,٤٦٩	١٦٦,٥٤٦,٥٧٧	٨٠٥,٥٣٥,٢٦٥	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة ١٢٧,٥١٠,٠٩٨ دينار أي ما نسبته (٩/٣٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٦٩,٧٠٩,٣٣٦ دينار أي ما نسبته (٤/٩٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١).

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ٣٦٧,١٨٩,٥٩٢ دينار أي ما نسبته (٢٦/٩٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٢٣٦,٠٩٩,٠٥٦ دينار أي ما نسبته (٣٠/٧٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ٧,٦٨١,٠٥٨ دينار أي ما نسبته (٦/٠٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٤,٣٧١,٥٨٨ دينار أي ما نسبته (٣/٠٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١).

- بلغت الودائع الجامدة ٣٢,٤٧٦,٤٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٢٥,١٠٩,٧٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١).



١٧ - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٤١,١٩٧,٥٠٧	١٢٢,٧٣٤,٠٣٨	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
٤١,٢٦١,٥٠٩	٢٣,٢٨٧,٦٧٥	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
٢,٦٧١,٤٥١	٢,٧٩٣,٧٤٢	تأمينات التعامل بالهامش
٢,٠٠٨,٥٧٠	٣٣١,١٤٦	تأمينات أخرى
٨٧,١٣٩,٠٣٧	١٤٩,١٤٦,٦٠١	المجموع

١٨ - أموال مقترضة

يمثل هذا البند التزامات مقابل عقود اعادة شراء بمبلغ ٣٥,٩٦٦,٠٠٠ دينار تم تنفيذها مع البنك المركزي الأردني بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٢ على سندات وأذونات خزينة أردنية قيمتها الاسمية ٣٦,٧٠٠,٠٠٠ دينار بسعر فائدة ٢٥,٤٪ تستحق بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٣ لاستخدامها في أنشطة تمويلية مؤقتة.

١٩ - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	
				العام ٢٠١٢
٧,٤٢٣,٠٣٠	١,٢٠٦,٩٥٠	٢٦٥,٠٤٠	٨,٣٦٤,٩٤٠	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٣١٥,٦٦١	٦٠,٠٠٠	١٣,٠١٧	٣٦٢,٦٤٤	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
٧,٧٣٨,٦٩١	١,٢٦٦,٩٥٠	٢٧٨,٠٥٧	٨,٧٢٧,٥٨٤	المجموع
				العام ٢٠١١
٧,٠٧٦,٢٧٣	١,٠٩٢,٦٤٢	٧٤٥,٨٨٥	٧,٤٢٣,٠٣٠	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٢٨٥,١٦١	٦٢,٠٠٢	٣١,٥٠٣	٣١٥,٦٦١	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
٧,٣٦١,٤٣٤	١,١٥٤,٦٤٥	٧٧٧,٣٨٨	٧,٧٣٨,٦٩١	المجموع

٢٠ - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
١٦,٥٢٥,٢٦٦	١٢,٨١٩,٨٦٦	الرصيد بداية السنة
١٥,٩١٩,٦٠١	١٧,١٨٠,٠٨٠	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(١٦,٣٨٣,٤١٢)	(١٣,٤٠٩,٩٥٢)	ضريبة الدخل المدفوعة
(٣,٢٤١,٥٨٩)	(٣,٠٩٦,١٤٠)	دفعه بالحساب
١٢,٨١٩,٨٦٦	١٣,٤٩٣,٨٥٤	الرصيد نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحد ما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	١٧,١٨٠,٠٨٠	١٥,٩١٩,٦٠١
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للسنة	(٣١٥,٤١٠)	(١,١٣٧,٣٤٨)
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة للسنة	(١٢٧,٢٤١)	١,١٤٣,١٠٩
المجموع	١٦,٧٣٧,٤٢٩	١٥,٩٢٥,٣٦٢

ج - الوضع الضريبي

- تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة لفروع البنك في المملكة والخارج والتوصل لتسوية حتى نهاية العام ٢٠١١ وتسديد الدفعة النصف سنوية للعام ٢٠١٢ لفروع البنك في الأردن ، ولعام ٢٠٠٧ لفروع البنك في فلسطين .
- تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٩ للشركات التابعة وتم تقديم كشف التقدير الذاتي للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ ودفع الضرائب المعلنة، الا انه لم يصدر بها قرار نهائي بعد. هذا وقد تم تسديد الدفعة النصف سنوية حتى نهاية العام ٢٠١٢.
- وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك والشركات التابعة فإنه لن يترتب على البنك وفروعه وشركائه التابعة اية التزامات تفوق المخصصات المقيدة كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة .

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢		٢٠١١		
	الرصيد بداية السنة	المبلـغ المحرر	المبلـغ المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧,١٦٦,٩١٨	٢٦٣,١٥٦	١,١٤٥,٥٥٠	٨,٥٧٥,٦٢٤	٢,١٥٠,٠٧٦
خسارة تدني عقارات	٦٢,٣٢١	-	-	٦٢,٣٢١	١٨,٦٩٦
مخصص التسهيلات	٨٣٣,٥٥٨	-	-	٨٣٣,٥٥٨	٢٠٠,٠٥٤
مخصص قضايا مقامة على البنك	٣١٥,٦٦١	١٣,٠١٧	٦٠,٠٠٠	٣٨٨,٦٧٨	٩٤,٦٩٨
مخصص تدني أسهم آلت ملكيتها للبنك ولاء لديون مستحقة	٢,٧٩٨,١٥٨	-	١٢١,٩٨٧	٢,٩٢٠,١٤٥	٨٣٩,٤٤٧
المجموع	١١,١٧٦,٦١٦	٢٧٦,١٧٣	١,٣٢٧,٥٣٧	١٢,٢٢٧,٩٨٠	٣,٢٠٢,٩٧١
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *					
احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة *	١,٣٣٩,٠٨٧	-	١,٢٣١,٥٤٩	٢,٥٧٠,٦٣٦	٤٠١,٧٢٦
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣,٨٠٠,٤٧٩	٤١٤,٢٥١	-	٣,٣٨٦,٢٢٨	١,١٤٣,١٠٩
المجموع	٥,١٣٩,٥٦٦	٤١٤,٢٥١	١,٢٣١,٥٤٩	٥,٩٥٦,٨٦٤	١,٥٤٤,٨٣٥

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية في حقوق الملكية.



ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

دينار

٢٠١١		٢٠١٢		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
١,٣١٨,٢٥١	٢,١٦٥,٦٢٢	١,٥٤٤,٨٣٥	٣,٣٠٢,٩٧١	الرصيد في بداية السنة
(٨٥٠,٤٠٥)	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)
٤٦٧,٨٤٦	٢,١٦٥,٦٢٢	١,٥٤٤,٨٣٥	٣,٣٠٢,٩٧١	الرصيد المعدل في بداية السنة
١,١٤٣,١٠٩	١,٣٧٠,٣٠١	٣٦٩,٤٦٥	٣٩٨,٢٦١	المضاف خلال السنة
(٦٦,١٢٠)	(٢٣٢,٩٥٣)	(١٢٧,٢٤١)	(٨٢,٨٥١)	المستبعد خلال السنة
١,٥٤٤,٨٣٥	٣,٣٠٢,٩٧١	١,٧٨٧,٠٥٩	٣,٦١٨,٣٨١	الرصيد في نهاية السنة

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٥٥,٦٢٢,٠٦٨	٦٣,٣٤٥,٣٣٧	الربح المحاسبي - قائمة (ب)
٧,٤٤٨,٠٤٣	١٠,٧٠٨,٣٢٣	يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا
٦,٠١٧,٩٣٩	٤,١٣٧,٩٤٤	يطرح : ارباح غير خاضعة للضريبة
٥٧,٠٥٢,١٧٢	٦٩,٩١٥,٧١٦	الربح الضريبي
		نسبة ضريبة الدخل الفعلية :
%٣٠	%٣٠	فروع البنك في الاردن
%١٥	%٢٠	فروع البنك في فلسطين
%١٠	%١٠	فروع البنك في قبرص
%٢٤	%٢٤	الشركات التابعة

٢١ - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٥,٨٤٥,٥٦٧	٧,١٢٣,٤٨٩	فوائد برسم الدفع
١,٨١٥,٣٢٥	١,٢١٣,٥٥٤	ذمم دائنة (أ)
٥٤٢,٤٩٢	٥٧٨,٨٢٤	مصاريح مستحقة غير مدفوعة
١,٩٠٢,٩٦٦	٢,١٣٠,٦٩٩	امانات مؤقتة - عملاء
١٧,٢٤١,٨١٧	٥,٦١٩,٢٣٧	امانات مؤقتة (ب)
٢,٣٠٠,٣٧٦	٢,٢٤٣,١٦٨	امانات مساهمين (ج)
٥,٤١٤,١٧٥	٥,٤٣٧,٩٧٢	شيكات مقبولة ومصدقة
١٢٥,٤١٩	١٥٣,٢٦٩	تامينات صناديق حديدية
٣٣٧,٥٧١	٢٩٤,٩٦٣	امانات اكتتابات (د)
٣١٨,٢٨٤	٣٠٦,٠١٢	ايداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات
١٢٣,٧١٤	٩٩,٦٢٤	مطلوبات/خسائر مشتقات مالية غير متحققة (ايضاح ٢٧)
١٤٠,٩٢٢	١٣٩,٧٥١	معاملات في الطريق
٨,٣٥١,٨٠٤	١٠,٨٦٣,٨٣٧	مطلوبات اخرى (أ)
٤٤,٤٦٠,٤٣٢	٣٦,٢٠٤,٤٠١	المجموع

(أ) تتضمن الذمم الدائنة و المطلوبات الاخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ ١,٣٧٢,٦٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ (١,٣٣٣,٤٤٤) دينار كما في ٣١ كانون الاول (٢٠١١) .

(ب) يمثل هذا البند امانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ج) يشمل هذا البند حصيلة المتبقي من بيع الاسهم غير المكتتب بها و البالغة ١,١٣٦,٤٩٥ , ١ سهم بموجب السعر السوقي للسهم خلال عام ٢٠٠٦ ، حيث تم قيد فرق السعر السوقي للسهم عن سعر الاصدار و البالغ ٢ دينار كامانات مساهمين .

(د) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس . .

٢٢- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع ١٠٠ مليون دينار موزعا على ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ و ٢٠١١ .

٢٣- الاحتياطات

ان تفاصيل الاحتياطات كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ و ٢٠١١ هي كما يلي :

أ - الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - الإحتياطي الإختياري

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة ، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١٥٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الإحتياطي بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المدفوع. لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

د - إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة والذي يتم إحتسابه وإقتطاعه وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
فروع البنك في الأردن	١٠,١٥٦,٦٦٦	٩,١٤١,٧٤٣
فرع البنك في قبرص	١,٥٧٢,٥٦٢	١,٢٤٥,٩٦١
فروع البنك في فلسطين	٢٢١,٥٠٤	٧٤,٠٣٠
الشركات التابعة	١٦٥,٠٠٠	٩٢,٠٠٠
المجموع	١٢,١١٥,٧٣٢	١٠,٥٥٣,٧٣٤

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الإحتياطي	٢٠١٢	٢٠١١	طبيعة التقييد
الإحتياطي القانوني	٥٩,٠١١,٣٥٠	٥٢,٧٠٢,٠٤٦	مقيد التصرف به وفقاً لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك.
إحتياطي المخاطر المصرفية العامة	١٢,١١٥,٧٣٢	١٠,٥٥٣,٧٣٤	مقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني .
إحتياطي التقلبات الدورية	٧٧,٥٦٠	-	مقيد بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .

٢٤- صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
الرصيد في بداية السنة	٥٠٣,٠٧٥	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	-	٦٢٩,٢٣٥
الرصيد المعدل في بداية السنة	٥٠٣,٠٧٥	٦٢٩,٢٣٥
أرباح غير متحققة	١,٤٦٥,٩١٩	٩٤,٢٤٠
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(٣٦٩,٤٦٥)	(٢٢٠,٤٠٠)
الرصيد في نهاية السنة*	١,٥٩٩,٥٢٩	٥٠٣,٠٧٥

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة ١٩١, ٧٧١ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٤٠١, ٧٢٦ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١١ .



٢٥- الأرباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
الرصيد في بداية السنة	٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٧٧,٧٠٧,٦٢٠
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	-	٨,١١٨,٩٨٢
(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	(١٠,٠٥٤)	-
الربح للسنة - قائمة (ب)	٤٦,٣٥٥,٦١٥	٣٩,٩٣٠,١٥٠
(المحول) إلى الإحتياطيات	(٢٠,٥٦٧,٤٧٠)	(١٦,٧٣٠,٠٦٥)
أرباح موزعة	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
الرصيد في نهاية السنة	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	٨٩,٠٢٦,٦٨٧

- يتضمن هذا البند مبلغ ٣,٦١٨,٢٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة (٣,٢٠٢,٩٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) .

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥,٧٩٨,٤٠٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٦,١٠٠,٩٥٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) ، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع ، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية .

- بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين عن أرباح العام ٢٠١١ نسبة ٢٠٪ من رأس المال أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار .

٢٦- أرباح مقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن العام الحالي ٢٠٪ من رأس المال المكتتب به والمدفوع أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار ، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق ٢٠٪ من رأس المال المكتتب به والمدفوع ، أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار أيضاً .

٢٧- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٤,٦٣١	١,٤٩٥
قروض وكمبيالات	٣,٨٣٨,٨٩٣	١,٩٥٤,٧٠٣
بطاقات الائتمان	٧٢٩,٤١٤	٨٥٣,١٥٧
القروض العقارية	٩,١٦١,٣١٦	١٠,٦٨٨,٣٤٣
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	١٤,٠٤٥,٤٠٨	١١,٢١٢,٢٥٦
قروض وكمبيالات	٥٥,٥٠٣,٤٩١	٥٣,٩١٤,٦٠٩
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٤١٨,٨٦٧	١,٠٠١,٣٦٥
قروض وكمبيالات	٥,٧٨٠,٨٣٤	٢,٨٢٩,٥٦٦
الحكومة والقطاع العام	٩,٠٠٤,١٧٥	٩,٠٣٦,٨٢٤
أرصدة لدى بنوك مركزية	١,٠٥٢,٧٨٣	١,٤١٩,٥١٢
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦,٣٧٥,٥٠٢	٤,١٨٩,٠٥٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٦,١٤٦,٨٠٠	١٦,٩٣١,٠١٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٤,٤٦١,٩٦٨	٤,٢١٨,٤٤٤
أخرى	٣٤٩,٠٤١	١,٥٢٣,٣١١
المجموع	١٢٧,٨٧٣,١٢٣	١١٩,٧٧٣,٦٥١

٢٨- الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي : دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٤,٤٤٨,٣٦٠	٦,٢٢١,٣٢١	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
٢٣,٣٩٥,٢٧٣	٢٦,٢٦٧,٣٦٨	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٢,٥١٣,٧٠٢	٢,٤٤٦,٧٠٩	تأمينات نقدية
٤٩٤,٢٨٠	٤٠٨,٧٧٠	حسابات جارية وتحت الطلب
٢٩٠,٦٧٩	٣٢٦,١٧٨	ودائع التوفير
١٦٣,٤٣٨	١٣٨,٢٤٩	شهادات إيداع
٣٥,٥٩٧	٨٩,١٣٥	أموال مقترضة
٢,٤٠٣,٩٣١	٢,٤٩٠,٠٩١	رسوم ضمان الودائع
٢٨٧,١٢٢	٩٠,١٦٤	أخرى
٣٤,٠٣٢,٣٨٢	٣٨,٤٧٧,٩٨٥	المجموع

٢٩- صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي: دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٣,٤٣١,٦٨٢	٤,٤١٧,٩٩٠	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
٥,٠٦١,٧٦١	٥,٥٧٣,٥٥٤	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
٥٩٦,٩٠٨	٦٦٣,٥٠٦	عمولات أخرى
٩,٠٩٠,٣٥١	١٠,٦٥٥,٠٥٠	المجموع

٣٠- أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي: دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٢,٣٩٥,٨١٥	٨٣٩,٥٩٧	ناتجة عن التداول / التعامل
٢٣٥,٠١٣	١,٨١٧,٥٥٤	ناتجة عن التقييم
٢,٦٣٠,٨٢٨	٢,٦٥٧,١٥١	المجموع



٣١ - أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح (خسائر) غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	العالم ٢٠١٢
١,٩١٢,٨٢٢	٢,١٣٤,٥٨٠	(٣٧٠,٨٤٥)	١٤٩,٠٨٧	أسهم شركات
٢,١١٢,٦٨٢	-	٢,٢٥٧,٦٤٠	(١٤٤,٩٥٨)	اسناد قرض شركات
٤,٠٢٥,٥٠٤	٢,١٣٤,٥٨٠	١,٨٨٦,٧٩٥	٤,١٢٩	المجموع
المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح (خسائر) غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	العالم ٢٠١١
٦,٦٠٠,٨٨٧	٦٣٩,٣٣٧	٣,٧٧٢,٩٦٨	٢,١٨٨,٥٨٢	أسهم شركات
(١,٥٤٠,٤٠٦)	-	(١,٣٨٤,٠٠٨)	(١٥٦,٣٩٨)	اسناد قرض شركات
٥,٠٦٠,٤٨١	٦٣٩,٣٣٧	٢,٣٨٨,٩٦٠	٢,٠٣٢,١٨٤	المجموع

٣٢ - إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
٨٦,٨٦١	١٠٥,٩٠١	ايجار الصناديق الحديدية
٥٩,٩٧٤	٥٨,٢٤٠	ايرادات طوابع
٢,٢٩٤,٠٦١	٢,٧١٣,٥٨٩	ايرادات بطاقات الائتمان
٢٤٠,٦١٥	٨٢٠,٧٠٢	ديون معدومة مستردة
٩٢٥,٩٩٤	١,٠٥٥,٩٣٩	ايرادات تداول اسهم - شركة تابعة
٢٣,٧٦١	٤,٩٩١	ايجارات عقارات البنك
٢٩٧,٢٨٧	٣٥٣,٣٨٥	ايرادات اتصالات
٨٤٨,٧١١	١,٠٨٨,٤٧٤	ايرادات حوالات
٢,٣٠٦,١١٥	٣,٢٠٥,٥٠٥	اخرى
٧,٠٨٢,٤٧٩	٩,٤٠٦,٧٢٦	المجموع

٣٣ - نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
١٥,٩٦٧,٧٨٩	١٨,٥٣٥,٥٩١	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
١,١٠٠,٦٠٢	١,٢٢٠,٨٢٤	المساهمة في الضمان الاجتماعي
٧١٤,٣٠١	٨١٠,٨٠٩	نفقات طبية
١٧٢,٦١٤	١٤٢,٣٧٧	تدريب الموظفين
٢٧٤,٥٣٤	٢٩١,١٦٧	مياومات سفر
٨٧,٦١٧	٦٥,٨٩٠	نفقات التأمين على حياة الموظفين
٧٦,٤٨٥	٨٠,٤١٠	ضريبة مضافة
١٨,٣٩٣,٩٤٢	٢١,١٤٧,٠٦٩	المجموع

٣٤ - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
ايجارات	١,٤٣٩,١٦٣	١,٤٦١,٠١٤
قرطاسية	٥٣٤,٢١٣	٦٠١,١٨١
دعاية واعلان	٦٨٤,٦٧٣	٨٥٢,٥٨٠
اشتراكات	١٤٧,٤٣٨	١٤٦,٦٢١
مصاريف إتصالات	٩٣٢,٤٨٤	٩٠٢,٥٦٣
صيانة وتصليلات	١,٦٩٥,٣٢٢	١,٥٠٨,٦٦٧
مصاريف تأمين	٥٩٨,٣٩٢	٤٨٧,٨٥٨
اتعاب ومصاريف قضائية	٧٥,١٥٨	١٠٢,٤٣٥
كهرباء ومياه وتدفة	١,٠٢٩,٦٠٤	٥٥٧,٢١١
رسوم وضرائب وطوابع	٣٠٣,٩١٦	٣٢٢,٩٧٦
اتعاب مهنية	٢٠٦,٠٤٣	٢٠٦,٩٧٠
مصاريف خدمات البطاقات	١,٣٦٩,٧٣٧	٨٦١,٥٥٦
ضيافة	٦٨,٨٤٧	٦٧,١٨٤
مصاريف نقل ومواصلات	١٠٥,٥٥٣	١٠١,٧٥١
مصاريف خدمات المراسلين	١١٩,٣٨٨	١١٨,٧١٨
خدمات الأمن والحماية	٢٠٠,٢٠٥	١٦١,٨٨٨
التبرعات والمسؤولية الاجتماعية	٤٦٣,٧٠٩	٣٦٣,٢٦٠
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	٨٩,٥٠٠	٥٣,٠٠٠
مخصص تدني أسهم مستلمة وفاء لديون مستحقة	١٢١,٩٨٧	٢,٧٩٨,١٥٨
أخرى	١,٣٧٤,٦٠٩	١,٤٩٥,١٩٧
المجموع	١١,٥٥٩,٩٤١	١٣,١٨٠,٩٩٨

٣٥ - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك - قائمة (ب)	٤٦,٣٥٥,٦١٥	٣٩,٩٣٠,١٥٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك : (اساسي ومخفض)	-/٤٦٤	-/٣٩٩

٣٦ - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١١
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	٢٦٠,٨٤٧,٧٦٥
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢٢١,٥٧٨,٧٧١	١٨٦,٩٣٦,٥٨٩
أرصدة مقيدة السحب	١,٥٣٨,٥٣٠	١,٣٢٢,٢٨٥
المجموع	٢٧٤,٧٤٤,٣٨٣	٣١٧,٩٥٩,٧٤٣



٣٧ - مشتقات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة هي كما يلي :

دينار

أجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق					قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة الى ٢ سنوات	من ٢ الى ١٢ اشهر	خلال ٢ اشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)			
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة:							
-	-	-	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	-	٦٢٤,١٣٩	عقود بيع آجلة بعملات اجنبية
-	-	-	(١٧٣,٤٦٤)	(١٧٣,٤٦٤)	(٢,٨٧١)	-	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	(٦٤,٣٤٣,٤٦٢)	(٦٤,٣٤٣,٤٦٢)	(٢,٨٧١)	٦٢٤,١٣٩	
-	-	-	٦٣,٦٤٢,٦١١	٦٣,٦٤٢,٦١١	(٩٦,٧٥٣)	-	عقود شراء آجلة بعملات اجنبية
-	-	-	١٧٣,٤٦٤	١٧٣,٤٦٤	-	٢,٩٠٧	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	٦٣,٨١٦,٠٧٥	٦٣,٨١٦,٠٧٥	(٩٦,٧٥٣)	٢,٩٠٧	
-	-	-	(٥٢٧,٣٨٧)	(٥٢٧,٣٨٧)	(٩٩,٦٢٤)	٦٢٧,٠٤٦	المجموع

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

أجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق					قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة الى ٢ سنوات	من ٢ الى ١٢ اشهر	خلال ٢ اشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)			
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١١							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة:							
-	-	-	(١٣,٥٢١,٠١٦)	(١٣,٥٢١,٠١٦)	-	١٦,١٧٩	عقود بيع آجلة بعملات اجنبية
-	(١,٢٨١,٠٢١)	٢,٥٧٠,٤٩٧	(٦٩,٣٤٠)	٣,٩٢٠,٨٥٩	(٥١,٠٠٥)	-	عقود مستقبلات آجلة
-	(١,٢٨١,٠٢١)	٢,٥٧٠,٤٩٧	(١٣,٥٩٠,٣٥٦)	(٩,٦٠٠,١٥٧)	(٥١,٠٠٥)	١٦,١٧٩	
-	-	-	١٣,٥٧٧,٥٤٦	١٣,٥٧٧,٥٤٦	(٧٢,٧٠٩)	-	عقود شراء آجلة بعملات اجنبية
-	١,٢٧٨,١٥٠	٢,٠٢٥,٤٠٠	٦٩,٣٤٠	٣,٣٧٢,٨٩٠	-	٥٩٨,٩٧٤	عقود مستقبلات آجلة
-	١,٢٧٨,١٥٠	٢,٠٢٥,٤٠٠	١٣,٦٤٦,٨٨٦	١٦,٩٥٠,٤٣٦	(٧٢,٧٠٩)	٥٩٨,٩٧٤	
-	(٢,٨٧١)	٤,٥٩٥,٨٩٧	٥٦,٥٣٠	٧,٣٥٠,٢٧٩	(١٢٣,٧١٤)	٦١٥,١٥٣	المجموع

٣٨ - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص المعاملات مع اطراف ذات العلاقة خلال السنة :

		الطرف ذو العلاقة					
٢٠١١	٢٠١٢	أخرى**	المدرء التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة	كبار المساهمين	شركات شقيقة	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:							
٣,٠٢٥,٣٧٠	١,٢٨٣,٨٥٨	-	٦٦٦,٣٣٥	٦١٧,٥٢٣	-	-	
تسهيلات ائتمانية مباشرة *							
١٦٧,٧٢٦,٥٤٩	٢١٧,٢٦٦,٤٦٨	-	-	-	٢١٣,٧٢١,٤٦٨	٣,٥٤٥,٠٠٠	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية							
٢٩,٩٥٧,١١٣	٨٧,٧٣٥,٢٥٩	٢,٠٤٨,٤٢٢	١,٤٢٢,٦١٨	٩,١٥٨,٢٠٢	٧٥,٠٩٦,٠١٧	-	
ودائع							
٣,٩٠٣	١٤٠,٨٣٧	١٤٠,٨٣٧	-	-	-	-	
التأمينات النقدية							
١٠,٨٣٨,١٠٤	١٣,٠٧٨,٣٢٥	١,٦٢٠,٨٨٥	-	-	١١,٤٥٧,٤٤٠	-	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل							
١٣,٧٣٣,٠٩٢	١٦,٢٤٠,٣٢٣	٢,٣٤٣,٠٢٣	-	-	-	١٣,٨٩٧,٣٠٠	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر							
٤,٩٠٩,٤٢٥	٤,٣٢٦,٨٤٤	-	-	-	٤,٣٢٦,٨٤٤	-	
موجودات مالية بالكلفة المطفأة							
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:							
٦٤,٢٠٤	١٦٢,٤٧٠	١٣٢,١٧٠	-	٣٠٠	٣٠,٠٠٠	-	
كفالات							
٢٨,٠٦١	١,٢٧٦,٢٠٠	١,٢٧٦,٢٠٠	-	-	-	-	
إعتمادات							
المجموع							
٢٠١١	٢٠١٢						
بنود قائمة الدخل الموحد :							
٨٤٣,٦٩٠	٨٨٨,٢٦٩	٧٠	٣٩,٢١١	٣٢,٢٩١	٨١٦,٦٩٧	-	
فوائد وعمولات دائنة ***							
٣,٠١٤,٤٥٧	٥,٠١٥,٩٢٧	٤٣,٩٩٤	٢١,٦٠٨	١٤٧,٥٨٢	٤,٦٤٤,٠٠٩	١٥٨,٧٣٤	
فوائد وعمولات مدينة ****							
١,٤٥٥,٣٥٧	١,٤٣٧,٣٩١	٩٩,٣٥٤	-	-	-	١,٣٣٨,٠٣٧	
توزيعات أرباح موجودات مالية							

* ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لاعضاء مجلس الادارة مبلغ ٢٦٧,٦٠٣ دينار يخص ائتمان ممنوح لاعضاء مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٢٠٢,٦٣٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

* من ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمدرء التنفيذيين مبلغ ٥٧,٥٩١ دينار يخص ائتمان ممنوح لاعضاء مجلس ادارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ٢٠٨,٧٠١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ .

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس ادارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٧/٢٪ إلى ٨٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ١/٢٥ إلى ٤/٥٪ .

- ينوب عن البنك عضوان في مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وأربعة أعضاء في مجلس ادارة شركة إجارة للتأجير التمويلي .



رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك والشركات التابعة ما مجموعه ٣,٢٨٣,٠٠٦ دينار للعام ٢٠١٢ (٣,٠٢٢,٢٢٤ دينار للعام ٢٠١١) ولا تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنتاجية .

٣٩- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية الموحدة

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٢ و ٢٠١١ .

٤٠- ادارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات و الإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و المخاطر) . و يقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite) .

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها و التوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة ادارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة ادارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية و التشغيلية و السوقية و السيولة (ضمن إطار الموجودات و المطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق و المخاطر ضمن مجلس الإدارة ، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي .

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية ، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها ، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة و سياسات و إجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم و مواصفات التسهيلات، و من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- يتم اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية و كذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيدا عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest) ، وبما يضمن صحة و استقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتوافق ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات و إجراءات واضحة و فعالة لإدارة و تنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة و قابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان و أي شروط ائتمانية و متطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات و إجراءات كافية تضمن تقييم و إدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.
- يتحدد نوع و حجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، وذلك ضمن اجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا ، تطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل ، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لاعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موقوت ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه و بما يساعد في قياس و تصنيف مخاطر العملاء و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسيير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية و غير المالية المختلفة، ويتم مراجعة و تقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط و سقوف محددة و موثقة بسياسات و إجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف و ضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دوريا وتعديل ان لزم. حيث يوجد سقوف محددة و معتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة و تحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي .
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة ، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الاطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص المنوح لهذه التسهيلات على مجلس الادارة و كذلك لا يتم منحهم أي معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) .

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد
٢٣٣,٣٤٨,٨٩٣	١٨١,٦٦٥,٢٩٨	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
٤٣,٢٣٧,٥٠١	٥٦,٥٠٦,٢٤٦	للأفراد
١٦١,٤٩٦,٨١٨	١٦٠,٧٠٠,٨١٠	القروض العقارية
		للشركات
٨٨٤,٢٤٠,٦٦٩	٩٧٧,٦٩٤,٦٥٧	الشركات الكبرى
٤٣,٣٥٢,٨٧١	٦٣,١٣٩,٣٨٨	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
١١٦,٣٧١,٩٤٠	١٥٨,٢١٨,٤٢١	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
٧٧,١٥٣,٠٣١	٦٨,٦٠٢,٣٥٣	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣١٧,٥٧١,٥٢٨	٢١١,٥٥٥,٦٠٦	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	موجودات مالية مرهونة
٢٣,١١٩,٧٦٨	٣٠,٧٤٣,٨١٩	موجودات أخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد
١٧٠,٣٧٨,٥٦٩	١٩٢,٩٩٢,٤٧٧	كفالات
٩٦,١٤٨,٨٤٠	٩٢,٢٠٠,٩١٧	اعتمادات
١١,٧٩٢,٦٨٣	١٣,٨٨٢,٩٣٣	قبولات
٨٩,١٣٧,٨٦١	٨٥,٠٨٠,٩٤٣	سقوف تسهيلات غير مستغلة
٢,٥١٦,٢٨٤,٥٤٩	٢,٦٢٧,٠٧٥,٠٣٩	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة :

دينار

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١٢
		المتوسطة	الكبرى			
الضمانات مقابل :						
١٣,٨١٣,٤٩٧	-	١,٩٩١,٦٧١	١١,٤٥٣,٦١٨	٨٨,٩٨٧	٢٧٩,٢٢١	متدنية المخاطر
٥٣٤,٣١٨,٥٤١	-	١١,٣٩٥,٢٠٤	٤٠٣,٥٦٥,٧٤٨	٩١,٢٨٣,٧١٦	٢٨,٠٧٣,٨٧٣	مقبولة المخاطر
٧٩,٢٠٦,٤٨٧	-	١٢٤,٢١٧	٣٥,٢١٣,٥٩١	٤٣,٥٤٧,١٩٣	٣٢١,٤٨٦	تحت المراقبة
غير عاملة :						
٦٣٦,١٠٣	-	٢٥,٠٠٠	-	٢٤٨,٤٢٣	٣٦٢,٦٨٠	دون المستوى
١٨,٥٢١,٤٠٢	-	٣٧,٨٠١	-	١٨,٤٢٦,٧٢٣	٥٦,٨٧٨	مشكوك فيها
٥٥,٨١٠,٠٩٩	-	١٢٦,٧٠١	٤١,١٥٦,٨٧٧	١٣,١٤٩,١١٢	١,٣٧٧,٤٠٩	هالكة
٧٠٢,٣٠٦,١٢٩	-	١٣,٧٠٠,٥٩٤	٤٩١,٣٨٩,٨٣٤	١٦٦,٧٤٤,١٥٤	٣٠,٤٧١,٥٤٧	المجموع
منها :						
١٠٤,٠٢٩,٣٠٦	-	٣,٦٩٤,٦٧٠	٩٧,٤٦٥,٨٥٦	٨٨,٩٨٧	٢,٧٧٩,٧٩٣	تأمينات نقدية
٨,٢٥٤,٠٠٠	-	-	٨,٢٥٤,٠٠٠	-	-	كفالات بنكية مقبولة
٤٤٠,٩١٣,٦٢١	-	٥,٥٠٠,٠٩٩	٢٦٥,٧١٠,١١٠	١٦٦,٦٥٥,١٦٧	٣,٠٤٨,٢٤٥	عقارية
١٢١,٢٤٦,٣١٨	-	١,٨٧٠,٩٠٧	١١٤,٢٥٧,٦٢٨	-	٥,١١٧,٧٨٣	أسهم متداولة
٢٧,٨٦٢,٨٨٤	-	٢,٦٣٤,٩١٨	٥,٧٠٢,٢٤٠	-	١٩,٥٢٥,٧٢٦	سيارات وآليات
٧٠٢,٣٠٦,١٢٩	-	١٣,٧٠٠,٥٩٤	٤٩١,٣٨٩,٨٣٤	١٦٦,٧٤٤,١٥٤	٣٠,٤٧١,٥٤٧	المجموع
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	٢٠١١
		المتوسطة	الكبرى			
الضمانات مقابل :						
١٣,٣٨٦,٨٧٧	-	١,٤٣٦,٥٨١	١١,٣٢٨,٩٨٦	٩٨,٤٢٠	٥٢٢,٨٩٠	متدنية المخاطر
٥٥٨,٠٥١,٩٢٥	١٥,٠٨٠,٠٨٥	٩,٤٩١,٣٣٧	٤١٨,٣١٧,٤٣٥	٩٧,٢٣١,٥٥٨	١٧,٩٣١,٥١٠	مقبولة المخاطر
٦٣,٩٦٨,٤٩٥	-	١٣٤,٠٠٤	٤,٢٧٧,٣٢٧	٥٩,٠١٣,٩٥١	٥٤٣,٢١٢	تحت المراقبة
غير عاملة :						
٥٨٥,٣٦٦	-	-	-	١٥٤,٥٢٧	٤٣٠,٨٢٩	دون المستوى
٣٢,٢٥٥,١٠٨	-	٩,٨٣٢,٣٤٨	٢١,٩٦٢,٢١٣	٣٨١,١٥٠	٧٩,٣٩٧	مشكوك فيها
١٨,٢٥٧,١٣٨	-	١,١٣٩,٩٧٧	١٦,١١٨,٧٧٢	٦١٧,٦٧٤	٣٨٠,٧١٥	هالكة
٦٨٦,٥٠٤,٩٠٩	١٥,٠٨٠,٠٨٥	٢٢,٠٣٤,٢٤٧	٤٧٢,٠٠٤,٧٣٣	١٥٧,٤٩٧,٢٩٠	١٩,٨٨٨,٥٥٤	المجموع
منها :						
١١٦,٣٣٨,٦٨٨	-	٤,٤٨١,٤٤٠	١١٠,٠٨١,٢٦٢	٢١٢,٧٦٩	١,٥٦٣,٢١٧	تأمينات نقدية
٤,٩٦٣,٠٠٠	-	-	٤,٩٦٣,٠٠٠	-	-	كفالات بنكية مقبولة
٤١٨,٩٩٣,٠٩٨	١٥,٠٨٠,٠٨٥	١٣,٧٦٥,٨٦٦	٢٢١,٧٤١,٩٢٥	١٥٧,٢٨٤,٥٢١	١,١٢٠,٧٠١	عقارية
١٢٢,٨١٨,٤٣٤	-	٩٣٨,٧٠١	١٢١,٨٧٢,٥٥١	-	٧,١٨٢	أسهم متداولة
٢٣,٣٩١,٦٨٩	-	٢,٨٤٨,٢٤٠	٣,٣٤٥,٩٩٥	-	١٧,١٩٧,٤٥٤	سيارات وآليات
٦٨٦,٥٠٤,٩٠٩	١٥,٠٨٠,٠٨٥	٢٢,٠٣٤,٢٤٧	٤٧٢,٠٠٤,٧٣٣	١٥٧,٤٩٧,٢٩٠	١٩,٨٨٨,٥٥٤	المجموع



الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة خلال السنة الحالية ٤٤٤,٠٢٧,٠٢٧ دينار (١٣٣,٦١٩ دينار للعام ٢٠١١).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة مبلغ ٢٨٤,٢٢٤,٦١ دينار خلال العام ٢٠١٢ (١٣,٠٠٠,٧١٩ دينار للعام ٢٠١١).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢:

الاجمالي	موجودات مالية مرهونة	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
٢,١١٥,٥٨٥	-	٢,١١٥,٥٨٥	-	S&P	A-
٢,٢٤٥,٤٥٣	-	-	٢,٢٤٥,٤٥٣	Moody's	Aa3
٦٣٨,١٢٨	-	-	٦٣٨,١٢٨	Fitch	A3
٣,٦٦٤,٧٥٠	-	-	٣,٦٦٤,٧٥٠	Fitch	B+
٨,٦٦٤,٩٠٦	-	٥,٥٢٧,٠٨٥	٣,١٣٧,٨٢١	S&P	B+
٤,٥٩٤,٩٣١	-	٤,٥٩٤,٩٣١	-	Moody's	baa2
٢,٢٢٣,٢٤١	-	٢,٢٢٣,٢٤١	-	Moody's	baa1
٣,٣٦٢,٨٨١	-	-	٣,٣٦٢,٨٨١	Moody's	B1
٥٦٧,٢٠٧	-	-	٥٦٧,٢٠٧	Moody's	B3
٢,٤٢٤,٤٢٨	-	٢,١٠٣,٦٠٣	٣٢٠,٨٢٥	Moody's	Baa3
١٢,٤٣٥,٩٨٨	-	٥,٤٣٦,٩٦٧	٦,٩٩٩,٠٢١	S&P	BB
١١,٤٥٧,٤٤٠	-	-	١١,٤٥٧,٤٤٠	Moody's	Ba3
٧,٥٥٢,٦٠٩	-	٦,٣٠٤,٧٨٣	١,٢٤٧,٨٢٦	Fitch	BBB
٧,١٥٥,٢٢٢	-	٣,٥٩٩,٣٧٤	٣,٥٥٥,٨٤٨	Moody's	Caa1
٢٣٣,٩٤٨,٦٢٣	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	١٧٦,٠٨٤,٩٢٣	٢١,١٦٣,٧٠٠	-	حكومية
١٣,٨٠٦,٥٦٧	-	٣,٥٦٥,١١٤	١٠,٢٤١,٤٥٣	-	غير مصنف
٣١٦,٨٥٧,٩٥٩	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	٢١١,٥٥٥,٦٠٦	٦٨,٦٠٢,٣٥٣		الاجمالي

دينار

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

الاجمالي	دول أخرى	امريكا	أفريقيا*	آسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	المنطقة الجغرافية
١٨١,٦٦٥,٢٩٨	-	-	-	-	٤,٠٠٧,٣٢٤	١٧,٥٤٣,٠٧٢	١٦٠,١١٤,٩٠٢	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٨٠,٢٩٧	٥٤,٩٢١,٢٢٠	-	٧٤,٩٧٩	٦١,٤٣٢,٩٤٠	١٦٦,٥١٦,٨٣٥	١٧٧,١٧٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	-	١٧,٧٢٥	١٤,١٨٠,٠٠٠	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
								التسهيلات الائتمانية:
٥٦,٥٠٦,٢٤٦	-	-	-	-	-	١٨٨,٨٣٤	٥٦,٣١٧,٤١٢	للأفراد
١٦٠,٧٠٠,٨١٠	-	-	-	-	١,٨٣٨,٠٩١	١٨٤,٨١١	١٥٨,٦٧٧,٩٠٨	القروض العقارية
								للشركات:
٩٧٧,٦٩٤,٦٥٧	-	-	-	-	١٧٢,٤٧٩,٢٤٢	٨,٨٠٤,٩٥٦	٧٩٦,٤١٠,٤٥٩	الكبرى
٦٣,١٢٩,٣٨٨	-	-	-	-	-	٨٦٦,٤٧٧	٦٢,٢٧٢,٩١١	الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
١٥٨,٢١٨,٤٢١	-	-	-	-	-	-	١٥٨,٢١٨,٤٢١	للحكومة والقطاع العام
								سندات وأسناد وأذونات:
٦٨,٦٠٢,٣٥٣	-	-	-	١٣,٧٢١,٢٧٠	٥٦٧,٢٠٧	٢٣,١٩٥,١٧٦	٣١,١١٨,٧٠٠	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	-	-	-	٧,١١٧,٧٨٧	٧,٣٨١,٣٠١	١١,٩٨٩,٦٣٦	١٨٥,٠٦٦,٨٩٢	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	موجودات مالية مرهونة
٣٠,٧٤٣,٨١٩	-	-	-	-	٣,٨٨٩,٥٢٨	٢٤٦,٦٣٨	٣٦,٦٠٧,٦٥٣	موجودات أخرى
٢,٢٤٢,٩١٧,٧٦٩	٨٠,٢٩٧	٥٤,٩٢١,٢٢٠	-	٢٠,٩٢١,٧٦١	٢٦٥,٧٦٥,٦٢٣	٢٢٩,٥٢٦,٤٢٥	١,٦٧١,٦٨٢,٤٣٣	الاجمالي / للسنة الحالية
٢,١٤٨,٨٣٦,٥٩٦	٢٥٨,١٠٣	٩٤,٥١٢,٩٠٠	-	٢٠,٦٣٩,٢٢٢	٢١٨,٨٤٥,٩٤٦	١٦٢,٨٧٤,٣٤٢	١,٦٥١,٦٩٦,٠٨٢	الاجمالي / أرقام المقارنة

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

دينار

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	خدمات	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨١,٦٦٥,٢٩٨	١٨١,٦٦٥,٢٩٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤,١٩٧,٧٢٥
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	٤٦,١٥٧,٨٩٩	٣٧٢,٥٩٢,٧١٥	٣٧٢,٨٧٠,٥٠١	٢٠٠,٠٦٤,٤٨٧	١٦٢,٠٩١,٩٢٤	٧,٨٥٢,٩٣٥	٤٦,٠٩٤,٧٤٤	٥٠,١٤٧,٣٢٧	١٥٧,٣٨٦,٩٩٠	١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٧,٤٧١,٨٤٣	-	١٢,٤٠٠,٥٨٤	-	٥٦٧,٢٠٧	-	-	-	٢٨,١٦٢,٧١٩	٦٨,٦٠٢,٣٥٣
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	٢١,٤٨٧,٢٢٩	-	٨,٥٤٦,٤٨٧	-	-	-	-	-	١٨١,٥٢١,٨٩٠	٢١١,٥٥٥,٦٠٦
موجودات مالية مرهونة	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	٣٦,٧٠٠,٠٠٠
موجودات أخرى	١٦,٤٢٨,٨٧٤	٥,١٠١,٨٦٦	٤,٤٦٨,٠٦٤	٤,٧٤٥,٠١٥	-	-	-	-	-	٣٠,٧٤٣,٨١٩
الاجمالي / للسنة الحالية	٤٠٨,٩٣٧,٠١٦	٣٧٧,٦٩٤,٥٨١	٣٩٩,٢٨٥,٦٣٦	٢٠٤,٨٠٩,٥٠٢	١٦٢,٦٥٩,١٣١	٧,٨٥٢,٩٣٥	٤٦,٠٩٤,٧٤٤	٥٠,١٤٧,٣٢٧	٥٨٥,٤٣٦,٨٩٧	٢,٢٤٢,٩١٧,٧٦٩
الاجمالي / أرقام المقارنة	٤٢٨,٦٨٩,١٩٠	٢٨٣,١٨٦,٢٨٥	٣٤٢,٤٠٥,٧١٤	١٦٣,١٤٢,٦٨٩	١٥٩,١١٨,٣٢٦	٧,٥٢١,٤٠٣	٥٢,٩٢٠,٠٢٢	٣٧,٩٩٧,٨٤٠	٦٦٢,٨٣٥,١٢٧	٢,١٤٨,٨٣٦,٥٩٦

٤.٠ أ- مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value though Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

٤.٠ ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.



دينار - تحليل الحساسية :

للعام ٢٠١٢			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	١,٠٢٧,٤٦٤	(٣,٠٩٩,٣٧١)
يورو	١	(٩٧,٠٠٥)	(٧٣,٣٨٨)
جنيه استرليني	١	(٦٩,٨٠٥)	-
ين ياباني	١	٩,٨٦٣	-
عملات اخرى	١	٤٨,٠١٨	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(١,٠٢٧,٤٦٤)	٥٦١,٥٧٤
يورو	١	٩٧,٠٠٥	٢,٠٥٧
جنيه استرليني	١	٦٩,٨٠٥	-
ين ياباني	١	(٩,٨٦٣)	-
عملات اخرى	١	(٤٨,٠١٨)	-
للعام ٢٠١١			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(٣٤٩,٢٢٥)	(٢,٧٤٧,٣١٤)
يورو	١	(٢٥,٤١٤)	(١٢٧,٤٤٦)
جنيه استرليني	١	(٢٨,٦٣٠)	(٢,٨٥٨)
ين ياباني	١	٨٠,٢٢٠	-
عملات اخرى	١	١٥٩,٣٨٦	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	٣٤٩,٢٢٥	٣٠٥,٣٩٠
يورو	١	٢٥,٤١٤	٨,٠٨٥
جنيه استرليني	١	٢٨,٦٣٠	١,٣٦٥
ين ياباني	١	(٨٠,٢٢٠)	-
عملات اخرى	١	(١٥٩,٣٨٦)	-

- مخاطر العملات :

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثار تغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الاصول والالتزامات وكذلك مجلس الادارة.

العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)		الأثر على الأرباح والخسائر		الأثر على حقوق الملكية	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
يورو	٥	٥	٦,٢٥٦	١,٩١٧	-	-
جنيه استرليني	٥	٥	٦,٩٥٨	(٤٥٧)	-	-
ين ياباني	٥	٥	٥,٥٥٤	١,٨٨٢	-	-
عملات اخرى	٥	٥	٥٠٠,٥٨٧	٦٦٥,١٢٦	-	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	للعام ٢٠١٢	
				مؤشر	مؤشر
مؤشر سوق عمان	٥	٧٨٢,٠٢٢	٦١,٥٥٢	مؤشر سوق عمان	(٥)
مؤشر سوق فلسطين	٥	٣,٢٩٠	٤,٦٦٦	مؤشر سوق فلسطين	(٥)
مؤشر سوق الكويت	٥	١٦٣,٢١٤	-	مؤشر سوق الكويت	(٥)
مؤشر سوق دبي	٥	٣٤,٧٦٦	٢٢,١٨٧	مؤشر سوق دبي	(٥)
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	للعام ٢٠١١	
مؤشر سوق عمان	(٥)	(٧٨٢,٠٢٢)	(٦١,٥٥٢)	مؤشر سوق عمان	(٥)
مؤشر سوق فلسطين	(٥)	(٣,٢٩٠)	(٤,٦٦٦)	مؤشر سوق فلسطين	(٥)
مؤشر سوق الكويت	(٥)	(١٦٣,٢١٤)	-	مؤشر سوق الكويت	(٥)
مؤشر سوق دبي	(٥)	(٣٤,٧٦٦)	(٢٢,١٨٧)	مؤشر سوق دبي	(٥)

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما اقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

دينار

المجموع	عناصر بدون فائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة					من شهر الى ٣ أشهر	من ٦ أشهر الى ١٢ أشهر	من ١٢ أشهر الى ٢٤ أشهر	من سنة الى ٢ سنوات	٢ سنوات او اكثر	٣١ كانون الاول ٢٠١٢
		اقل من شهر	من ١ الى ٣ أشهر	من ٣ الى ٦ أشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٢ سنوات						
الموجودات :												
٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	١٣٩,٦٨٦,٤٥٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٤,٩٨١,٧٨٠	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٩,٩٧٣,٣٣٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٥,٣٨٧,٧٧٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	-	١٤,١٥٨,٦٣٠	٣٩,٠٩٥	-	-	-	-	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	-	٥٤,٧٤٩,٨٠٥	٥٦,٨١٥,٧٩٦	٦٣٦,٠٤٢,١٤٣	١١٤,٦٩٧,٧٦٤	١٢٧,٨٣٥,٥٤١	٤٢٦,١١٨,٤٧٣	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	٣٥,٣٢٧,٩٤٩	١٤,٠٥٩,٨٦٤	٥٠,٩٨٦,٦٤١	-	-	-	-	٣,٥٥٥,٨٤٨	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٣,٣٢٥,١٦٦	٢٣,٣٢٥,١٦٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	-	١١,١٤٠,٥٣٣	١١٦,٩٨٥,٢١٣	٤١,٥٢٤,١٥٢	١٧,٤٠٦,٤٩٩	١٤,٤٩٩,١٣٠	١٠,٠٠٠,٠٧٩	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية مرهونة
١٢,٠٦٢,١٣١	١٢,٠٦٢,١٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
٢,٢٢٧,١٥٣	٢,٢٢٧,١٥٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
٣,٦١٨,٣٨١	٣,٦١٨,٣٨١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
٨٧,٨٩٩,٧٨٦	٣٨,١٨٨,٠٩٩	٦,٣٦٥,١٨٨	٩,٣٤٣,٨٦٨	٩,٥٧٤,٣٣١	١١,١٤٥,٧٠٥	٨,١٢٢,٨٩١	٥,١٥٩,٧٠٣	-	-	-	-	موجودات اخرى
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢٦٤,٤٠٨,٦٧٧	٨٦,٣١٥,٣٩٠	٢٣٤,١٣١,٥١٨	٧٠١,٢٩٩,٢٥٦	١٤٣,٢٨٩,٠٦٣	٣٧١,٨٤٥,٧٤١	٦٠٨,٣٤٧,٨١١	-	-	-	-	اجمالي الموجودات
المطلوبات :												
٤١٧,٩٠٣,٢٩٧	١,٢١٧,٦٠٩	-	-	١٠٣,٧٨١,٠٣٢	١٢١,٢٣٠,٠٠١	-	١٩١,٦٧٣,٦٥٦	-	-	-	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	٣٦٧,١٨٩,٥٩٣	-	٤٦,٧٥٦,٧٢٩	٥٢,٨٢٧,٦٨٨	١٣٠,٤٧٢,٨١٨	٢٧٣,٩٩٠,٤٨٧	٤٩٦,٠٤٣,٧٥٢	-	-	-	-	ودائع عملاء
١٤٩,١٤٦,٦٠١	٢٢,٨٨٩,٨٧٨	-	٥,٥٥٠,٤٣٦	١٣,٩٥٢,٢٩٦	٥,٥١٠,٣٣٣	٦,٠٦٦,٤٠٣	٩٥,١٧٧,٢٥٥	-	-	-	-	تأمينات نقدية
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	-	-	-	أموال مقترضة
٨,٧٢٧,٥٨٤	٨,٧٢٧,٥٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١٣,٤٩٣,٨٥٤	١٣,٤٩٣,٨٥٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	١,٧٨٧,٠٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٦,٢٠٤,٤٠١	٢,٧٠١,٩٠٢	٣,٨٦٦,٠٢٧	٢,٧٩٣,٦٥٤	٢,٦٧٧,٣٤٧	٤,٢٧٩,٣٨٢	٥,٧٧٠,٦٩٧	١٤,١١٥,٣٩٢	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨١٣	٤١٨,٠٠٧,٤٧٩	٣,٨٦٦,٠٢٧	٥٥,١٠٠,٨١٩	١٧٣,٢٣٨,٣٦٤	٢٦١,٤٩٢,٥٣٤	٢٨٥,٨٢٧,٥٨٧	٨٣٢,٩٧٦,٠٥٤	-	-	-	-	اجمالي المطلوبات
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	(١٥٣,٥٩٨,٨٠٢)	٨٢,٤٤٩,٣٦٣	١٧٩,٠٣٠,٦٩٩	٥٢٨,٠٦٠,٨٩٢	(١١٨,٢٠٣,٤٧١)	٨٦,٠١٨,١٥٤	(٢٢٤,٦٢٨,٢٤٤)	-	-	-	-	فجوة إعادة تسعير الفائدة
٢٠١١ كانون الاول ٢٠١١												
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٢٧٤,٥٩٢,٤٦٣	٧٩,٠٥٤,٧٧١	٢١٦,٨٢٥,٦٨٧	٧١٥,٤٨٠,٤٣٠	١٥٢,٠٥٥,٦٤٦	٢٦٨,٢٧١,٤٢٦	٥٦٨,١٠٨,٧٠٧	-	-	-	-	اجمالي الموجودات
١,٩٢٢,٤٧١,٠٤٤	٤٧٨,٩٢٢,٦٩١	٤,٦٧٠,٣٧٤	٩٩,٥٠٨,٨٣١	١٩٩,٩٧٢,٠٩٤	٣٨٣,٥٤٩,٠٨٧	٢٩٠,٠٦٨,٥٨٢	٣٦٥,٧٦٩,٢٨٥	-	-	-	-	اجمالي المطلوبات
٣٥٢,٠١٨,٠٨٦	(٢٠٤,٣٤٠,٢٢٨)	٧٤,٢٨٤,٣٩٧	١١٧,٣١٦,٨٥٦	٥١٥,٥٠٨,٣٣٦	(٢٣١,٤٩٣,٤٤١)	(١٢١,٦٩٧,١٥٦)	٢٠٢,٣٣٩,٢٢٢	-	-	-	-	فجوة إعادة تسعير الفائدة



التركز في مخاطر العملات الاجنبية

دينار

اجمالي	أخرى	بين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	٣١ كانون الاول ٢٠١٢
الموجودات :						
٥١,٤٦٣,٣٣٥	٤,١٠٩,٥٢٢	-	٥٧٦,٨٢٧	٦,٧٢٦,٧٧٤	٤٠,٠٥٠,٢١٢	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٦٠,٠٨٤,٥٣٥	٢٦,٩٤٧,٧٤٥	٧١,٢٧١	٣,٨٧٤,٥٧٨	٦,٥٤٣,٧٣١	٢٢٢,٦٤٧,٢١٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	-	-	١٤,١٩٧,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٤١١,٧٤٤,١٣٩	٥,٢٠٤,٠٩٨	١,٦١٥,٧٩٨	-	١٠,١١١,٩٥٠	٣٩٤,٨١٢,٢٩٣	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١٥,٣٤٥,٧١٧	١٤,٨١٢,٤٢٢	-	-	١٦,٦٤٠	٥١٦,٦٥٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٣٥,٤٧٠,٦٨٣	٢٠,١١٥	-	-	٤,٥٩٤,٩٣١	٣٠,٨٥٥,٦٣٧	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٤٩,٢٠٢,٥١٩	٤,١١٢,٢٥١	-	-	-	٤٥,٠٩٠,٢٦٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١١٣,٧٠٧	-	-	-	-	١١٣,٧٠٧	ممتلكات ومعدات
١٢,٣٨١	-	-	-	-	١٢,٣٨١	موجودات غير ملموسة
٦,٤٦٤,١٣٨	٢١,٩١٩	٦,٠٣٨	١٠٢	١١٧,٢٦٢	٦,٣١٨,٨١٧	موجودات اخرى
٨٤٤,٠٩٨,٨٧٩	٥٥,٢٢٨,٠٧٢	١,٦٩٣,١٠٧	٤,٤٥١,٥٠٧	٢٨,١١١,٢٨٨	٧٥٤,٦١٤,٩٠٥	اجمالي الموجودات
المطلوبات :						
٣٩٧,٥٦٨,٦٤١	٤,٧١٦,٣٧٤	٢٤٧,٥٤٨	-	٣٢٩,٦١٥	٣٩٢,٢٧٥,١٠٤	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٤١٣,٤٧١,١٣٣	١٢,١١٤,٤٢٤	٢١٧,٦٩٨	١٤,٣٤٩,٦٩٧	٣٠,٢٢٠,٨٠٥	٣٥٦,٥٦٨,٥٠٩	ودائع عملاء
٢٥,٤٣٥,٩٧٨	٢,٢٧٣,٢٨٧	٤٨,١٠٥	٣٩٤,٢٦٧	٢,٠٦٧,٥٥٧	٢٠,٦٥٢,٧٦٢	تأمينات نقدية
٦٤,٤٥٢	-	-	-	-	٦٤,٤٥٢	مخصص ضريبة الدخل
٤,٦٨٥,٥٠٣	١٧,٩٥٣,٥٣٨	(١٨,١٦٢,٧٣٣)	٣٣,٢٧٤	١٣٠,٦٦٨	٤,٧٣٠,٧٥٦	مطلوبات أخرى
٨٤١,٢٢٥,٧٠٧	٣٧,٠٥٧,٦٢٣	(١٧,٦٤٩,٣٨٢)	١٤,٧٧٧,٢٣٨	٣٢,٧٤٨,٦٤٥	٧٧٤,٢٩١,٥٨٣	اجمالي المطلوبات
٢,٨٧٣,١٧٢	١٨,١٧٠,٤٤٩	١٩,٣٤٢,٤٨٩	(١٠,٣٢٥,٧٣١)	(٤,٦٣٧,٣٥٧)	(١٩,٦٧٦,٦٧٨)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحد للسنة الحالية
١٩٢,٧٥٥,٨٤١	٢,٢٥٨,٢٢٥	٨٦٤,٨١٣	١,٠١٧,٣٥٠	٢١,٨٠٥,٢٧٩	١٦٦,٨١٠,١٧٤	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحد للسنة الحالية
اجمالي	أخرى	بين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	٢١ كانون الاول ٢٠١١
الموجودات :						
٧٣,٤١٢,٨٥٧	٢,٢٤٩,٦٥٣	-	٧١٥,٢٢٥	٧,٩٩٤,٣٧٩	٦٢,٤٥٣,٦٠٠	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٢٠,١١٢,٥٨٢	٣١,٧٩٠,٥٤٨	٥٧٤,٤٠٩	٧,٦٩٣,٥٨٠	٧,١٧٥,١٩٧	١٧٢,٨٧٨,٨٤٨	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	-	-	-	-	٣,٥٦٢,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٣٥,٠٤١,٥٧٤	٤٥٦,٤٦٨	١,٥٣٨,٧٥٨	-	٩,٤٢٠,٣٥٦	٢٢٣,٦٢٥,٩٩٢	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١٤,٩٤٦,١٤٠	١,٦٢١,٠٤٦	-	-	١٧,٠٩٨	١٣,٢٠٧,٩٩٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٤٠,٥٢٣,٥١٦	٢٠,٢٢٤	-	٢,١٨٨,١٧٧	٤,٤٩٢,٤٩٨	٣٣,٨٢٢,٦١٧	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٥٢,٢٩٧,٤٢٠	٤,٠٠٢,٣١٩	-	-	-	٤٨,٢٩٥,١٠١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٢٤,٢٤٢	-	-	-	-	١٢٤,٢٤٢	ممتلكات ومعدات بالصافي
١٧,٩٠٦	-	-	-	-	١٧,٩٠٦	موجودات غير ملموسة بالصافي
٥,٢٧٦,١٩١	٤٥,٣٠٢	٧,١٤٨	١,٢٨٢,٢٦٦	١٣٦,٣٨٣	٣,٩٠٥,٠٩٢	موجودات اخرى
٦٤٥,٤١٥,١٥٢	٤٠,١٨٥,٥٦٠	٢,١٢٠,٣١٥	١١,٨٧٩,٢٤٨	٢٩,٢٣٥,٩١١	٥٦١,٩٩٤,١١٩	اجمالي الموجودات
المطلوبات :						
٣٨٨,٩٥٠,٩٧١	١,٠٣٤,٠٨٠	١,٥٢٢,٥٢٩	١,٠٤٢,٨١٧	٢٠,٠٨٨,٧٦٠	٣٦٥,٢٦٢,٧٨٥	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٩٧,٦٤٦,٢٠٧	١٢,٢٩٢,٠٠٣	٣٥٠,٨٨١	١٠,٧٧٢,٩٠١	٢٧,٥٨٦,٦٩٥	٢٤٦,٦٤٣,٧٢٧	ودائع عملاء
٢٣,٦٨٦,٥٠٨	٣,٦٠٠,٨٣٢	٧,١٦٥	٢٦٢,٠٣٨	٨٦٥,٦٩٦	١٨,٩٥٠,٧٧٧	تأمينات نقدية
٦,١٦٠,٠٧٥	(٧٠,١٠٧)	٩,١١٥	١,٢٤٨,٢٧٩	٤٨٤,٠٤٢	٤,٤٨٨,٧٤٦	مطلوبات أخرى
٧١٦,٤٤٣,٧٦١	١٦,٨٥٦,٨٠٨	١,٨٨٩,٦٩٠	١٣,٢٢٦,٠٣٥	٤٩,٠٢٥,١٩٣	٦٣٥,٣٤٦,٠٣٥	اجمالي المطلوبات
(٧١,٠٢٨,٦٠٩)	٢٣,٢٣٨,٧٥٢	٢٣٠,٦٢٥	(١,٤٤٦,٧٨٧)	(١٩,٧٨٩,٢٨٢)	(٧٣,٣٥١,٩١٦)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحد للسنة الحالية
١٨١,٠٠٧,٦٨٧	٢,٤١٢,٤٢٣	١٠٧,٧٩٤	٦٤٧,٩٨٩	١٣,٦٨١,١٣٧	١٦٤,١٥٨,٣٤٤	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحد للسنة الحالية

٤٠ ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصوصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM).

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

- تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

دينار

٣١ كانون الاول ٢٠١٢							
المطلوبات:							
المجموع	عناصر بدون استحقاق	اكثر من ٢ سنوات	من سنة الى ٢ سنوات	من ٦ أشهر الى سنة	من ٢ أشهر الى ٦ اشهر	من شهر الى ٢ أشهر	اقل من شهر
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	-	-	-	١٠٣,٧٨١,٠٣٢	٩٢,٥٤٢,٤٩٥	-	٢٢١,٥٧٨,٧٧١
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	-	-	٤٦,٧٥٦,٧٢٩	٥٢,٨٢٧,٦٨٨	١٣٠,٤٧٢,٨١٨	٢٧٣,٩٩٠,٤٨٧	٨٦٣,٢٣٣,٣٤٥
١٤٩,١٤٦,٦٠١	-	-	٥,٥٥٠,٤٣٦	١٣,٩٥٢,٢٩٦	٥,٥١٠,٣٣٣	٦,٠٦٦,٤٠٣	١١٨,٠٦٧,١٣٣
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠
٨,٧٢٧,٥٨٤	٨,٧٢٧,٥٨٤	-	-	-	-	-	-
١٣,٤٩٣,٨٥٤	-	-	-	-	١٠,٦٢٩,٩٠٠	-	٢,٨٦٣,٩٥٤
١,٧٨٧,٠٥٩	-	-	-	١,٧٨٧,٠٥٩	-	-	-
٣٦,٢٠٤,٤٠١	٢,٧٠١,٩٠١	٣,٨٦٦,٠٢٧	٢,٧٩٣,٦٥٤	٢,٦٧٧,٣٤٧	٤,٢٧٩,٣٨٢	٥,٧٧٠,٦٩٧	١٤,١١٥,٣٩٢
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	١١,٤٢٩,٤٨٥	٣,٨٦٦,٠٢٧	٥٥,١٠٠,٨١٩	١٧٥,٠٢٥,٤٢٣	٢٤٣,٤٣٤,٩٢٨	٢٨٥,٨٢٧,٥٨٧	١,٢٥٥,٨٢٤,٥٩٥
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	١١٠,١٣٠,٦٧٧	٥٤٠,٢٧٩,٧٠٧	٤٧٦,٢٢٨,٧٢٧	٢٢٧,٣٨٣,٠٦٥	٩٣,٢٨٠,٤٦٩	٢٨٠,٥٦٥,٩٤٠	٦٨١,٧٦٨,٨٧١
٣١ كانون الاول ٢٠١١							
المطلوبات:							
المجموع	عناصر بدون استحقاق	اكثر من ٢ سنوات	من سنة الى ٢ سنوات	من ٦ أشهر الى سنة	من ٢ أشهر الى ٦ اشهر	من شهر الى ٢ أشهر	اقل من شهر
٣٥١,٦٠٦,٥٣٦	-	-	٣١,٩٠٥,٠٠٠	٢٤,٨١٥,٠٠٠	١٠٧,٩٤٩,٩٤٧	-	١٨٦,٩٣٦,٥٨٩
١,٤١٧,١٦١,٦٤٧	-	-	٥٩,٥٤٣,٨٩٧	١٥٠,٨٥٨,٠٣٣	٢٤٧,٣٥٩,٤٠١	٣٦٧,٩١٦,١٨٤	٥٩١,٤٨٤,١٣٢
٨٧,١٣٩,٠٣٧	-	-	٤,١٩٢,٦٤٠	٢١,٢٢٨,٢٣٢	٢٤,٤١٩,٧٠٦	١٤,٠٧٨,٥١٨	٢٣,٢١٩,٩٤١
٧,٧٣٨,٦٩١	٧,٧٣٨,٦٩١	-	-	-	-	-	-
١٢,٨١٩,٨٦٦	-	-	-	-	٩,٦٦٢,٤٢٧	-	٣,١٥٧,٤٣٩
١,٥٤٤,٨٣٥	-	-	-	١,٥٤٤,٨٣٥	-	-	-
٤٤,٤٦٠,٤٣٢	-	٤,٦٧٠,٣٧٤	٣,٨٦٧,٢٩٤	٣,٠٧٠,٨٢٩	٣,٨٢٠,٠٢٣	٨,٠٧٢,٨٨٠	٢٠,٩٥٨,٠٢٢
١,٩٢٢,٤٧١,٠٤٤	٧,٧٣٨,٦٩١	٤,٦٧٠,٣٧٤	٩٩,٥٠٨,٨٣١	٢٠١,٥١٦,٩٢٩	٣٩٣,٢١١,٥١٤	٣٩٠,٠٦٨,٥٨٢	٨٢٥,٧٥٦,١٣٢
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٩٠,٥٧١,٩٠٣	٦٩٣,٢٩٨,٩٩٣	٣١١,٦٤٧,١١٠	٢٥٠,٣٥٧,٥٦٥	٢١٢,٢٧٦,٣٦٨	٢٣٤,٧٧٥,٢١٠	٤٨١,٥٦١,٩٨١



ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية من تاريخ القوائم المالية الموحدة : دينار

الاجمالي	من ٢ اشهر الى ٦ أشهر	من شهر الى ٣ أشهر	لغاية شهر	٣١ كانون الاول ٢٠١٢
				المشتقات للمتاجرة:
(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	-	-	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	- مشتقات العملات
الاجمالي	من ٢ اشهر الى ٦ أشهر	من شهر الى ٣ أشهر	لغاية شهر	٣١ كانون الاول ٢٠١١
				المشتقات للمتاجرة:
(١٣,٥٢١,٠١٦)	-	-	(١٣,٥٢١,٠١٦)	- مشتقات العملات

ثالثاً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :

المجموع	أكثر من ٥ سنوات	من سنة لغاية ٥ سنوات	لغاية سنة	٣١ كانون الاول ٢٠١٢
١٠٦,٠٨٣,٨٥٠	-	-	١٠٦,٠٨٣,٨٥٠	الإعتمادات والقبولات
٨٥,٠٨٠,٩٤٣	-	-	٨٥,٠٨٠,٩٤٣	السقوف غير المستغلة
١٩٢,٩٩٢,٤٧٧	-	١٧,٧٢٢,٨٥٩	١٧٥,٢٦٩,٦١٨	الكنفالات
٦,٦٨٤,٦٩٠	٤,٥٧٩,٢١٦	٢,٠٤٨,٩٧١	٥٦,٥٠٣	التزامات عقود الايجارات التشغيلية
٣٩٠,٨٤١,٩٦٠	٤,٥٧٩,٢١٦	١٩,٧٧١,٨٣٠	٣٦٦,٤٩٠,٩١٤	المجموع
المجموع	أكثر من ٥ سنوات	من سنة لغاية ٥ سنوات	لغاية سنة	٣١ كانون الاول ٢٠١١
١٠٧,٩٤١,٥٢٣	-	-	١٠٧,٩٤١,٥٢٣	الإعتمادات والقبولات
٨٩,١٣٧,٨٦١	-	-	٨٩,١٣٧,٨٦١	السقوف غير المستغلة
١٧٠,٣٧٨,٥٦٩	-	٨,٦٦٢,١٧٤	١٦١,٧١٦,٣٩٥	الكنفالات
٦,٥٦٩,٩٣٦	٥,٠٣٢,٣٣٥	١,٥٢٩,٥٥١	٨,٠٥٠	التزامات عقود الايجارات التشغيلية
٣٧٤,٠٢٧,٨٨٩	٥,٠٣٢,٣٣٥	١٠,١٩١,٧٢٥	٣٥٨,٨٠٣,٨٢٩	المجموع

٤١ - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك كما يمتلك البنك شركة تابعة تختص بخدمات الوساطة المالية وشركة تابعة تختص بخدمات التأجير التمويلي كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة :

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة والاستشارات المالية .
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات .

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع							
٢٠١١	٢٠١٢	اخرى	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخبزينة	المؤسسات	الافراد
١١١,٨٤٤,٤٩٥	١١٧,٥٧٤,٠٤٦	٤,٥٥٣,٨٨٣	١,١٧٧,٢٧٦	١,٤٠٥,٢٧٤	٢٧,٧٩١,٨١٥	٦٨,٣٩٢,١٣١	١٤,٢٥٣,٦٦٧
٢٠,٨١٦,٥٦٩	١٨,٠٥٠,٨٠٥	-	-	-	-	١٣,٨٣٩,٧٠٢	٤,٢١١,١٠٢
٩١,٠٢٧,٩٢٦	٩٩,٥٢٣,٢٤١	٤,٥٥٣,٨٨٣	١,١٧٧,٢٧٦	١,٤٠٥,٢٧٤	٢٧,٧٩١,٨١٥	٥٤,٥٥٢,٤٢٨	١٠,٠٤٢,٥٦٥
٣٥,٤٠٥,٨٥٨	٣٦,١٧٧,٩٠٤	٣٤,٩٨٣,٦٩٧	٤٠٤,٥٣٨	٧٨٩,٦٦٩	-	-	-
٥٥,٦٢٢,٠٦٨	٦٣,٣٤٥,٣٣٧	(٣٠,٤٢٩,٨١٤)	٧٧٢,٧٣٨	٦١٥,٦٠٥	٢٧,٧٩١,٨١٥	٥٤,٥٥٢,٤٢٨	١٠,٠٤٢,٥٦٥
١٥,٩٢٥,٣٦٢	١٦,٧٣٧,٤٢٩	١٦,٤٤٣,١٤٢	١٨٥,٤٥٧	١٠٨,٨٣٠	-	-	-
٣٩,٦٩٦,٧٠٦	٤٦,٦٠٧,٩٠٨	(٤٦,٨٧٢,٩٥٦)	٥٨٧,٢٨١	٥٠٦,٧٧٥	٢٧,٧٩١,٨١٥	٥٤,٥٥٢,٤٢٨	١٠,٠٤٢,٥٦٥
١,٢٩٤,١٥٥	٢,٤٢٧,٤٩٨	٢,٤٢٧,٤٩٨					
٢,٦٧٦,٢٧٣	٢,٢٠٣,٩٤٤	٢,٢٠٣,٩٤٤					
٢,٢٤٦,٥٦١,٦٦٨	٢,٣٨١,٠٠١,٩٣٩	-	٢١,٠٠٣,٤٣٢	١١,٢٨٤,٧٠٦	٨٦٧,٥٧٠,٤٨٣	١,٢٥٥,٢٣٨,٤٧٤	٢٢٥,٩٠٤,٨٤٤
٢٧,٩٢٧,٧٦٢	٢٨,٦٣٥,٥١٧	٢٨,٦٣٥,٥١٧	-	-	-	-	-
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢٨,٦٣٥,٥١٧	٢١,٠٠٣,٤٣٢	١١,٢٨٤,٧٠٦	٨٦٧,٥٧٠,٤٨٣	١,٢٥٥,٢٣٨,٤٧٤	٢٢٥,٩٠٤,٨٤٤
١,٨٦٣,٢٧٢,٤٨٧	١,٩٩١,٥٩٣,٥٩٠	-	٢٦٢,٨٤١	١,١٥٤,٠٤٢	٤٧٣,٨٦٨,٢٩٧	٦٩٣,٥٧١,١٠١	٨٢٢,٧٣٧,٢٠٩
٥٩,١٩٧,٥٥٧	٣٨,٩١٥,٢٧٣	٣٨,٩١٥,٢٧٣	-	-	-	-	-
١,٩٢٢,٤٧١,٠٤٤	٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	٣٨,٩١٥,٢٧٣	٢٦٢,٨٤١	١,١٥٤,٠٤٢	٤٧٣,٨٦٨,٢٩٧	٦٩٣,٥٧١,١٠١	٨٢٢,٧٣٧,٢٠٩

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في قبرص وفلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة	
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
١١١,٨٤٤,٤٩٥	١١٧,٥٧٤,٠٤٦	١٧,١٢٣,٣٠١	١٨,٧٨٤,٤١٢	٩٤,٧٢١,١٩٤	٩٨,٧٨٩,٦٣٤
١,٢٩٤,١٥٥	٢,٤٢٧,٤٩٨	-	-	١,٢٩٤,١٥٥	٢,٤٢٧,٤٩٨
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٤٩٢,٧٩٦,٧٢٦	٧١٥,٥٨١,٩٨٠	١,٧٨١,٦٩٢,٤٠٤	١,٦٩٤,٠٥٥,٤٧٦



٤٢ – ادارة رأس المال:

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راسمال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي . ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى رأس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع ، الاحتياطات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني ، الاختياري ، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة) ، الارباح المدورة بعد استثناء اي مبالغ تخضع لاي قيود وحقوق غير المسيطرين وي طرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء اسهم الخزينة ، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . اما الجزء الثاني رأس المال الاضائي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين ، الديون المساندة و٤٥% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر اذا كان موجبا و يطرح بالكامل اذا كان سالبا .

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

ويطرح الاستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (اذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، و ان لا تخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن ٦% ، اما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا تخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢% ويراعي البنك الالتزام بها .

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠%) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي و المتعلقة بما يلي:

١ - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاختياطات وبالحسابات النظامية.

٢ - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

٢ - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن اجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الادارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٤% .

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل ، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع السنة السابقة :

دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
الف دينار	الف دينار	
		بنود رأس المال الاساسي :
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٥٢,٧٠٢	٥٩,٠١١	الاحتياطي القانوني
٩٢,٨٥٨	١٠٦,٤٧٦	الاحتياطي الاختياري
٦٣,٨١٨	٦٧,٩٩٧	الأرباح المدورة (بعد تخفيض الأرباح المقترح توزيعها والموجودات الضريبية المؤجلة)
٥,٣٧٥	-	حقوق غير المسيطرين
		يطرح منه :
١٤,٠٠٠	٢٥,٢٣٤	المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني
١,٠٩٧	٢,٢٢٧	الشهرة و الموجودات غير الملموسة
١٢,٨١٧	٧,٤٢٠	٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين والشركات المالية والاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى
٥٦١	٥٥١	العقارات المستملكة التي تزيد فترة استملاكها عن اربع سنوات او اكثر من سنتين و اقل من اربع سنوات بدون موافقة البنك المركزي
٢,٠٣٦	-	العجز في رأس المال الإضافي
٢٨٥,٢٤٣	٢٩٨,٠٥٢	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضائي :
١٠,٥٥٤	١٢,١١٦	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
-	٧٨	احتياطي تقلبات دورية
		احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٢٦	٧٢٠	بنسبة ١٠٠٪ من التغير السالب أو ٤٥٪ من أصل التغير الموجب
٢,٠٣٦	-	العجز في رأس المال الإضافي
		يطرح منه :
١٢,٨١٧	٧,٤٢٠	٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين والشركات المالية والاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى
٢٨٥,٢٤٣	٣٠٣,٥٤٦	مجموع رأس المال التنظيمي
١,٧٤٧,٢٤١	١,٨٦١,٢٥٢	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
		نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
٪١٦/٢٣	٪١٦/٣١	
		نسبة رأس المال الاساسي *
٪١٦/٢٣	٪١٦/٠١	

* تم احتساب راس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.



٤٣ - حسابات إدارة لصالح العملاء

لا يوجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٤ - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

دينار

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	٣١ كانون الأول ٢٠١٢
الموجودات:			
٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	-	٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	-	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	١٤,١٩٧,٧٢٥	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	٧٩٨,٠٤٦,٣٧٦	٦١٨,٢١٣,١٤٦	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	٦٥,٠٤٦,٥٠٥	٣٨,٨٨٣,٧٩٧	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٢٣,٣٢٥,١٦٦	٢٣,٣٢٥,١٦٦	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	١٢٩,٩٥٢,٧٢٨	٨١,٦٠٢,٨٧٨	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	موجودات مالية مرهونة
١٢,٠٦٢,١٣١	١٢,٠٦٢,١٣١	-	ممتلكات و معدات بالصافي
٢,٢٢٧,١٥٣	٢,٢٢٧,١٥٣	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
٣,٦١٨,٣٨١	٣,٦١٨,٣٨١	-	موجودات ضريبية مؤجلة
٨٧,٨٩٩,٧٨٦	٥٣,٨٩٧,١٥٦	٣٤,٠٠٢,٦٣٠	موجودات أخرى
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	١,٠٨٨,١٧٥,٥٩٦	١,٣٢١,٤٦١,٨٦٠	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	-	٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	٤٦,٧٥٦,٧٢٩	١,٣٢٠,٥٢٤,٣٣٨	ودائع عملاء
١٤٩,١٤٦,٦٠١	٥,٥٥٠,٤٣٦	١٤٣,٥٩٦,١٦٥	تأمينات نقدية
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	أموال مقترضة
٨,٧٢٧,٥٨٤	٨,٧٢٧,٥٨٤	-	مخصصات متنوعة
١٣,٤٩٣,٨٥٤	-	١٣,٤٩٣,٨٥٤	مخصص ضريبة الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	-	١,٧٨٧,٠٥٩	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٦,٢٠٤,٤٠٠	٩,٣٦١,٥٨٢	٢٦,٨٤٢,٨١٨	مطلوبات أخرى
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	٧٠,٣٩٦,٣٣١	١,٩٦٠,١١٢,٥٣٢	مجموع المطلوبات
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	١,٠١٧,٧٧٩,٢٦٥	(٦٣٨,٦٥٠,٦٧٢)	صافي الموجودات



دينار

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
			٣١ كانون الاول ٢٠١١
			الموجودات:
٢٦٠,٨٤٧,٧٦٥	-	٢٦٠,٨٤٧,٧٦٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢	-	٢٤٥,٣٧٠,٨٥٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	٣,٥٤٥,٠٠٠	١٧,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٢٤٨,٦٩٩,٧٩٩	٦٥٥,٨١٦,٧٣٩	٥٩٢,٨٨٣,٠٦٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١١٢,٠٢٨,٩٠٢	٦٨,٣٧٨,٧٠٤	٤٣,٧٥٠,١٩٨	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٢١,٦٦٢,٩٨٣	٢١,٦٦٢,٩٨٣	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٣١٧,٥٧١,٥٢٨	١٣٦,١٧٦,٩٤٦	١٨١,٣٩٤,٥٨٢	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١١,٩١٧,٣٥٤	١١,٩١٧,٣٥٤	-	ممتلكات و معدات بالصافي
١,٠٩٧,٠٥٢	١,٠٩٧,٠٥٢	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
٣,٣٠٢,٩٧١	٣,٣٠٢,٩٧١	-	موجودات ضريبية مؤجلة
٤٨,٤٢٧,١٩٩	٨,٨٤٦,٤٩٤	٣٩,٥٨٠,٧٠٥	موجودات أخرى
٢,٢٧٤,٤٨٩,١٣٠	٩١٠,٦٤٤,٣٤٣	١,٣٦٣,٨٤٤,٨٨٧	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
٣٥١,٦٠٦,٥٣٦	٣١,٩٠٥,٠٠٠	٣١٩,٧٠١,٥٣٦	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٧,١٦١,٦٤٧	٥٩,٥٤٣,٨٩٧	١,٣٥٧,٦١٧,٧٥٠	ودائع عملاء
٨٧,١٣٩,٠٣٧	٤,١٩٢,٦٤٠	٨٢,٩٤٦,٣٩٧	تأمينات نقدية
٧,٧٣٨,٦٩١	٧,٧٣٨,٦٩١	-	مخصصات متنوعة
١٢,٨١٩,٨٦٦	-	١٢,٨١٩,٨٦٦	مخصص ضريبة الدخل
١,٥٤٤,٨٣٥	-	١,٥٤٤,٨٣٥	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٤٤,٤٦٠,٤٣٢	٨,٥٣٧,٦٦٨	٣٥,٩٢٢,٧٦٤	مطلوبات أخرى
١,٩٢٢,٤٧١,٠٤٤	١١١,٩١٧,٨٩٦	١,٨١٠,٥٥٣,١٤٨	مجموع المطلوبات
٣٥٢,٠١٨,٠٨٦	٧٩٨,٧٢٦,٣٤٧	(٤٤٦,٧٠٨,٢٦١)	صافي الموجودات

٤٥ - مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة إستناداً إلى طريقة تقييم ، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي :

- المستوى (١) : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة ؛
- المستوى (٢) : معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى (١) الذي يتم رصده للأصل أو الإلتزام ، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) ؛
- المستوى (٣) : معلومات عن الأصل أو الإلتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

دينار

المجموع	المستوى (٢)	المستوى (٢)	المستوى (١)	٣١ كانون الأول ٢٠١٢
				موجودات أدوات مالية :
١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	-	٤٧,٥٥٣,١١٨	٥٦,٣٧٧,١٨٤	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٣,٣٢٥,١٦٦	-	١٦,٣٩٤,٧٠٩	٦,٩٣٠,٤٥٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٦٢٧,٠٤٦	-	-	٦٢٧,٠٤٦	مشتقات أدوات مالية
١٢٧,٨٨٢,٥١٤	-	٦٣,٩٤٧,٨٢٧	٦٣,٩٣٤,٦٨٧	مجموع موجودات أدوات مالية
				مطلوبات أدوات مالية :
٩٩,٦٢٤	-	-	٩٩,٦٢٤	مشتقات أدوات مالية
٩٩,٦٢٤	-	-	٩٩,٦٢٤	مجموع مطلوبات مالية
المجموع	المستوى (٢)	المستوى (٢)	المستوى (١)	٣١ كانون الأول ٢٠١١
				موجودات أدوات مالية :
١١٢,٠٢٨,٩٠٢	-	٥٥,٥٤٩,٩١١	٥٦,٤٧٨,٩٩١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢١,٦٦٢,٩٨٣	-	١٥,٤٧٤,٠٥٥	٦,١٨٨,٩٢٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٦١٥,١٥٣	-	-	٦١٥,١٥٣	مشتقات أدوات مالية
١٣٤,٣٠٧,٠٢٨	-	٧١,٠٢٣,٩٦٦	٦٣,٢٨٣,٠٧٣	مجموع موجودات أدوات مالية
				مطلوبات أدوات مالية :
١٢٣,٧١٤	-	-	١٢٣,٧١٤	مشتقات أدوات مالية
١٢٣,٧١٤	-	-	١٢٣,٧١٤	مجموع مطلوبات مالية

٤٦ - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي الموحد)

دينار

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

٢٠١١	٢٠١٢	
٩٦,١٤٨,٨٤٠	٩٢,٢٠٠,٩١٧	اعتمادات
١١,٧٩٢,٦٨٣	١٣,٨٨٢,٩٣٣	قبولات
		كفالات
٧٤,٣٦٩,٣٤٠	٩٤,٧٩١,٤٦٢	دفع
٦١,٩٥٤,٢٨١	٥٨,٩٨٧,٥٧٢	حسن تنفيذ
٣٤,٠٥٤,٩٤٨	٣٩,٢١٣,٤٤٣	أخرى
٨٩,١٣٧,٨٦١	٨٥,٠٨٠,٩٤٣	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٣٦٧,٤٥٧,٩٥٣	٣٨٤,١٥٧,٢٧٠	المجموع

ب - التزامات تعاقدية : دينار

٢٠١١	٢٠١٢	
٤٧٦,٨٠٠	٥٧١,٩٩٩	عقود شراء ممتلكات ومعدات
٥٩٠,٣٦٢	٣٢٢,٣٠٤	عقود مشاريع انشائية
٢٢٦,٩٩٣	١,٥٣٣,١٩٥	عقود مشتريات أخرى
١,٢٩٤,١٥٥	٢,٤٢٧,٤٩٨	المجموع

ج - بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية مبلغ ٦,٦٨٤,٦٩٠ دينار و تتراوح فترتها من سنة الى عشرة سنوات (٦,٥٦٩,٩٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) .

د - بلغ الجزء غير المسدود من مساهمة البنك في رأسمال شركات ٢٨٢,١٥٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

تفاصيلها كما يلي :

إسم الشركة	اجمالي الاستثمار	الالتزام المتبقي	تاريخ التسديد
- صندوق الأردن الاستثماري	٧٠٩,٠٠٠	١٤٣,٩٢٧	عند الطلب
- شركة تصدير المحاصيل الزراعية	٣١٩,٠٥٠	٢٣٩,٢٣٢	عند الطلب
المجموع	١,٠٢٨,٠٥٠	٣٨٣,١٥٩	

٤٧ - القضايا المقامة على البنك

أ - بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك ٦,٩٨٤,١٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٦,٨٣٧,١٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) ، ويرأى الادارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تقوq المخصص المأخوذ لها والبالغ ٣٦٢,٦٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (٣١٥,٦٦١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١) .

ب - لا يوجد قضايا مقامة على الشركات التابعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ و ٢٠١١ .

٤٨ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية :

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) : التضخم المفرط الحاد (ساري المفعول لسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز ٢٠١١) .	توفر هذه التعديلات ارشادات للمنشآت التي تعمل في ظل أنظمة اقتصادية تتميز بالتضخم المفرط الحاد اما للاستمرار في عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية أو لعرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة .
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) : الغاء التواريخ الثابتة لمطابق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز ٢٠١١) .	التعديلات المتعلقة بالغاء التواريخ الثابتة والتي قامت بإعفاء المطبقين الجدد للمعايير الدولية للتقارير المالية من إعادة اظهار العمليات التي حدثت قبل تاريخ تحولهم لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : الأدوات المالية / الإفصاحات - نقل الموجودات المالية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز ٢٠١١) .	قامت هذه التعديلات بزيادة متطلبات الإفصاح للعمليات المتضمنة تحويل الموجودات المالية ، وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عند تحويل الموجودات المالية واحتفاظ الشركة المحولة بمستوى معين من التعرض المستمر لمخاطر هذه الموجودات.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) : الضريبة المؤجلة: إسترداد الموجودات الضمنية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٢) .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) تفترض بأنه يتم استرداد القيمة الحالية للأستثمارات العقارية والمقيمة وفقاً لنموذج القيمة العادلة عند عملية البيع . ونتيجة لهذا التعديل ، فان التفسير رقم (٢١) : ضرائب الدخل والمتعلق باسترداد الاصول المعاد تقييمها وغير القابلة للاستهلاك لن يطبق على الاستثمارات العقارية المقيمة بالقيمة العادلة. هذا وستتضمن التعديلات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) التوجيهات السابقة المتبقية في التفسير رقم (٢١) ، وعليه سيتم سحبها من التفسير.



ب - معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يتم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد	
أول كانون الثاني ٢٠١٥ .	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) .
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) : القوائم المالية الموحدة.
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) : الإتفاقيات المشتركة.
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) : الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) ، (١١) ، (١٢) - القوائم المالية الموحدة والاتفاقيات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: إرشادات التحويل
أول كانون الثاني ٢٠١٣ .	معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام ٢٠١١)
أول كانون الثاني ٢٠١٤ .	تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) ، (١٢) - القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: إرشادات التحويل ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام ٢٠١١)
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام ٢٠١١) .
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣) : إحتساب القيمة العادلة.
أول كانون الثاني ٢٠١٣ .	معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) : منافع الموظفين (كما عدلت في العام ٢٠١١) .
أول كانون الثاني ٢٠١٤ .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) : الأدوات المالية - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) : القروض الحكومية .
أول كانون الثاني ٢٠١٣ .	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : الأدوات المالية / الإفصاحات - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.
أول تموز ٢٠١٢ .	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) : عرض بنود الدخل الشامل .
أول كانون الثاني ٢٠١٣ .	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للاعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ .
أول كانون الثاني ٢٠١٢ .	التفسير رقم (٢٠) : تكاليف التعرية في مرحلة الإنتاج لسطح المنجم.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك .

البنك الأردني الكويتي

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة ٤ من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

المادة

٤أ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

٤ب/١ وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان و٥٣ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فروعين في فلسطين وفرع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي ١,٧٤ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٢. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	٤١٥	فرع الرايبية	٩	فرع شارع مكة	١٠
الفرع الرئيسي	١٧	فرع سوق الخضار	٩	فرع الرونق	٦
فرع العبدلي	١٨	فرع المدينة المنورة	١٤	فرع صويلح الجنوبي	٨
فرع جبل عمان	١٢	فرع الصويفية	١٢	فرع إربد	١٥
فرع الوحدات	١٣	فرع حي نزال	٨	فرع وادي صقرة	٩
فرع تلاع العلي	١٤	فرع مكة مول	٩	فرع شارع الحصن - إربد	٨
فرع جبل الحسين	١١	مكتب جامعة البترا	٣	فرع جامعة اليرموك	٧
فرع المركز التجاري	١٠	فرع المقابلين	٨	مكتب المفرق	٥
فرع أبو علندا	١٠	فرع مرج الحمام	٦	مكتب الكرك	٥
فرع اليرموك	١٣	مكتب زين	٢	فرع العقبة	١٢
فرع وادي السير	١١	مكتب صويلح	٤	فرع الزرقاء	١٢
فرع الجبيهة	١٤	فرع جامعة عمان الأهلية	٧	فرع الرصيفة	١٠
فرع عمره / أم أذينة	٩	فرع البقعة	٨	فرع المنطقة الحرة	٨
فرع عبدون	١٣	فرع مادبا	٩	فرع الزرقاء الجديدة	٨
فرع أبو نصير	٦	مكتب السلط	٣	فرع المدينة الرياضية	١٠
فرع ماركا	١٠	مكتب مركز الملك عبد الله	٣	الإدارة الاقليمية/ رام الله	٨
فرع ابن خلدون	٨	فرع خلدا	٨	فرع نابلس - فلسطين	١٣
فرع دابوق	١٠	مكتب دير غبار	٤	فرع رام الله - فلسطين	١٢
فرع سيتي مول	٨	مكتب مكة مول	٤	فرع قبرص	٤
فرع الشميساني	١٥				
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة)	١٤				
شركة إجارة للتأجير التمويلي - عمان (شركة تابعة)	٨				

٤ب/٢ الشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام ١٩٨٠، وتم تحويلها في عام ١٩٩٦ إلى شركة مساهمة عامة. وتعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية.

في عام ٢٠٠٢ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي، ويملك البنك ما نسبته ٢٢,٥٠٪ من رأسمالها البالغ ٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٠. يقع مقر الشركة في منطقة الشميساني، عمان ويعمل لدى الشركة ١٤ موظفاً.

شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجاره للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ ٢٠١١/١/٦ وبرأسمال مقداره ١٠ مليون دينار أردني مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ رفع رأسمال الشركة إلى ٢٠ مليون دينار.

لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

يقع مقر الشركة في مبنى فرع البنك الكائن بشارع مكة، عمان ويعمل لدى الشركة ٨ موظفين.



نبذة تعريفية بأعضاء مجلس الإدارة

٤/ب/٣

١- دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٥/٧/١٩٩٧

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت ادواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٧٣.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية.
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية.
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت.

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧).
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢).
- رئيس الديوان الملكي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (١٩٩٣ - ١٩٩٥).
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (١٩٩٦ - ١٩٩٧).
- وزير الخارجية (١٩٩٥ - ١٩٩٦).
- وزير العمل (١٩٩١ - ١٩٩٣).
- وزير السياحة والآثار (١٩٨٩ - ١٩٩١).

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩.

٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل بنك الخليج المتحد- البحرين

تاريخ العضوية: ١٥/٧/١٩٩٧

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

الشهادات العلمية: درس الطيران وعمل كطيار حربي في سلاح الجو الكويتي.

المناصب الحالية والسابقة:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين - الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، الشركة المتحدة (أوربت شوتايم) - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان تركيا - تركيا.
- عضو مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) - السعودية.
- عضو مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين.
- عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية - الكويت.
- الرئيس الفخري للجنة الوطنية لصعوبات التعلم - الكويت.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الثقة الدولية للتأمين - لبنان.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة اللؤلؤة السعودية للتأمين - البحرين.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحدة للاستثمارات - جزر كايمان.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج - مصر للسياحة والفنادق - مصر.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الأغذية السويسرية المصرية - مصر.
- حاصل على العديد من الأوسمة والجوائز التقديرية.

٣- السيد عماد جمال أحمد القضاة

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: ٢٠٠٦/٩/١

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، جامعة (Sul Ross)، تكساس، الولايات المتحدة، ١٩٨٥.

المناصب الحالية:

• مدير دائرة الاستثمار بالأسهم، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

المناصب السابقة:

- مدير دائرة الخزينة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٢-٢٠٠٩).
- عضو مجلس إدارة، شركة البريد الأردني (٢٠٠٧).
- المدير التنفيذي بالوكالة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٥-٢٠٠٦).
- مدير محفظة، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠-٢٠٠٢).
- رئيس المتداولين، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (١٩٩٦-٢٠٠٠).
- نائب مدير، قسم المحاسبة المركزي، البنك المركزي الأردني (١٩٨٩-١٩٩١).
- عضو في جمعية متداولي القطع الأردنية.

٤- السيد مسعود محمود جوهر حياث

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد - جامعة الكويت، ١٩٧٣، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، ١٩٧٥.

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك، شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت من ٢٠١٠.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك سورية والخليج - سوريا.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك تونس العالمي - تونس.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة رويال كابيتال - أبو ظبي.
- عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد - العراق.
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول.
- عضو مجلس الإدارة وأمانة سر اتحاد الشركات الاستثمارية.

المناصب السابقة:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول - الكويت (١٩٩٨ - ٢٠١٠).
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق، شركة المستثمر الدولي - الكويت (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩).
- العضو المنتدب، بنك الخليج المتحد - البحرين (١٩٩٧ - ٢٠٠٩).
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين (١٩٩٧ - ٢٠٠١).
- عضو مجلس الإدارة، شركة الاستثمارات الصناعية (١٩٩٣ - ٢٠٠١).
- عمل لدى البنك الأهلي الكويتي من عام ١٩٧٤ وتدرج بالوظائف إلى رئيس المدراء العاملين بالوكالة في عام ١٩٩٢، ثم عين مستشاراً لمجلس إدارة البنك من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦.
- عضو مجلس الإدارة، بنك تونس العربي الدولي (١٩٨٦ - ١٩٩٦).
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، بنك البحرين والكويت (١٩٨٦ - ١٩٩٥).
- عضو مجلس الإدارة المنتدب، بنك برقان - الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الأسماك الكويتية المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاتصالات - الجزائر.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - قطر.
- عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق، اتحاد الشركات الاستثمارية - الكويت.



٥- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة - جامعة الكويت، ١٩٨٧، دبلوم الأوراق المالية العالمية، ١٩٩٦.

المناصب الحالية :

- الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمار شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت من ٢٠١١/١.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة - الكويت (من ٢٠١٠/٤).
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة - الكويت من ٢٠٠٤/٤.
- عضو مجلس الإدارة، شركة رويال كابيتال - أبوظبي من ٢٠٠٧/٧.
- عضو مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) - السعودية من ٢٠١٢/٦.

المناصب السابقة :

- رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت (٢٠٠٧ - ٢٠١٠).
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧).
- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت والشرق الأوسط - الكويت (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤).
- عضو مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨).
- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت الصناعي - الكويت (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣).
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٩).
- المدير العام، شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٤).
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة - الكويت (١٩٩٧ - ٢٠٠٤).
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين (١٩٩٧ - ٢٠٠١).
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٦ - ١٩٩٩).
- عضو مجلس الإدارة، الشركة البحرينية الكويتية للتأمين - الكويت (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٢ - ١٩٩٦).
- مدير إدارة المحاسبة - شركة الاستثمارات المالية الدولية (١٩٨٧ - ١٩٨٩).

٦- السيد فاروق عارف شحادة العارف

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٣٨

الشهادات العلمية: بكالوريوس علاقات دولية، جامعة شيكاغو - الولايات المتحدة.

المناصب السابقة:

- الرئيس التنفيذي، شركة جلف كوم للاتصالات.
- رئيس هيئة المديرين، شركة سادافكو الأردنية للمنتجات الغذائية (لغاية ٢٠٠٩/٥/١).
- نائب مدير عام، شركة الرازي للصناعات الدوائية (١٩٩٣ - ١٩٩٩).
- نائب مدير عام، البنك الأردني الكويتي (١٩٨٨ - ١٩٩٣).
- مدير عام، شركة نايف الدبوس وأولاده - الكويت (١٩٧٠ - ١٩٨٨).
- مدير إداري، وزارة الأشغال / الكويت (١٩٦١ - ١٩٦٦).

٧- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل بنك برقان - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٣٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام ١٩٦٦. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام ١٩٧٠. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/ تكساس عام ١٩٧٣.

المناصب الحالية والسابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني من ٢٠١١/١٠/٢٥.
- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

- عين مديراً لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام ١٩٨٣ ومديراً لمدينة الحسين الطبية ومديراً للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب.
- نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي.
- حائز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أمريكا وبريطانيا.
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج.

٨- السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

تاريخ العضوية: ٢٠٠٩/٣/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة سانت إدواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٨٣.

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- نائب رئيس مجلس إدارة، شركة الشرق العربي للتأمين.

المناصب السابقة:

- عضو مجلس إدارة، شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك الأردن).
- مدير تطوير الأعمال، شركة سيمنس - فرع الأردن.
- مدير إداري، شركة سيمنس - فرع الأردن (١٩٩٣/١٢ - ٢٠٠٦/١٢).
- عضو مجلس إدارة، شركة عمان للتأمين المساهمة العامة المحدودة (١٩٩٨/١٠ - ٢٠٠٠/٩).
- عضو مجلس إدارة، بنك فيلادلفيا للاستثمار (١٩٩٦/٣ - ٢٠٠٠/٩).
- عضو مجلس إدارة، الشركة الوطنية لصناعة الصلب (١٩٩٥/٥ - ٢٠٠٠/٩).
- البنك المركزي الأردني/ دائرة العلاقات الخارجية - قسم الاستثمار (١٩٨٥/١١ - ١٩٩٣/٧).
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (١٩٨٤/٢ - ١٩٨٥/١٠).

٩- السيد بيجان خسرو شاهي
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: ٢٠١١/٣/٢٢

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، ١٩٨٦ وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٣.

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International / لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:
- شركة الخليج للتأمين - الكويت
- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين - البحرين
- المجموعة العربية المصرية للتأمين - مصر
- شركة الشرق العربي للتأمين - الأردن
- شركة فجر الخليج للتأمين - لبنان

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company - اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (١٩٩٧ - ٢٠٠١)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام ١٩٨٦، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة، Foreign Affairs Council
- عضو مجلس إدارة، Insurance Society of Philadelphia
- عضو، هيئة USO، كوريا
- رئيس لجنة التأمين في الغرفة التجارية الأمريكية، كوريا
- عضو، جمعية رجال الأعمال التركية، تركيا.



الإدارة التنفيذية

١- السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر

المنصب: المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٩/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن.
- مساعد مدير عام/ تسهيلات ١٩٩٠ - ١٩٩٣.
- مساعد مدير عام/ إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت ١٩٧١-١٩٩٠.

٢- السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل

المنصب: نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٢

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٦٩

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة حديد الأردن (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لضمان القروض (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، شركة كهرباء المملكة - مساهمة خاصة (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- مساعد مدير عام/ تسهيلات ١٩٩٨ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات ١٩٩٣ - ١٩٩٧.
- مدير وحدة الائتمان والتسويق ١٩٩١ - ١٩٩٣.
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت ١٩٧١-١٩٩٠.

٣- السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان

المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٥/١٦

المؤهل العلمي: ماجستير بنوك دولية، جامعة هيروت وات، بريطانيا، ١٩٩٨.

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي ١٩٩٩ - ٢٠٠٩.
- عمل لدى البنك المركزي الأردني ١٩٨٨ - ١٩٩٩.

٤- السيد وليم جميل عواد دبابنة

المنصب: مساعد المدير العام/ الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٤/٨/٢٧

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٧٥

الخبرات العملية:

- ١٧ سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني ١٩٩٠-١٩٩٤.

٥- السيدة هيام سليم يوسف حبش

المنصب: مساعد المدير العام / المالية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٢/٦

المؤهل العلمي: دبلوم إدارة أعمال، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ١٩٧٨.

الخبرات العملية:

- مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.
- مدير مالي، بنك البتراء ١٩٧٨ - ١٩٨٩.

٦- السيد إسماعيل أحمد محمد أبو عادي

المنصب: مساعد المدير العام / التسهيلات المصرفية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

تاريخ التعيين: ١٩٨٨/٩/١٢

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية، ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- مدير تنفيذي / تسهيلات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧.
- مدير تسهيلات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.
- خبرة مصرفية بالبنك الأردني الكويتي ١٩٨٨ - ٢٠٠٠.

٧- السيد عبد الحميد محمود عبد الحميد الأخول

المنصب: مساعد المدير العام / العمليات

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة ساوث ايسترن، الولايات المتحدة، ١٩٨٠.

الخبرات العملية:

- نائب رئيس مجلس إدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل).
- عضو مجلس إدارة، شركة دارات الأردنية القابضة (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- مدير تنفيذي / إدارة الفروع ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي، الفرع الرئيسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦.
- مدير فرع ١٩٩٠ - ١٩٩٩.
- خبرة مصرفية سابقة بالبنك الأردني الكويتي ١٩٨٢ - ١٩٨٩.

٨- السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

المنصب: مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

تاريخ التعيين: ٢٠٠٣/٠٦/٠١

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية «ساند هيرست»، بريطانيا ١٩٩٦.

بكالوريوس علوم سياسية جامعة كنت، بريطانيا ٢٠٠٠.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل).
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، شركة العمد للاستثمار والتنمية العقارية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو هيئة المديرين، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، شركة مناجم الفوسفات الأردنية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة، شركة السلام الدولية للنقل والتجارة.
- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة ٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٠/٣١.
- مدير الفرع الرئيسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦.



٩- السيد كمال أنطون موسى حزيون

المنصب: مساعد المدير العام / أنظمة المعلومات

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩

تاريخ التعيين: ٢٠١١/١١/١٣

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة دولية (MBA) جامعة نيويورك للتكنولوجيا، ٢٠٠٨، ماجستير اتصالات (MSC EE) جامعة بودابست، ١٩٨٣. الخبرات العملية:

- مستشار إدارة وتكنولوجيا (Free Lancer) ٢٠٠٩ - ٢٠١١.
- رئيس المدراء التنفيذيين بشركة (OPTIMIZA) الأردن ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩.
- مستشار جودة المشاريع بينك الإسكان ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
- مدير عام شركة عبر الشرق الأوسط للتوزيع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.
- شريك ومدير رئيسي لدى Accenture للإستشارات ١٩٩٣ - ٢٠٠٠.
- رئيس إدارة الاتصالات والمشاريع الخاصة بالبنك العربي ١٩٨٣ - ١٩٩٣.

١٠- السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

المنصب: مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢

تاريخ التعيين: ١٩٨٩/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل).
- الدائرة القانونية من ١/٩/٢٠٠٠.
- دائرة التسهيلات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠.
- دائرة متابعة التسهيلات ١٩٨٩ - ١٩٩٤.

١١- السيد سائد محمود خضر طعمه

المنصب: مدير دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٠٥/٠١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، بنك الإسكان ١٩٩٢ - ٢٠٠١.

١٢- السيد داود عادل داود عيسى

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣.

تاريخ التعيين: ٢٠١٢/١١/١٨

المؤهل العلمي: بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

الخبرات العملية:

- رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول ٢٠٠٤ - ٢٠١٢.
- مدير شؤون الموظفين / شركة لوتس للمقاولات والتجارة، قطر ٢٠٠١ - ٢٠٠٤.
- مدير شؤون الموظفين والعلاقات العامة / الشركة الفنية للمقاولات الهندسية، عمان ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

١٣- السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش

المنصب: مدير تنفيذي / الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين من ١٦/٧/٢٠٠٧

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧.

تاريخ التعيين: ١٩٨١/٢/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، ١٩٩٩

الخبرات العملية:

- خبرة مصرفية سابقة بفروع البنك الأردني الكويتي/ الأردن ١٩٨١ - ٢٠٠٧

١٤- السيد عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار

المنصب: مدير تنفيذي / الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣/١/٢١

تاريخ التعيين: ٢٠٠٠/٣/٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٧

الخبرات العملية:

- وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القانونية ١٩٩٧ - ٢٠٠٠.

أسماء مالكي ٥% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١

٤/ب/٤

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم ٢٠١٢/١٢/٣١	النسبة %	عدد الأسهم ٢٠١١/١٢/٣١	النسبة %
بنك برقان	الكويتية	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٨	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٨
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	٥,٢٥٠,٠٠٠	٥,٢٥٠	٤,٨٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠

الوضع التنافسي: ورد ضمن التقرير

٥/ب/٤

لا يوجد تعامل مع موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) بما يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

٦/ب/٤

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

٧/ب/٤

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

٨/ب/٤

بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

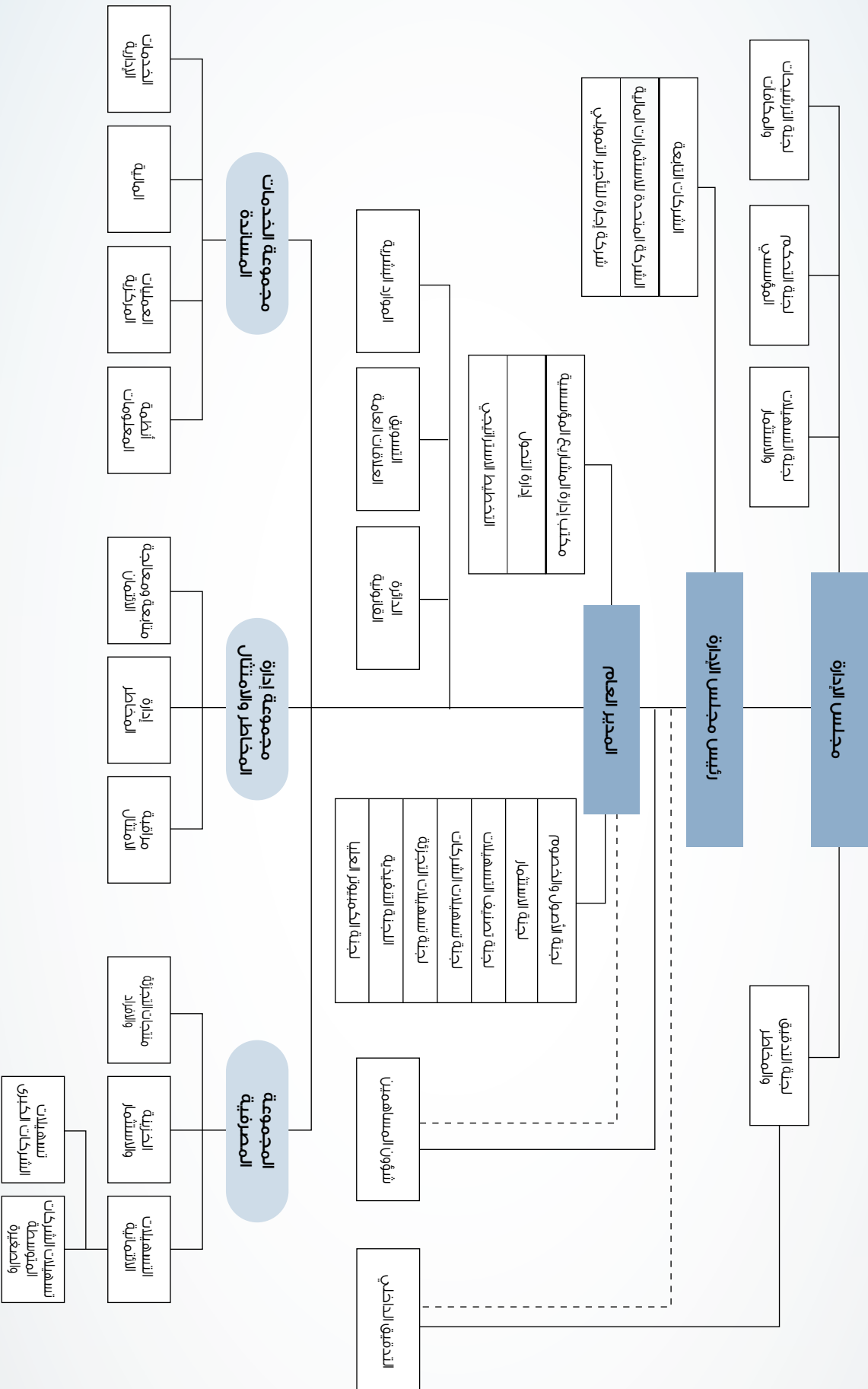
٩/ب/٤

بلغ عدد موظفي البنك كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٩٣٧) موظفاً منهم (١٣) موظفاً في فرع نابلس و(٢٠) موظفاً في الإدارة الاقليمية وفرع رام الله و(٤) موظفين في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (٢٢) موظفاً.

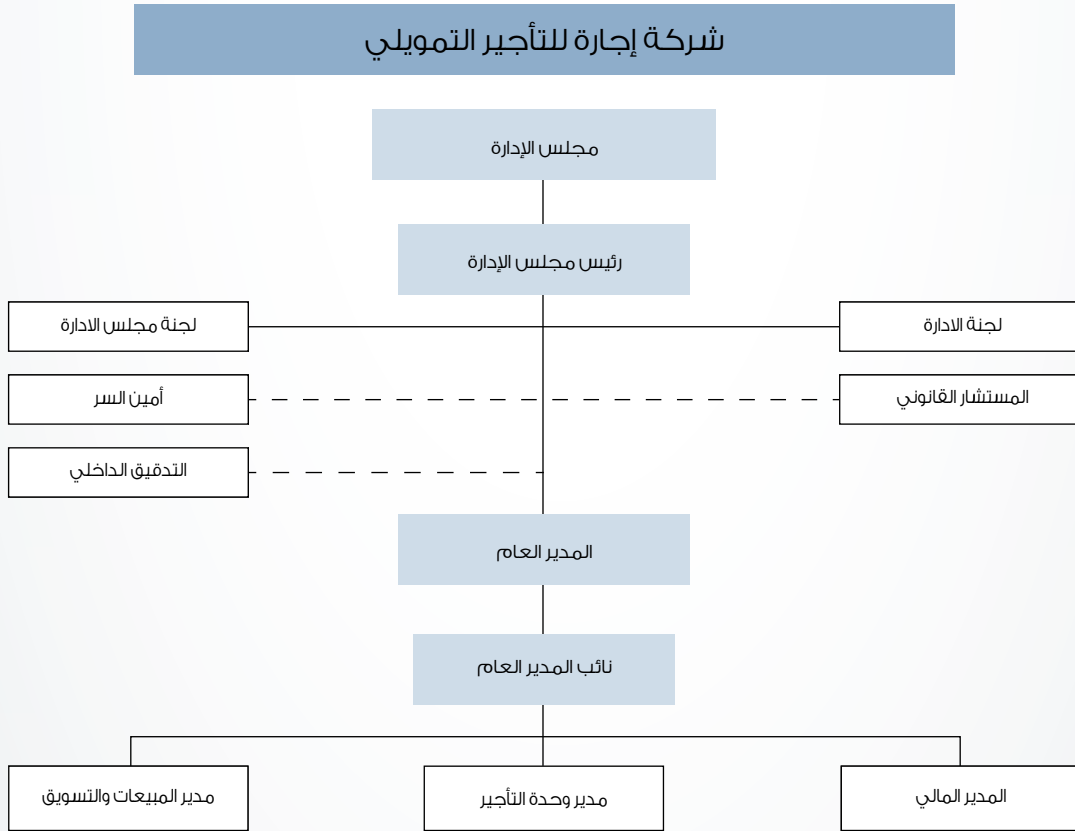
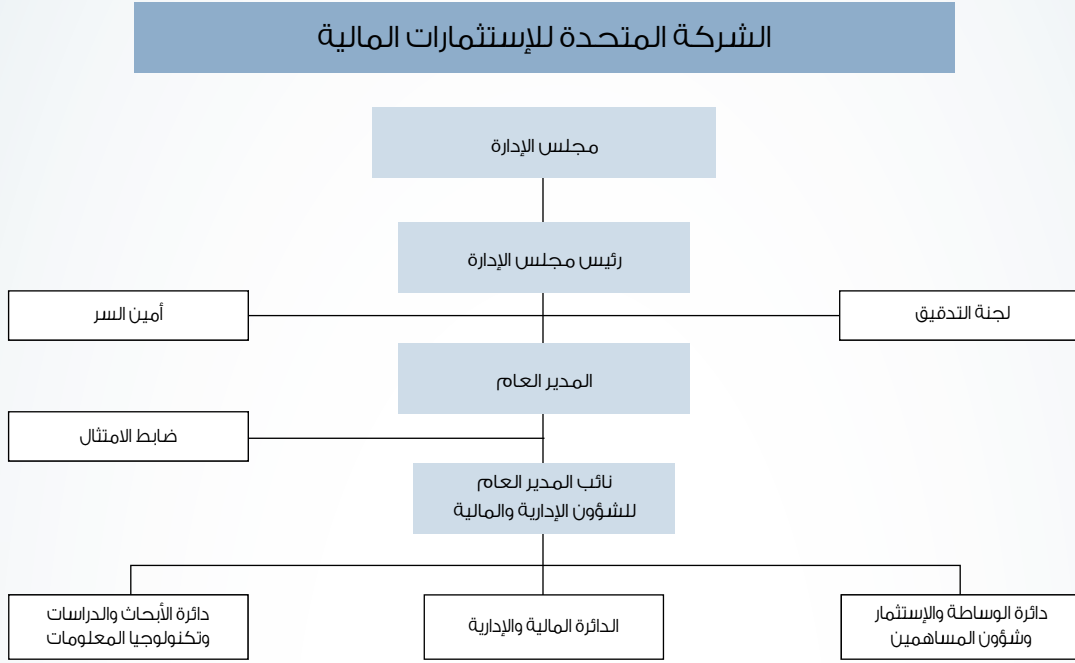
الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم :

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي
دكتوراه	١	-	-
ماجستير	٤٩	٢	-
بكالوريوس	٦٥٩	٥	٧
دبلوم عالي	٨	-	-
دبلوم	١٢٩	٣	-
الثانوية العامة	٣٩	٤	١
دون الثانوية العامة	٥٢	-	-
المجموع	٩٣٧	١٤	٨

الهيكل التنظيمي للبنك الأردني الكويتي ٢٠١٢



الهيكل التنظيمية للشركات التابعة





الدورات التدريبية لعام ٢٠١٢

عدد المشاركين	عدد الدورات	البرامج الرئيسية
١٨٦١	١٧١	التدريب الداخلي
		تدريب خارج البنك:
٨	٧	إدارة المخاطر والإمتثال
١٢	٨	إدارية
٦	٤	التسهيلات الائتمانية
٢	٢	الخزينة والاستثمار
١١	٢	انظمة الكمبيوتر
٤٩	٤٩	اللغة الانجليزية - مستويات
١٢	٦	المحاسبة والادارة المالية
٦	٣	تأمين وتسويق
١١	٨	تفتيش وتدقيق ورقابة
٣٦	١٤	مصرفية متخصصة
٢٠١٤	٢٧٤	المجموع

٤/ب/١٠ وصف المخاطر: ورد ضمن التقرير

٤/ب/١١ الإنجازات خلال عام ٢٠١٢ : وردت ضمن التقرير

٤/ب/١٢ لم تترتب خلال السنة المالية ٢٠١٢ أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

٤/ب/١٣ السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين (بالآلاف الدنانير)

وسعر السهم (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)

سعر السهم دينار	صافي حقوق مساهمي البنك	الأرباح الموزعة		الأرباح المحققة قبل الضريبة	السنة
		نقدية	أسهم منحة		
٤,٦٩٠	٢٣٩,٣٩٨	%١٠	-	٦٨,٢٣٤	٢٠٠٨
٣,٨٠٠	٢٨٦,٥٧٢	%١٥	-	٦٠,٤٤٤	٢٠٠٩
٤,٣٢٠	٣٢٤,٥٥٧	%٢٠	-	٧٣,٨٦٧	٢٠١٠
٣,٦٢٠	٣٤٦,٦٤٣	%٢٠	-	٥٥,٦٢٢	٢٠١١
٣,٠٣٠	٣٧٤,٠٨٥	%٢٠	-	٦٣,٣٤٥	٢٠١٢

١٤/ب/٤ تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

١٥/ب/٤ الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

١٦/ب/٤ أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركة التابعة في عام ٢٠١٢ مبلغ ٢٠٦,٠٤٣ دينار .

١٧/ب/٤ عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١ .

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١
١.	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	أردني	١,١٤٦	١,١٤٦
٢.	بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	٢٢٦,٦٦٧	٢٢٦,٦٦٧
	السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	كويتي	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٣.	بنك برقان	عضو مجلس الإدارة	كويتي	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل بنك برقان	أردني	٨,٦٦٦	٨,٦٦٦
٤.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤١,٦٤٤
	السيد عماد جمال أحمد القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردني	-	-
٥.	الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٤٦٥,٦٣١	٤٦٥,٦٣١
	المهندس منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	أردني	٤٩,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
٦.	شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٤٤,٩٩٦	٤٤,٩٩٦
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	كويتي	٣٢	٣٢
٧.	شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)	كويتي	١٤,٢٥٠	١٤,٢٥٠
٨.	ODYSSEY REINSURANCE Co.	عضو مجلس الإدارة	أمريكية	٤,٨٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠
	Mr. BIJAN KHOSROWSHAHI	ممثل شركة / ODYSSEY REINSURANCE Co.	أمريكي	-	-
٩.	السيد فاروق عارف شحادة العارف	عضو مجلس الإدارة	أردني	١٤,٠٠٤	١٤,٠٠٤



عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١

الترتيب	الإسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في ٢٠١٢/١٢/٣١	عدد الأسهم كما في ٢٠١١/١٢/٣١
١	"محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر	المدير العام	أردني	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٢	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام/ المجموعة المصرفية	أردني	-	-
٣	شاهر عيد عبد الحليم سليمان	رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال	أردني	-	-
٤	وليم جميل عواد دبابنه	مساعد المدير العام/ الخزينة والاستثمار	أردني	-	-
٥	هيام سليم يوسف حبش	مساعد المدير العام/ المالية	أردنية	١,٦٠٠	١,٦٠٠
٦	عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول	مساعد المدير العام/ العمليات	أردني	-	-
٧	إسماعيل أحمد محمد أبو عادي	مساعد المدير العام/ دائرة التسهيلات المصرفية	أردني	-	-
٨	هيثم سميح بدر الدين البطيخي	مساعد المدير العام/ دائرة منتجات التجزئة والأفراد	أردني	-	-
٩	كمال أنطون موسى حزبون	مساعد المدير العام / أنظمة المعلومات	أردني	-	-
١٠	سهيل محمد عبد الفتاح التركي	مدير تنفيذي/ دائرة العلاقات العامة	أردني	-	-
١١	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	مدير تنفيذي/ الدائرة القانونية	أردني	-	-
١٢	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	مدير تنفيذي/ دائرة تسهيلات الشركات	أردني	-	-
١٣	محمد جميل أحمد حمد	مدير تنفيذي/ دائرة إدارة المخاطر	أردني	-	-
١٤	إبراهيم فريد آدم بيشه	مدير تنفيذي/ الخزينة والاستثمار	أردني	-	-
١٥	سائد محمود خضر طعمه	مدير تنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	أردني	-	-
١٦	ماجد سعدو محمد مقبل	مدير تنفيذي/ دائرة مراقبة الامتثال	أردني	٨٧٤	٨٧٤
١٧	غسان عبدالله أحمد القاسم	مدير تنفيذي / إدارة الفروع	أردني	-	-
١٨	مكرم أمين ماجد القطب	مدير تنفيذي / دائرة تسهيلات الشركات	أردني	-	-
١٩	إبراهيم صالح إبراهيم الحنش	مدير تنفيذي / الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	أردني	-	-
٢٠	عبد الله إبراهيم عبد الله مسمار	مدير تنفيذي / دائرة الشؤون الإدارية	أردني	-	-
٢١	داود عادل داود عيسى	مدير تنفيذي / إدارة الموارد البشرية	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١
بنك الخليج المتحد	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	%١٧,٠٠	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
شركة الفنون القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت	%٤٤,٦٢	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	%٤١,٠٠	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	%٨٥,٦٦	٢٢٦,٦٦٧	٢٢٦,٦٦٧

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١
١	زكية إبراهيم محمود مراد	زوجة فاروق عارف شحاده العارف / عضو مجلس إدارة	أردنية	١٤,٤٠٩	١٤,٤٠٩
٢	هند محمد إسماعيل جبر	زوجة "محمد ياسر" مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠
٣	مي فخري عقاب أبوهنطش	زوجة عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول / مساعد المدير العام - العمليات	أردنية	١٦٤	١٦٤

٤ ب/١٨ بلغ إجمالي الأجور والأتعاب والرواتب والعلاوات ومصاريف السفر والانتقال المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين في البنك والشركات التابعة في عام ٢٠١٢ مبلغ ٢,٢٨٣,٠٠٦ دينار ولا تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنتاجية.

٤ ب/١٩ التبرعات: بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام ٢٠١٢ مبلغ ٤٦٣,٧٠٩ دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
دعم التعليم الجامعي	١١٦,١٩٧
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	٢٠,٨٨٥
دعم مؤلفين وكتاب أردنيين	٢١,٨٨٠
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	٢٥,٩٣١
دعم مندييات ومؤتمرات وطنية	٦٠,٣٨٦
تكريم أوائل الطلبة المتفوقين ومسابقات	١,٠٥٠
التبرعات لجهات خيرية وأنشطة إجتماعية	٢٠٧,٣٨٠
المجموع	٤٦٣,٧٠٩

٤ ب/٢٠ تعاقد البنك مع الشركة الشقيقة (شركة الشرق العربي للتأمين) للحصول على تغطيات تأمينية عامة للبنك بما فيها التأمين الصحي والحوادث للموظفين وبلغ إجمالي قيمة العقود ١,٠٨٠,٧٣٨ ديناراً. ولم يعقد البنك، عدا ذلك، أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات مع شركات تابعة أو شقيقة أو حليفة أو مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

٤ ب/٢١ يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام ٢٠١٢ في هذا التقرير.

٤ ج-٥ البيانات المالية: وردت ضمن التقرير.

٤ د تقرير مدققي الحسابات: ورد ضمن التقرير



هـ٤ إقرارات مجلس الإدارة

١ / هـ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام ٢٠١٣.

٢ / هـ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

تواقيع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

التواقيع	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
	١- السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
	٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار / ممثل بنك الخليج المتحد
	٣- السيد عماد جمال أحمد القضاة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
	٤- السيد مسعود مسعود جوهر حيات / ممثل شركة الفتوح القابضة
	٥- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)
	٦- السيد فاروق عارف شحادة العارف
	٧- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس / ممثل بنك بركان - الكويت
	٨- السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي / ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات
	٩- السيد بيجان خسروشاهي / ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين

٣ / هـ٤ نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

المدير المالي
هيام سليم حبش

المدير العام
«محمد ياسر» الأسمر

رئيس مجلس الإدارة
عبد الكريم الكباريتي

دليل الحاكمة المؤسسية

(التحكم المؤسسي)

CORPORATE GOVERNANCE MANUAL

2012

المحتويات

٣	المقدمة
٣	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
٣	الإطار القانوني ومصادر إعداد لدليل
٤	الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي
٤	أطراف الحاكمية المؤسسية
٤	مجلس الإدارة
٤	- الواجبات والمسؤوليات
٥	- تشكيلة أعضاء المجلس
٥	- رئيس المجلس
٥	- تنظيم أعمال المجلس
٦	- معايير عضوية مجلس الإدارة
٧	اللجان المنبثقة عن المجلس
٧	- لجنة التدقيق والمخاطر
٨	- لجنة الترشيحات والمكافآت
٩	- لجنة التحكم المؤسسي
١٠	- لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والإستثمار
١١	الإدارة التنفيذية
١١	اللجان التنفيذية
١٣	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
١٣	- الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك
١٣	- أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة بالبنك
١٣	- دائرة التسهيلات الإئتمانية
١٤	- دائرة الخزينة والاستثمار
١٥	- دائرة التدقيق الداخلي
١٧	- دائرة إدارة المخاطر
١٨	- دائرة مراقبة الامتثال
١٨	- دائرة متابعة ومعالجة الائتمان
١٩	- ميثاق أخلاقيات العمل
١٩	السياسات المنظمة لأعمال البنك
١٩	علاقة البنك مع المساهمين
٢٠	الشفافية والإفصاح



المقدمة

لقد أصبحت أسس وقواعد الحوكمة المؤسسية من أبرز الموضوعات المطروحة على صعيد اقتصاديات كافة دول العالم باعتبارها عنصراً هاماً وفاعلاً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل العولمة وانفتاح الاقتصادات الدولية على بعضها البعض. وغني عن القول أن هذه المبادئ والأسس أصبحت ضرورية للقطاعين العام والخاص على حد سواء كمتطلب رئيس لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على توفر مبادئ حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة. إن الحوكمة الجيدة أساس نجاح المؤسسات وتعتمد إلى حد بعيد على المهارات والخبرات وعلى المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يمكن تعريف الحوكمة المؤسسية على أنها عبارة عن ^(١) « مجموعة الأنظمة والهياكل التنظيمية التي توضح مسؤوليات وواجبات مختلف المستويات الإدارية في البنك ومجلس إدارته ومساهمي البنك بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة التي تهتم بالبنك وذلك كله من أجل ضمان تمكن البنك من تحقيق أهدافه في ظل وجود عملية رقابية فعالة وبالتالي المساعدة على استغلال موارد المؤسسة بكفاءة ».

وينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحوكمة المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحوكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن توفير حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك ويعمل على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة بالإضافة إلى توفير بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحوكمة المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحوكمة المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية إلى جانب المحافظة على التقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل

يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فعالية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين إضافة إلى الجهات ذات العلاقة. أما العوامل الخارجية والتي تدعم وتوفر تحكم مؤسسي جيد فيمكن إدراجها بما يلي:-

- قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.
- قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.
- قانون ضمان الودائع رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى كافة القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- كما استند البنك إلى المصادر التالية والتي شكلت أساس إعداد هذا الدليل:-
- دليل الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن الصادر من قبل البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٧.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات دول OECD والبنك الدولي بهذا الخصوص.
- وضع البنك الحالي في مجال الحوكمة المؤسسية.
- إصدارات مختلفة مهنية تتحدث عن الحوكمة المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.

(١) حسب تعريف منظمة دول التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD).

الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي

إن تنظيم عملية التحكم المؤسسي بالإضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية تختلف بشكل واسع بين الدول، ومع هذا فإن التحكم المؤسسي السليم يمكن تحقيقه بغض النظر عن النموذج الذي تتبناه المؤسسة المصرفية طالما أن هناك وظائف أساسية تعمل كما يجب.

هنالك أربعة أشكال من الرقابة يجب تضمينها الهيكل التنظيمي لأي بنك لضمان تحقيق رقابة فعالة وهي:

١. الرقابة من قبل مجلس الإدارة.
٢. الرقابة من قبل الأشخاص غير المكلفين بالأعمال اليومية.
٣. الرقابة المباشرة من وحدات العمل نفسها.
٤. إدارة مستقلة لوظائف المخاطر، الامتثال وخضوع كل ذلك لإجراءات التدقيق الداخلي.

أولاً: أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

وتالياً بعض الأمثلة على ذلك:

١. المساهمون

امتلاك الأسهم في الشركات المساهمة العامة تعطي صاحبها حقوقاً مختلفة، حيث أن السهم يمكن شراؤه، بيعه، أو تحويله، أو تعطيه الحق في أرباح الشركة، بينما تحصر مسؤوليته في حدود قيمة استثماره فقط.

كذلك تعطي الأسهم صاحبها الحق في معرفة المعلومات المختلفة التي تخص الشركة بالإضافة إلى حقه في التأثير على القرارات المتعلقة بالشركة، وبالتالي كان من المهم جداً أن يركز الدليل على حماية حقوق كافة مساهمي البنك.

٢. أعضاء مجلس الإدارة

المسؤول الأساسي والأول عن إدارة البنك وأدائه هم أعضاء مجلس الإدارة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، وتغطي التشريعات والقوانين المختلفة واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

٣. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه. يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة والسوق والمخاطر التي يواجهونها. من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

٤. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء، الموردون، والدائنون هم أساس لأي مؤسسة. العلاقة بين البنك والأطراف المختلفة تعتمد على الثقة التي يتم تطويرها بين البنك والأطراف المختلفة الأخرى.

ثانياً: مجلس الإدارة

الواجبات والمسؤوليات

تحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي فإن مجلس إدارة البنك يقوم بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية ووفقاً لما ورد في نظام البنك الأساسي إضافة إلى ما نص عليه قانون البنوك والشركات والتشريعات الأخرى ذات العلاقة: -

١. مجلس إدارة البنك هو المسؤول الأول عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن التأكد من قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الأطراف التي تشمل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في البلدان التي يتواجد فيها فروع للبنك، المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، المستثمرين، وأية جهات أخرى لها مصالح أو ذات علاقة بالبنك.

٢. يقوم المجلس بعملية رسم الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية التي يقع عليها عبء العمليات التشغيلية اليومية للبنك.

٣. يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد المستمر من فعاليتها في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.

٤. يقوم المجلس بالتأكد من مدى تقييد البنك بالخطط الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المختلفة المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات المختلفة النافذة.
٥. يقوم المجلس بالتأكد من تمتع البنك بالنزاهة في كافة أعماله، حيث وفر المجلس ميثاقاً لأخلاقيات العمل، عبر فيه عن القيم والمبادئ الأخلاقية للبنك وفق المرتكزات الأساسية التالية: النزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية، والولاء للبنك وقد تم تعميم هذا الميثاق على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس ونشره للجمهور.
٦. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات مكتوبة (واعتماد هذه السياسات) تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك، وبأنها معتمدة على كافة المستويات الإدارية، ويتم مراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات المختلفة التي تحكم عمل البنك.
٧. يقوم المجلس بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والأخلاق الحميدة والخبرة والكفاءة المهنية، ويتم تقييم المدير العام سنوياً من قبل المجلس.
٨. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين أو استقالة المدراء التنفيذيين في البنك.
٩. يقوم المجلس بالتقييم الذاتي لأدائه - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - على الأقل مرة واحدة سنوياً وفق آلية واضحة.
١٠. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال (Succession Plans) للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.

تشكيلة أعضاء المجلس

١. تتصف تشكيلة أعضاء المجلس بالتنوع في الخبرة العملية والمهنية.
٢. يمكن أن يضم المجلس أعضاء تنفيذيين (الذين يشغلون وظائف بالبنك) وأعضاء غير تنفيذيين، ويكون أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذيين.
٣. يراعي البنك دائماً أن يكون هناك ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل (Independent Directors) ضمن تشكيلة المجلس.
٤. يعرف البنك العضو المستقل أنه العضو الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة يمكن أن تؤثر على موضوعية وحيادية حكمه وقراره وبحيث تتوفر في عضو المجلس الحدود الدنيا التالية ليعتبر مستقلاً:-
 - أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
 - أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
 - أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو أتعاب مالية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس.
 - أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك ويستثنى من ذلك التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
 - أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه أو لشركة استشارات لها تعاملات مادية مع البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
 - أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأس مال البنك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة كأن يكون حليفاً لمساهم رئيسي في البنك.
 - يفصل البنك بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
 - إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس.

رئيس المجلس

يقوم رئيس المجلس بالإضافة إلى مهامه التقليدية بما يلي:

١. العمل على بناء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على أسس الحاكمية المؤسسية بين أعضاء المجلس وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٢. التأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين.
٣. العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال اجتماعات المجلس.
٤. التأكد من توفر معايير ذات مستوى عال من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

تنظيم أعمال المجلس

١. يجتمع مجلس إدارة البنك ست مرات على الأقل في السنة وتبادر الإدارة التنفيذية للبنك باقتراح المواضيع التي تراها مناسبة على جدول أعمال كل اجتماع.
٢. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة.
٣. يقوم أمين سر المجلس بتدوين اقتراحات ونقاشات ونتائج تصويت أعضاء المجلس في اجتماعات المجلس.
٤. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن حقوق وواجبات ومسؤوليات عضو مجلس الإدارة بشكل واضح وبحيث توزع على كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه.
٥. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن كافة العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس عليها.
٦. يجب أن يكون أعضاء المجلس على إطلاع دائم ومستمر بالتطورات داخل البنك وخارجه، كذلك يقوم البنك بتزويد الأعضاء بملخص عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية، بحيث يتضمن خطط البنك الاستراتيجية، أهم الأمور المتعلقة بوضع البنك الحالي وإدارة المخاطر لدى البنك وبرنامج الامتثال بالإضافة إلى ميثاق أخلاقيات العمل، الهيكل التنظيمي، المدراء التنفيذيون والمدقق الخارجي.
٧. لكافة أعضاء المجلس ولجانته حق الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية في البنك.
٨. يمكن لأعضاء المجلس واللجان المختلفة المنبثقة عنه الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكولة إليهم إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

٩. لدى البنك هيكل تنظيمي يبين التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية) ويتم الإفصاح للجمهور عن الجزء المتعلق بالإدارة العليا للبنك.

١٠. يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين .

١١. يقوم المجلس بإعداد كتاب رسمي يبين فيه مهام ومسؤوليات وواجبات أمين سر المجلس والتي تشمل التأكد من قيام أعضاء المجلس بإتباع الإجراءات المقررة من المجلس والتأكد من انتقال المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانته والإدارة التنفيذية، إضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات ويتم تعيين او تنحية أمين سر المجلس من قبل المجلس بالإجماع.

معايير عضوية مجلس الإدارة

تعتبر المعايير التالية الحدود الدنيا الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة:-

أ- توفر المؤهلات والشروط اللازمة للعضوية

يجب أن تتوفر في كل من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والشروط الكافية لخدمة مصالح البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك تحقيق ما ورد في قانوني البنوك والشركات وأية قوانين أخرى ذات علاقة. كذلك يجب أن تتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة أي من أو جميع الخبرات والمؤهلات التالية:-

- خبرة مصرفية ملائمة.
- مستوى معين من التعليم والتدريب.
- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور.
- المعرفة بالبيانات المالية والفهم المعقول للنسب المستخدمة لقياس الأداء وتوفير الخبرة اللازمة في مجال عمل البنك.
- توفر مهارات أو خبرات مالية / مصرفية تساهم في إثراء المجلس.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة والاستعداد للاستقالة من المجلس في حال عدم القيام بالأعمال الموكلة إليه.
- وجود فهم ودراية بأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤيا المستقبلية الواضحة واتخاذ القرارات السليمة.

ب- الولاء والصدق والاهتمام

يعتبر التزام أعضاء مجلس الإدارة بالصدق، الولاء والاهتمام بالبنك من أهم الجوانب للوصول إلى تحكم مؤسسي جيد من حيث حرص العضو على أن تكون علاقته بالبنك علاقة صادقة وان يقوم كأى موظف آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

أما في جانب الولاء فإنه في حالة حصول أي تضارب في المصالح بين العضو والبنك فإنه على جميع الأطراف أن تسعى لان تكون العملية عادلة بالنسبة للبنك، ويجب أن يطبق المجلس على أي عضو يتعامل مع البنك نفس الشروط التي يطبقها على العملاء الآخرين دون أية أفضلية.

وتحقيقاً للولاء المنشود يقوم عضو مجلس الإدارة بما يلي:-

- ممارسة دورة بأمانه ووضع مصلحة البنك نصب عينيه.
- تجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات البنك لتحقيق مآرب شخصية والإفصاح عن أية حالات نشأت أو يمكن أن تنشأ بهذا الخصوص فوراً.
- إطلاع المجلس على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

أما في جانب الاهتمام فيحرص العضو على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية في هذا المجال ، أن يسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك، وعليه حضور اجتماعات المجلس والتحضير المسبق لها بشكل جيد. كذلك يجب أن يقوم بالواجبات الموكولة إليه بأمانة.

ج- الإستقلالية

حتى يتمكن المجلس من أداء دوره الرقابي على الإدارة التنفيذية والتأكد من عدم ممارستها لأي إجراءات غير سليمة فإن مجلس إدارة البنك يحتفظ بعدد مناسب من الأعضاء المستقلين في المجلس (وفقاً لتعريف العضو المستقل الوارد في هذا الدليل) وقد اعتبر المجلس أن ثلاثة أعضاء يعتبر مناسباً .

د- الإطلاع والمعرفة

وفي هذا المجال يجب على عضو مجلس الإدارة أن يكون :-

- على فهم ودراية بالمعاملات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك، إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضعه المالي.
- على دراية بالقوانين والتعليمات المطلوب من البنك التقيد بها ومتابعا للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وأي تطورات تطرأ عليها.
- ملتزماً بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومراجعة كافة المواضيع المطروحة والتقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية والمدققين الداخلي والخارجي والسلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.



ثالثاً: اللجان المنبثقة عن المجلس

يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليتها، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مختلفة فوضها بعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك وقد تم تشكيل هذه اللجان بشكل رسمي وتعليمات أقرت من المجلس. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان بالإضافة للخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك. يمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام لجنة أو أكثر في لجنة واحدة إذا رأى أن في ذلك تحقيق لمصالح البنك وأفضل من الناحية الإدارية.

أ) لجنة التدقيق والمخاطر

١. تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من أربعة أعضاء بالإضافة إلى عضو مراقب جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
٢. يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
٣. على الأقل يجب أن تضم لجنة التدقيق عضوين حاصلين على مؤهلات وخبرات في المجالات المحاسبية أو المالية.
٤. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.
٥. يعهد إلى لجنة التدقيق مهام ومسؤوليات لجنة إدارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال في البنك.
٦. من حق اللجنة الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية تراها ضرورية لأداء مهامها، كما لها الحق في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.
٧. لدى البنك كتيب (ميثاق) يبين مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة التدقيق والمخاطر.
٨. تعهد إلى اللجنة مسؤولية تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي. ويراعى الأمور التالية:-
 - الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق. وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية، الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.
 - قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
٩. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مسؤولي الامتثال والمخاطر مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة لذلك وبدون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
١٠. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكل إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:-
 - المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الأخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
 - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
 - تقييم نطاق ونتائج ومدى كفاية عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
 - التقييم المستمر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
 - مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية.
 - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة إجراءات التصويب.
 - مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الأخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - التأكد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البنك.
 - تقوم اللجنة برفع تقاريرها وتوصياتها ونتائج ممارستها لمهامها إلى مجلس الإدارة.
 - يدعى كل من رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال و مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه. أما دور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب إدارة المخاطر فتتلخص مهامها بالآتي:

١. التوصية باعتماد إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر والتأكد مما يلي:
 - أن تكون شاملة وموثقة لإدارة جميع المخاطر المادية.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
 - وجود البرامج والاجراءات والأدوات (ومنها السقوف) لترجمة هذه الخطط والسياسات والتأكد من مدى تطبيقها وأن أي استثناء يتم من خلال موافقات إدارية محددة.
 - يتم مراجعتها بصورة دورية.
 - يتم إيصالها إلى المعنيين ضمن البنك.
 - مراقبة الإدارات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيلية، الامتثال والسمعة وكافة أنواع المخاطر الأخرى وذلك من خلال الإطلاع على التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر التي توضح للجنة ما هي المخاطر التي يعمل ضمنها البنك والإجراءات المتخذة لتخفيفها، وبحيث تكون هذه التقارير ملائمة، مفصلة، وتقدم بالوقت المناسب ضمن إطار أنظمة معلومات كفاءة.
٢. متابعة المخاطر التي يعمل ضمنها البنك وقياس ماديته والتأكد من وجود إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك (Risk Profile) .
٣. التأكد من المخاطر المتضمنة في المنتجات الجديدة التي يرغب البنك بالتعامل بها قبل أن يتم طرحها.
٤. التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر والتأكد من استقلاليتها ومن قيامها بممارسة أعمالها ضمن إدارة مستقلة.
٥. مراجعة حجم المخاطر المقبولة (Risk Appetite) التي يمكن أن يتحملها البنك ويعمل ضمنها والتوصية بها لمجلس الإدارة.
٦. الإطلاع على التقارير المتعلقة بضمان استمرارية العمل (Business Continuity).
٧. الإطلاع على نتائج الاختبارات الضاغطة التي تقوم بها إدارة المخاطر والتأكد من أثر نتائجها على المتانة المالية للبنك.
٨. تقوم اللجنة برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بدور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب مراقبة الامتثال فيمكن إدراجه بما يلي: -

١. التوصية باعتماد سياسة مراقبة الامتثال والتأكد بخصوصها مما يلي:
 - أن تكون السياسة مكتوبة.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
 - أن تحدد الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل الإدارة والموظفين.
 - أنها توضح المتطلبات الرئيسية بشأن التعرف على مخاطر الامتثال وإدارتها ضمن جميع مستويات البنك.
 - أن يتم تعميم السياسة على كافة الإدارات والعاملين في البنك.
٢. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
٣. مراقبة ومتابعة تطبيق هذه السياسة.
٤. اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً واجب التحقق.
٥. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وأنشطة التدقيق الداخلي.
٦. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة الى أي سياسات او إجراءات للتعامل مع مخاطر الامتثال الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.
٧. الإطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية المناسبة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية بالبنك في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة مع التأكد من أنه يتم الإبلاغ الفوري عن هذه الحالات.
٨. الإطلاع على التقارير التي تظهر نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي يجب أن تتضمن تقييم مخاطر الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

ب) لجنة الترشيحات والمكافآت

١. تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، إثنان منهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، تجتمع على الأقل مرتين من كل عام أو كلما دعت الحاجة وتكون قراراتها بالأغلبية على أن يتضمنها قرار رئيس اللجنة ويتولى أمانة سرها أمين سر مجلس الإدارة.
٢. تقوم اللجنة بالمهام التالية:-
 - تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين. وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفعالية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، مع مراعاة ما ورد في قانون الشركات بخصوص تجديد عضوية عضو مجلس الإدارة.



- تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل .
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس بالإضافة إلى مدى مشاركة العضو في اجتماعات المجلس. وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى، بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية.
- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
- توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام على أن يتمتع بالشروط التي نص عليها قانون البنوك.
- التوصية لمجلس الإدارة بإقرار خطط الإحلال للإدارة التنفيذية للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدراء التنفيذيين.
- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة لدى البنك تتضمن أن المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق. كما يجب أن تتضمن سياسة البنك أن يتم ربط الرواتب وبشكل جزئي بالأداء، وأن توضع برامج للحوافز تهدف إلى تعزيز قيمة أسهم البنك على المدى طويل الأجل وتهدف أيضاً إلى تعزيز البيئة الرقابية الداخلية وتؤدي إلى سلامة وامتانة الوضع المالي للبنك، بمعنى أن لا يتم التركيز على زيادة حصة سهم البنك من الأرباح على المدى القصير فقط.
- التأكد من أن سياسة المكافآت يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.
- إطلاع المجلس على التقارير التي تضمن المعلومات اللازمة له لأداء أعماله.

ج- لجنة التحكم المؤسسي

تتألف لجنة التحكم المؤسسي من رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين. تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل من كل عام وذلك بدعوة من رئيسها ويتولى رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال أمانة السر. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.

مهام لجنة التحكم المؤسسي

إن مهام لجنة التحكم المؤسسي بشكل رئيسي تنصب على التأكد من تطبيق ما ورد في دليل التحكم المؤسسي من كافة جوانبه وذلك من قبل كافة الأطراف المرتبطة به من إدارة تنفيذية ومجلس إدارة ولجان، إضافة إلى المراجعة الدورية للدليل من وقت لآخر أو كلما اقتضت الحاجة وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات كل من البنك والسوق المصرفي.

وتالياً أبرز المهام الموكلة للجنة التحكم المؤسسي:-

1. التأكد من قيام المجلس برسم أهداف استراتيجية وتحديد قيم عليا للبنك وتميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك وفي هذا المجال تقوم اللجنة بالتأكد من عدة أمور منها:-
 - رسم استراتيجية للبنك والعمل على إقرارها من المجلس.
 - قيام مجلس الإدارة باعتماد السياسات العامة للبنك بما فيها الاستراتيجية العامة والإشراف على تنفيذها بشكل يضمن عدم تضارب المصالح.
 - الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.
2. التأكد من تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية وذلك ضمن الإطار التالي:-
 - حدد قانون البنوك وقانون الشركات شروط ومسؤوليات مجلس الإدارة والمدير العام، حيث يعتبر المجلس مسؤولاً عن الرقابة على إدارة البنك التنفيذية والتي تقوم بإدارة أعمال البنك اليومية.
 - ضرورة وضوح خطوط المساءلة والمسؤولية من خلال التفويض الرسمي للصلاحيات والتأكيد على الفصل ما بين الوظائف ووجود أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المناسبة.
3. التأكد من أهلية أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم وأن لديهم فهم واضح لدورهم في التحكم المؤسسي إضافة إلى الاستقلالية في حل المشاكل واتخاذ القرارات وفي هذا الإطار يقع على عاتق اللجنة مسؤولية التأكد من عدة أمور منها :-
 - ان مجلس الإدارة يقوم بدوره المطلوب في مجال الرقابة على أعمال البنك بما في ذلك فهم للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - التأكد من وجود عدد مناسب من الأعضاء المستقلين ضمن أعضاء مجلس الإدارة (Independent Directors)
 - التأكد من توفر المحددات والشروط الواردة ضمن قانون البنوك بخصوص الأشخاص الذين يشغلوا رئاسة وعضوية مجلس الإدارة .
 - التأكد من تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (Fit and Proper)
 - التأكد من وجود لجنة تدقيق مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة ضمن الشروط المحددة بقانون البنوك وأنها تمارس دورها بالشكل المطلوب إضافة إلى التأكد من وجود اللجان المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي مثل (لجنة إدارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال) .



- التأكد من وجود اللجان الكافية والمنبثقة عن مجلس إدارة البنك مع العمل على استحداث اللجان التي تظهر الحاجة إليها واللازمة لإرساء قواعد التحكم المؤسسي وتطبيق ثقافتها على كافة المستويات لدى البنك.
- ٤. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك من خلال العديد من الأمور منها:-
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن مهمة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الالتزام بدورها في إدارة ومراقبة مخاطر الامتثال وفقاً للسياسات المعدة لهذا الغرض، وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.
 - التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كافة أعمال ونشاطات البنك وعدم اضطلاع شخص واحد للقيام بعمل كامل.
 - التأكد من كفاءة الإدارة التنفيذية وكافة مدراء الدوائر بشكل عام.
- ٥. الإستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون والمدققون الخارجيون.
- ٦. التأكد من قيام البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء. وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر لديهم حوكمة جيدة.
- من ضمن مهام مجلس الإدارة، وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك والتي تحدد مهام الدوائر المختلفة بما يكفل تحقيق الرقابة المطلوبة وفي هذا الإطار يبرز دور لجنة التحكم المؤسسي في توفير ما يلي بهذا الخصوص :-

١- التدقيق الداخلي

- إن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة داخل البنك يجب أن يكون مدعماً بدائرة تدقيق داخلي فعالة تقوم بتقييم هذه الأنظمة باستقلالية.
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاءة العمليات ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات إضافة إلى تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس مال البنك نسبة إلى مخاطره وفق البيانات المالية للبنك، وتحقيقاً لهذا الدور يجب أن يتم ما يلي:-
 - التأكد من تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة من خلال قيامه برفع تقاريره وتوصياته بنتائج مهامه مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - التأكد من أن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن تحديد رواتب ومزايا كادر دائرة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه.
 - التأكد من قيام كل من المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.

٢- التدقيق الخارجي

- يمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:-
 - تضمن قانون البنوك المهام المطلوبة من المدقق الخارجي وبحيث يتم اختياره من ضمن قائمة يعدها البنك المركزي سنوياً.
 - مراعاة وجود تعاون وتنسيق بشكل كامل بين المدقق الداخلي والخارجي.
 - ٧. مراعاة أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالإفصاح والشفافية.
 - ٨. يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على فهم لهيكلية عمليات البنك، بما في ذلك العمليات التي يقوم بها البنك في مناطق أو ضمن هيكل تشريعاتها تعيق الشفافية، وبهذا الخصوص يكون دور لجنة التحكم المؤسسي التأكد مما يلي:-
 - التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتبع سياسات واضحة وإجراءات سليمة للعمل ضمن هذه المناطق / التشريعات.
 - إجراء تقييم دوري للتأكد من مدى احتياج البنك للعمل ضمن هذه المناطق والتي تعيق الشفافية.
 - أن لجنة التدقيق تراقب أعمال التدقيق الداخلي على الضوابط على الأنشطة التي تمارس في هذه المناطق وترفع التقارير اللازمة سنوياً أو لدى ملاحظة أي قصور مادي إلى مجلس الإدارة.
 - التأكد من وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات عمل تحكم المنتجات والأدوات المالية المعقدة التي يقدمها البنك، وان يكون هناك سياسات لتقييم هذه المنتجات سواء عند استخدامها أو بيعها.
 - التأكد من أن وجود سياسات للتعرف، قياس، وإدارة للمخاطر المادية، بما في ذلك المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يمكن أن تنشأ من ممارسة البنك لأي نشاطات.
 - الإطلاع على التقييم الدوري للامتثال للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى الامتثال مع السياسات الداخلية.
 - التأكد من أن هذه الأنشطة خاضعة لأعمال التدقيق الداخلي للبنك وضمن نطاق أعمال التدقيق الخارجي.
 - التأكد من وصول المعلومات اللازمة للإدارة الرئيسية للبنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمخاطر تلك الأنشطة ويتم رفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة والسلطات الرقابية ويتم الالتزام بمتطلبات الإفصاح بمقتضى القوانين والتعليمات التي يعمل بها البنك.

د) لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار

- يتلخص عمل وصلاحيات اللجنة بالنظر في المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للتسهيلات ولجنة الإدارة للاستثمار والتي تزيد عن حدود صلاحيتها.
- تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
- تجتمع اللجنة أسبوعياً.
- تقوم اللجنة بمراجعة السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية دورياً والتأكد من تحديثها بما يتفق مع التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.



رابعاً: الإدارة التنفيذية

١. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل لتحقيق وتنفيذ إستراتيجية البنك وذلك عن طريق عملية تخطيط شاملة لكافة دوائر البنك.
٢. تقوم الإدارة التنفيذية وبشكل دوري بمراجعة الإنجازات المتحققة ومقارنتها مع الخطط الموضوعة وتتخذ الاجراءات التصويبية إن لزم الأمر.
٣. تقوم الإدارة التنفيذية بإعداد الموازنات التقديرية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة.
٤. تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إعداد وتطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس.
٥. تقع الأعمال اليومية التشغيلية للبنك ضمن حدود مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية للبنك.

خامساً: اللجان التنفيذية

من أجل ضمان تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك فلدى البنك عدة لجان تنفيذية متخصصة تم تشكيلها لأغراض محددة ولزيادة فعالية البنك بشكل عام وهذه اللجان هي:

- اللجنة التنفيذية.

- لجنة الموجودات والمطلوبات.

- لجنة الإستثمار

- لجنة تصنيف التسهيلات

- لجنة تسهيلات الشركات

- لجنة تسهيلات التجزئة

- اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات. (لجنة الكمبيوتر العليا)

وتتكون هذه اللجان من المدير العام رئيساً وعضوية بعض أو كافة نواب ومساعدى المدير العام والمدراء التنفيذيين .

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه هناك لجنة المشتريات ولجنة استلام الفروع الجديدة والمجددة.

والمخصص التالي يبين مسؤوليات ومهام أهم اللجان التنفيذية:

- اللجنة التنفيذية:

تتلخص مسؤولياتها ومهامها بمتابعة إنجازات البنك المختلفة وسير خطط العمل وتقييم أوضاع البنك أولاً بأول بالإضافة إلى بحث سبل تطوير مختلف جوانب العمل بالبنك لتحقيق الأهداف الموضوعة والاستجابة لأي مستجدات بسرعة وكفاءة. تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية نائب المدير العام / المجموعة المصرفية، رئيس مجموعة الخدمات المساندة ورئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال و مساعدى المدير العام والمدراء التنفيذيين في البنك وتعقد اجتماعها بشكل شهري.

- لجنة الموجودات والمطلوبات:

الهدف الاستراتيجي للجنة هو تعظيم ربحية البنك على المدى الطويل من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على التوظيفات المربحة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر وبما يتوافق مع أهداف البنك وتقوم هذه اللجنة بدورين رئيسيين:

- التوزيع / التخصيص الاستراتيجي لكل من الأصول والخصوم.

- ضبط ورقابة المخاطر .

بالإضافة إلى تقييم العائد / المخاطر للأصول المختلفة وتركيبه رأس المال ومؤثراتها والبحث عن مصادر الأموال وتقييمها والتسعير.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كل من:-

- نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

- رئيس مجموعة الخدمات المساندة

- رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

- مساعد المدير العام/ الخزينة والاستثمار

- مساعد المدير العام / التسهيلات

- مساعد المدير العام / المالية

- مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

- مدير تنفيذي دائرة إدارة المخاطر

- مدير تنفيذي دائرة الخزينة

وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

- لجنة تسهيلات الشركات:

تتلخص مهامها وصلحياتها بما يلي:-

- الموافقة على التسهيلات ضمن سقف محددة في السياسة الائتمانية للبنك.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة ببرامج تسوية و/ أو جدولتي المديونيات المتعثرة مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التابعة لها فروع البنوك الخارجية.
- الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد من عملاء القروض الاستهلاكية والبيع الآجل وبطاقات الائتمان ضمن سقف معينة.
- الإطلاع على القرارات بالموافقة أو الإعتذار ضمن صلاحيات معينة.
- مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية والتوصية باعتمادها للجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار.
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير العام / المجموعة المصرفية نائباً وعضوية كل من:
 - رئيس مجموعة الخدمات المساندة
 - رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال
 - مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد
 - مساعد المدير العام / تسهيلات
- ويشارك المدير التنفيذي / الدائرة القانونية مستشاراً قانونياً للجنة، ويكون مدير دائرة إدارة ورقابة الائتمان سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرتين في الأسبوع على الأقل.

- لجنة الإستثمار:

تتلخص مهامها وصلحياتها بما يلي:-

- الإطلاع على التوصيات المدعمة بالدراسات التي تقوم بها دائرة الخزينة والاستثمار بخصوص الدخول في أية استثمارات جديدة أو الخروج من أية استثمارات قائمة وكذلك زيادة أو تخفيض قيمة أية استثمارات واتخاذ القرار الملائم لها حسب جدول الصلاحيات المحددة بالسياسة الاستثمارية.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- المراجعة السنوية لاستراتيجية البنك الاستثمارية بالإضافة إلى مراجعة السياسة الاستثمارية والمحددات الاستثمارية الموجودة بها ووضع المقترحات والتعديلات اللازمة ورفع التوصيات المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- المراجعة السنوية للصلاحيات المحددة بالسياسة الاستثمارية ووضع المقترحات والتعديلات اللازمة ورفع التوصيات المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- المراجعة الشهرية لمكونات المحفظة الاستثمارية وأدائها العام من وجهة نظر العائد والمخاطر المرتبطة به ومقارنته مع الفترات السابقة.
- تقييم أداء كل استثمار على حدة عن طريق مقارنة العائد الحقيقي للاستثمار مع أي مؤشرات قد تختارها اللجنة من وقت لآخر.
- تقييم درجة امتثال وتوائم استثمارات البنك مع السياسات والمحددات الاستثمارية والمخاطر المرتبطة بها، ووضع الخطط الواجبة للالتزام بالسقف المحددة بالسياسة الاستثمارية في حال تجاوزها.
- الإطلاع على التقرير الاستثماري الشهري الذي تعده دائرة الخزينة والاستثمار وابداء الرأي وتوجيه التقرير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
- التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين أو إنهاء خدمات أمناء الحافظ الأمين لاستثمارات البنك أو أي جهة تقدم خدمات ذات علاقة بإستثمارات البنك.
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير العام / المجموعة المصرفية نائباً وعضوية كل من:-
 - رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال
 - مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار
 - مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد
 - مدير تنفيذي/ الخزينة
 - مدير تنفيذي/ دائرة إدارة المخاطر
 - مدير أول / الخزينة والاستثمار - سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل شهرياً.

- اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات (لجنة الكمبيوتر العليا)

حيث تضطلع هذه اللجنة بالمهام التالية:

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي لأنظمة المعلومات على مستوى البنك.
- مراجعة سياسات تطبيق أنظمة المعلومات في البنك.



- تقديم المعلومات والتوجيه لدائرة أنظمة المعلومات حول الخطط الاستراتيجية لأنظمة المعلومات.
- تقوم اللجنة بمهام لجنة أمن أنظمة المعلومات (IT Security).
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كافة أعضاء اللجنة التنفيذية وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

سادساً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

١. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٢. يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبعيثة يتضمن ذلك:
 - توضيح لمسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي.
 - توضيح لإطار العمل الذي قامت باستخدامه الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية كما بتاريخ البيانات المالية.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
٣. على البنك القيام بإعداد تعليمات وإجراءات يتمكن بموجبها موظفو البنك من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبعيثة يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.

الهيكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك

تحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية وأسس الحاكمية المؤسسية وبشكل خاص الرقابة الثنائية ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية فقد قام البنك بتوزيع المهام والواجبات بين الدوائر المختلفة للبنك وقام بتحديد خطوط السلطة والمسؤولية بشكل واضح بالإضافة إلى وضع السياسات التفصيلية المختلفة وإقرارها من المجلس ومن أهم هذه السياسات السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية في البنك، هذا إلى جانب السياسات الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.

في هذا الإطار يشير الهيكل التنظيمي للبنك إلى تربع مجلس الإدارة على قمة الهرم ثم يأتي دور رئيس مجلس الإدارة ومن ثم المدير العام هذا وقد تم تقسيم العمل في البنك بين ثلاثة مجموعات رئيسية.

المجموعة الأولى:

المجموعة المصرفية، وتضم أنشطة التسهيلات الائتمانية والخزينة والاستثمار ومنتجات التجزئة والأفراد وكل نشاط من هذه الأنشطة مقسم إلى أنشطة فرعية لضمان التخصص في العمل وتحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية.

و يشير الهيكل التنظيمي إلى تولي نائب المدير العام / المجموعة المصرفية إدارة المجموعة .

المجموعة الثانية:

مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وتضم أنشطة إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق وأمن أنظمة المعلومات وخطة استمرارية العمل ودائرة إدارة ورقابة الائتمان)، إلى جانب دائرة مراقبة الامتثال، ودائرة متابعة ومعالجة الائتمان.

و يشير الهيكل التنظيمي إلى تولي رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال إدارة المجموعة مع الإشارة إلى أن دوائر المخاطر ومراقبة الامتثال ترفع تقاريرها أيضاً إلى لجنة التدقيق والمخاطر.

المجموعة الثالثة:

مجموعة الخدمات المساندة، وتضم هذه المجموعة دوائر أنظمة المعلومات، العمليات المركزية، المالية، والخدمات الإدارية. وكل نشاط من هذه الأنشطة يضم أنشطة فرعية أخرى محددة.

و يشير الهيكل التنظيمي إلى تولي رئيس مجموعة الخدمات المساندة إدارة المجموعة .

وهناك دوائر أخرى يرأسها مدراء دوائر وتتبع مباشرة للمدير العام وهي الدائرة القانونية، التسويق والعلاقات العامة، إدارة الموارد البشرية.

أما دائرة التدقيق الداخلي فتتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وترفع تقاريرها له وللجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.

أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة في البنك

قام البنك بتنظيم أعمال الدوائر المختلفة من حيث وضع الهياكل التنظيمية المناسبة لكافة الدوائر وتحديد مهام وواجبات الدوائر وعمل وصف وظيفي للوظائف المختلفة في الدوائر وكما يلي :

دائرة التسهيلات الائتمانية

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام / تسهيلات ويقسم العمل بين دائرتين: دائرة تسهيلات الشركات الكبرى، ودائرة تسهيلات الشركات المتوسطة والصغيرة.

أما المهام والواجبات لدوائر التسهيلات فهي كما يلي:

دائرة تسهيلات الشركات الكبرى

دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن سقف معين ويتبع لها قروض التجمع البنكي، تسهيلات المؤسسات الحكومية، التسهيلات الخاصة بالشخصيات والفعاليات الاجتماعية والسياسية، تمويل المشاريع، التأجير التمويلي، البرامج الائتمانية الخاصة للشركات.

دائرة تسهيلات الشركات المتوسطة والصغيرة

دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن شرائح محددة ويتبع لها القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دائرة منتجات التجزئة والأفراد

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد وتشمل: دائرة الفروع والمكاتب، الدائرة البنكية الخاصة، دائرة قروض الأفراد، دائرة المبيعات بالإضافة إلى وحدة البطاقات.

دائرة الفروع والمكاتب

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الفروع والمكاتب بما يلي:

- العمل على مراجعة وتعديل إجراءات العمل لتسهيل وتسريع خدمة العملاء والمحافظة على المستوى الرفيع لخدمات البنك، والتركيز على الجودة والدقة وسرعة تقديم الخدمة وحسن التعامل مع الجمهور.
- التنسيق بين فروع البنك ودوائر الإدارة العامة وما بين الفروع.
- القيام بمهام التسويق لخدمات ومنتجات البنك وفق الخطط والأهداف الموضوعية.

الدائرة البنكية الخاصة

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة البنكية الخاصة بما يلي:

- دراسة العروض الاستثمارية المقدمة للبنك.
- إدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء في الأسواق العالمية.
- إنشاء علاقات مع بنوك استثمارية ومدراء صناديق عالمية.
- التسويق لخدمات ومنتجات البنك والشركات الشقيقة لدى كبار العملاء.

دائرة قروض الأفراد

دراسة طلبات منتجات تسهيلات الأفراد المقدمة من الفروع والمكاتب إلى دائرة تسهيلات الأفراد والتي يوجد في البعض منها استثناءات خارجة عن صلاحياتهم.

دائرة المبيعات

القيام بالزيارات الميدانية الدورية للعملاء الحاليين والمستهدفين وفقاً لبرنامج محدد وذلك بهدف التعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لهؤلاء العملاء وما يتوقعونه من البنك بالإضافة للتعرف على وجهات نظرهم في مستوى الخدمات التي يقدمها البنك والحصول على أية اقتراحات ايجابية منهم.

دائرة الخزينة والاستثمار

ويشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار ويقسم العمل على عدة أنشطة هي: غرفة التداول، العلاقات الدولية والبنوك المراسلة، الصناديق الاستثمارية، الاستثمار المحلي، عمليات الخزينة، مكتب التنسيق مع الوحدة المصرفية الخارجية.

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الخزينة والاستثمار بما يلي:

١. إدارة السيولة بالعملة الأجنبية والمحلية بالشكل الذي يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين.
٢. إدارة الموجودات والمطلوبات بالعملة المحلية والأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة.
٣. إدارة المحافظ الاستثمارية بالعملة الأجنبية والمحلية من السندات والأسهم والأدوات المالية المختلفة.
٤. التنسيق مع البنوك المراسلة من أجل المحافظة على علاقات متميزة معها ومتابعة سقوف الائتمان الممنوحة للبنك.
٥. البحث المستمر عن الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن توافيقها مع السياسة الاستثمارية المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
٦. تقديم خدمات الاستثمار المرتبطة بالدائرة مثل التعامل بالهامش والعقود الآجلة والمشتقات والأسهم والسندات وأعمال الحافظ الأمين، أمين الاستثمار ومدير الإصدار.
٧. العمل على دعم مراكز العمل والفروع في أداء مهامها.
٨. متابعة تقارير الالتزام مع دوائر الإدارة والإدارة العليا والجهات الخارجية.
٩. إجراء الدراسات على أسهم الشركات ومتابعة أوضاعها المالية ورفع التقارير الخاصة بالاستثمار للإدارة العليا.

وفيما يتعلق بالوحدة المصرفية الخارجية فيتم ما يلي (وذلك بالتنسيق مع مكتب تنسيق أعمال الفرع في الإدارة العامة):-



١. تقديم الخدمات المصرفية إلى عملاء البنك من قبول للودائع، ومنح التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة ومتابعة محافظ البنك من الأسهم والسندات.
٢. تمثيل البنك أمام الجهات الرسمية والغير الرسمية في قبرص.
٣. تزويد البنك المركزي القبرصي بكافة التقارير والبيانات المالية المطلوبة والمتعلقة بنشاط الفرع هناك.
٤. التنسيق مع ضابط ارتباط الوحدة المصرفية الخارجية في دائرة الخزينة لتسهيل انسياب العمل ما بين فرع قبرص وكافة الدوائر والفروع الأخرى.
٥. رفع التقارير والبيانات المالية الدورية المدققة من قبل المدقق الخارجي إلى إدارة البنك.
٦. تطبيق القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي القبرصي والأردني الخاصة بعمل الفرع وكذلك التعليمات الإدارية والتأكد من إلمام الموظفين بها. وتقوم الدائرة المالية بمهام back office للدائرة إضافة إلى دور دائرة المخاطر في تحديد المخاطر المترتبة على أعمال دائرة الخزينة من كافة جوانبها.

دائرة التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها في تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي. تم إعداد كتاب تكليف (charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف:-

الأهداف

تعمل الدائرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
 ١. الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية (Data Integrity and Reliability).
 ٢. كفاءة العمليات التشغيلية
 ٣. التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية
 ٤. المحافظة على أصول وممتلكات البنك
 ٥. استمرارية العمل تحت كافة الظروف
- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- إضافة قيمة للبنك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة لإدارة البنك.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

الصلاحيات

لتحقيق كافة الأهداف المناطة بدائرة التدقيق الداخلي، فإن الدائرة مخولة بالصلاحيات التالية:

- تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة لكافة مراكز عمل البنك والشركات التابعة له.
- الرجوع والإطلاع على كافة سجلات وأنظمة وبيانات وتقارير البنك والشركات التابعة له.
- الاتصال المباشر مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة.
- تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عمليات التدقيق والمراجعة.
- وعلى مدراء كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة القيام بإبلاغ دائرة التدقيق الداخلي بأية مشاكل ومخالفات هامة وجوهريّة (Incidents Significant) حال حدوثها ودون تأخير.

الإستقلالية والموضوعية

لضمان الاستقلالية اللازمة فإن دائرة التدقيق الداخلي:

- تتبع إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- ترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- وبهدف ضمان موضوعية كادر وموظفي دائرة التدقيق الداخلي فإنه:
- تبقى المسؤولية المباشرة على عمليات الرقابة وإدارة المخاطر ضمن المسؤوليات المباشرة لمراكز العمل.
- الدائرة غير مسؤولة عن أية عمليات تنفيذية، ولا توجد للدائرة أية مسؤولية مباشرة أو صلاحيات تنفيذية للأنشطة التي تتولى الدائرة مسؤولية مراجعتها وتدقيقها.
- إن عملية تقديم الاستشارات من قبل دائرة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية لا تقلل من مسؤولية الإدارة التنفيذية عن التنفيذ المناسب والرقابة على نشاطاتها المختلفة.

نطاق العمل والمسؤوليات

١- نطاق عمل التدقيق

- يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها.
- تقوم الدائرة بتنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن استراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه.
- تتولى الدائرة كذلك تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة أو مدير الدائرة.

٢- العلاقة مع المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي الأردني

- تكون دائرة التدقيق الداخلي هي ضابط الاتصال ما بين المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي الأردني من جهة وبين دوائر ومراكز العمل المختلفة لدى البنك من جهة أخرى، سواء خلال عمليات المراجعة أو ضمن مرحلة الرد على الملاحظات والتقارير.
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي عملية التنسيق مع المدققين الخارجيين في مجال التخطيط ووقت وتنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة وذلك لضمان عدم التعارض.

المهام

- حتى تتمكن الدائرة من تحقيق أهدافها فإنها تقوم بما يلي:-
- ١. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك والشركات التابعة.
- ٢. تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي لدى البنك والشركات التابعة.
- ٣. تقييم مدى دقة وصحة البيانات والتقارير من خلال الزيارات الدورية للفروع والدوائر والشركات التابعة والتقارير اليومية التي تصدر عن دائرة التدقيق الداخلي.
- ٤. تقييم مدى كفاية رأس مال البنك والشركات التابعة في مواجهة كافة أنواع المخاطر المحتملة.
- ٥. تقييم مدى التقيد والالتزام بالتعليمات والقوانين والسياسات السارية المفعول والتي تحكم أعمال البنك.
- ٦. تقييم مراحل عمليات تطوير وصيانة النظم لدى البنك.
- ٧. إجراء كافة عمليات التحقيق الخاصة باللائمة حيال المشاكل والمخالفات الهامة والجوهرية.
- ٨. تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات المحافظة على أصول وممتلكات البنك والشركات التابعة.
- ٩. تقييم مدى تحقيق الأهداف المقررة للعمليات ومراكز العمل المختلفة لدى البنك.
- ١٠. تقييم مدى قدرة البنك والشركات التابعة على استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- ١١. متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن الدائرة وعن المدققين الخارجيين/مفتشي البنك المركزي الأردني للتأكد من تصويب الملاحظات وتقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة.
- ١٢. تقييم إجراءات وسياسات العمل المقترحة بالشكل الذي يضمن حسن سير العمل وتحقيق كافة المتطلبات.
- ١٣. مساعدة إدارة البنك في مقاومة عمليات التلاعب والاختلاس من خلال مراجعة وتقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من هذه العمليات، (في حين تبقى المسؤولية الرئيسية لإدارة البنك في منع واكتشاف هذه الحالات)
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي كذلك مسؤولية مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.

المحاسبية

- إعداد وتنفيذ خطة تدقيق سنوية استناداً إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر وبحيث تعتمد الخطة من قبل رئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات التي يتم تنفيذها، وبحيث تتضمن التقارير نطاق عمل التدقيق وأهم الملاحظات والتوصيات وإجراءات المتابعة المطلوبة.
- رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من خلال استخدام وسائل وأدوات التدقيق الآلية وإتباع المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الجانب.
- تطوير كادر التدقيق الداخلي من الناحية المهنية وذلك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية اللازمة لضمان مواكبة آخر التطورات في مجال مهنة التدقيق الداخلي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ كافة أعمال الدائرة وفقاً لمعايير مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات المهنية، إضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

المراجعة الدورية

- يخضع هذا التكليف للمراجعة بشكل سنوي من قبل دائرة التدقيق الداخلي وذلك من أجل تقييم مدى كفايته لتمكين الدائرة من تنفيذ كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبحيث يتم عرض أية تعديلات على لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للحصول على الموافقة اللازمة.



التمعيم الداخلي

استناداً إلى معايير التدقيق الداخلي والنشرات الصادرة عن لجنة BASEL يتم تعميم هذا التكليف على كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة للاطلاع عليه بهدف تسهيل مهمة دائرة التدقيق الداخلي في البنك.

دائرة إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.

تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موثمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- وضع أهداف و سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) و تطبيقها ورفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة التنفيذية العليا و لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال مقابل أنواع ومستويات المخاطر المختلفة التي تواجه البنك (ICAAP) ورفع نتائج عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية العليا و لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- يقوم البنك بتضمين التقرير السنوي معلومات كافية عن دائرة إدارة المخاطر وبشكل خاص هيكلها وعملياتها والتطورات التي حصلت عليها.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

دائرة إدارة و رقابة الائتمان

ويشير الهيكل التنظيمي للدائرة إلى رئاسة الدائرة من قبل مدير تنفيذي - دائرة إدارة المخاطر ويتبع له مدير الدائرة ويقسم العمل بين أربع دوائر هي: وحدة العمليات الداخلية، وحدة العمليات الخارجية، وحدة التوثيق القانوني، ووحدة اللجان والقرارات ، بالإضافة إلى موظف خدمات مساندة . تم فصل هذه الدائرة عن إدارة التسهيلات وذلك تحقيقاً لوظيفة فصل المهام وانسجاماً مع مبدأ الرقابة الثنائية.

أما أبرز المهام والواجبات لوحدة الدائرة فهي كما يلي:

وحدة العمليات الداخلية

1. تنفيذ عمليات منح وتجديد وتعديل وإلغاء التسهيلات، وما يرافق ذلك من إعداد ومراجعة وترحيل واعتماد القيود المحاسبية الخاصة بالعمليات المنفذة.
2. ترحيل بيانات الضمانات والتعزيزات على النظام البنكي.
3. ترحيل بيانات المحافظ الائتمانية لضباط الائتمان وصلاحياتهم، وكذلك صلاحيات الفروع والمكاتب في كشف الحسابات الجارية على النظام البنكي، بناءً على قرار إدارة التسهيلات.

وحدة العمليات الخارجية

1. إعداد كشوفات تصنيف الديون واحتساب مخصص التدني والاحتياطيات، وما يرافق ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية والمدقق الخارجي للبنك.
2. إعداد كشف التركبات الائتمانية، وما يرافق ذلك من إدخالات على النظام البنكي، مثل المجموعات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والشركات التابعة، وما إلى ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
3. إعداد كشف الأخطار المصرفية لعملاء البنك، وما يرافق ذلك من طلب للأرقام السرية للعملاء من البنك المركزي الأردني، وإدخالها على النظام البنكي، واعتماد الإدخالات الشهرية قبل إرسالها إلى البنك المركزي.
4. الاستعلام المباشر عن مركزية مخاطر العملاء الجدد تجاه البنوك من خلال الربط المباشر مع البنك المركزي الأردني.
5. الرد على استعلامات البنوك عن عملاء البنك.

وحدة اللجان والقرارات

١. تبويب وترتيب المواضيع التي يتطلب عرضها على لجنة تسهيلات الشركات الكبرى ، لجنة تسهيلات التجزئة ولجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والإستثمار ، وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في دليل سياسة الائتمان.
٢. حضور اجتماعات تسهيلات الشركات الكبرى ولجنة تسهيلات التجزئة وإعداد قرارات تلك اللجان.
٣. إعداد محضر اجتماع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والإستثمار.
٤. تبليغ القرارات المنبثقة عن اللجان المذكورة أعلاه إلى العملاء والفروع والدوائر المعنية.
٥. إعداد كتب فك الرهونات العقارية والرهن الحيازي والأسهم والسيارات وأجراؤها.

وحدة التوثيق القانوني

١. إعداد واعتماد العقود والمستندات التي توثق العمليات ضمن سقف معين وما زاد عن هذا السقف ذلك يتم اعتماده من الدائرة القانونية.
٢. الحصول على الرأي القانوني في الحالات التي تتطلب ذلك.
٣. حفظ النسخة الأولى من العقود والمستندات و سندات الرهن في القصاصات الحديدية، وبعمدة مدير الوحدة.
٤. مراسلة دائرة الخدمات الإدارية بشأن تقدير العقارات المرهونة أو المقترحة كضمان للتسهيلات.

دائرة مراقبة الامتثال

١. تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
٢. تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لرئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه ونسخة للإدارة التنفيذية.
٣. يقوم مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة سياسة الامتثال بينما تعد ويتم تطويرها من قبل دائرة الامتثال وتعمم على كافة دوائر البنك.
٤. لا يتم تكليف موظفي دائرة الامتثال بأعمال تنفيذية قد يكون فيها مجالاً لتضارب المصالح.
٥. يندرج تحت مخاطر الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.
٦. يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.
٧. يقوم مجلس الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة داخل البنك وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك كما تتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه.
٨. تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة -مخاطر الامتثال- التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.
٩. لدائرة الامتثال صلاحية الإطلاع على كافة الوثائق والسجلات والعقود التي تمكنها من أداء عملها بجودة عالية وموضوعية واستقلالية، بالإضافة إلى إطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية الخارجية وفي مقدمتها البنك المركزي والجهات الرقابية التي تخضع لها فروع البنك خارج الأردن.
١٠. لدائرة مراقبة الامتثال صلاحية الاتصال مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة للحصول على المعلومات والتوضيحات التي تراها مناسبة.
١١. يكون هناك تنسيق كامل بين دائرة الامتثال والدوائر الأخرى للحصول على التقارير المتعلقة بالامتثال والتي تؤكد سير العمل وفق التشريعات والقوانين والتعليمات الجهات الرقابية وبشكل خاص مع دائرة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
١٢. تقوم دائرة مراقبة الامتثال بإعلام البنك المركزي الأردني عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

١. المحافظة على عدم ظهور المستحقات والحد من تناميها بمعالجتها بأسس مصرفية سليمة منبثقة عن دليل وإجراءات العمل وتعليمات البنك الداخلية وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
٢. تخفيض نسبة الديون غير العاملة إلى أدنى حد ممكن، ومحاولة الحد من تعثر أي عملاء جدد في إطار مفهوم (منهجية) نظام الإنذار المبكر Early Warning System وبالتالي تخفيض تجنّب مخصصات جديدة لتغطية الديون المتعثرة وتحسين معدلات السيولة ونسبة كفاية رأس المال .
٣. تحليل اتجاهات ومؤشرات الاستحقاقات المتأخرة والتي يبنّي على نتائجها استراتيجيات إدارة حسابات التسهيلات لتخفيض نسب مستويات الديون غير العاملة ورفع مستويات الاسترداد والتغطية .



ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

١. النزاهة.

٢. الإمتثال للقوانين.

٣. الشفافية.

٤. الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.

- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.

- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.

- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.

- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.

- عدم التمييز بين العملاء.

- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

سابعاً: السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك. وهذه السياسات هي: السياسة الائتمانية، السياسة الاستثمارية، سياسة المخاطر، سياسة المخاطر التشغيلية، سياسة الامتثال، سياسة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، سياسة مكافحة غسل الأموال، سياسة أمن أنظمة المعلومات، سياسة استمرارية العمل، سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، سياسة إدارة المحافظ الاستثمارية، سياسة مخاطر السيولة، سياسة مخاطر أسعار الفائدة، سياسة الاختبارات الضاغطة، سياسة طوارئ السيولة، سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، سياسة الإبلاغ، سياسة الموارد البشرية.

ثامناً: علاقة البنك مع المساهمين

١. يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.

٢. يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

٣. يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.

٤. يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.

٥. وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

تاسعاً: الشفافية والإفصاح

١. يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
٢. يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
٣. يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
٤. يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
٥. أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
٦. نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
٧. عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
٨. يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
٩. يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.
١٠. تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك على وجه الخصوص الأمور التالية:
 - دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به.
 - معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه كتفريقي أو مستقل أو غير تفريقي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى، بالإضافة إلى المكافآت والرواتب التي حصل عليها، وأية قروض مهنوحة له من البنك وأي عمليات بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة به.
 - ملخص لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه.
 - ملخص عن سياسات المكافآت لدى البنك ورواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
 - شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - وصف لهيكل ونشاطات مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.
 - المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.



شركة إجازة للتمويل التاجيري
شركة ملوكة



الشركة المتحدة للإستثمارات المالية
شركة تابعة



مصدر
بطاقة ماستر كارد



مصدر
بطاقة امريكان إكسپرس



عضو إئيسي
مؤسسة فيزا العالمية



مساهم
شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع



تحويل أموال
وكيل
ويسترن يونيون